القســـم الثالـث

بـريـطانيـا وإخـــلاء السـودان

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب السابع

بريطانيا وسياسة عدم التدخل

الفصل العشرون

حكومة الإحتلال والثورة المهدية

قبل أن يترك الخديو الاسكندرية عائداً إلى القاهرة فى حراسة القوات البريطانية ، أصدر مرسوما فى غاية الخطورة وفى غاية الاقتضاب ، إذ أنه لم يشتمل إلا على مادة واحدة من ثلاث كلمات : « يُحل الجيش المصرى »[1] . أرادت إنجلترا أن تتخلص من الجيش المصرى الذى كان يقود الثورة أو حركة « العصيان » على حد تعبير الخديو وأنصار الرجعية . ولكن هذا القرار كان شديد الخطورة بالنسبة للثورة المهدية التى إزداد إنتشارها فى كل يوم مما يحمل انجلترا مسؤولية كل الحوادث التى ستقع فى السودان .

(١) – ارسال الامدادات للسودان فى آخر سنة ١٨٨٢ :

نعرف جيدا أن قسما كبيرا من القوات المصرية فى السودان كان قد سحب من هناك أيام الثورة العرابية لكى يدافع عن مصر نفسها ، وأن قوة حاميات السودان ظلت منذ ذلك الوقت ضعيفة نسبيا . ولقد طلب عبد القادر حلمى مددا للتمكن من إعادة النظام فى كل أنحاء السودان .

ولكن وجود الإنجليز فى القاهرة لم يكن مما يسهل مهمة عبد القادر حلمى

(١) دكريتو فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ . أنظر :
Le Moniteur Egyptien, Le 20 Sept. 1882.

فى السودان ، أو مما يزيد هيبة الحكومة الخديوية فى أعين المهديين ، أو أى فرد فى تلك الأقاليم . وأخطر من ذلك أن السلطات البريطانية عملت ، بعد تسريح الجيش المصرى ، على القضاء على المهمات الحربية المصرية مما جعل شريف باشا ، رئيس مجلس الوزراء يحتج : « إن السلطات العسكرية البريطانية تتلف بارودنا ومهماتنا الحربية ، وقد كان من الممكن تبرير هذه الأعمال إذا كان الجيش المصرى لا يزال تحت السلاح ، ولكن يبدو لى عدم إمكانية تبريرها فى الوقت الحاضر[1] » . ولقد إضطرت الحكومة البريطانية ، نتيجة لخطورة الحال فى السودان ، إلى أن تجيب بأنها لا تعارض فى إنشاء جيش مصرى فى المستقبل ولكنها إدعت بأنه ليس هناك ما يدعو للتسرع فى تنفيذ هذا المشروع ، وإدعت أن التخلص من الأسلحة ومن كل ما فى مخازن الحربية يرجع إلى أنها تزيد كثيرا عن حاجات الجيش الجديد ، وأصر جرانفيل على ضرورة وقوع بيعها خارج مصر ، أو إشتراط تصدير جميع الأسلحة والذخائر المباعة من مصر ، إذ كان يرى أنها « مصدر خطر للبلاد !! » .

ولكن الخديو كان يرغب فى أن يجند القوات التى طلبها عبد القادر حلمى بسرعة ، وأن يرسل إحدى الكتائب لتعزيز الدفاع عن الصعيد . وكان يأمل فى أن يعيد سلطته على السودان بعد أن ساعده الإنجليز فى إعادتها إلى مصر . أما السلطات البريطانية فانها كانت تخشى عملية التجنيد بين جنود عرابى المسرحين ، حتى ولو كان ذلك بقصد إرسالهم إلى السودان . ولقد حاول عمر باشا لطفى ، وزير الحربية الجديد ، تبديد مخاوف الإنجليز ، فاقترح إرسال الأسلحة وحدها : جزء عن طريق سواكن والباقى بطريق النيل ، وأكد أنه ليس هناك أى مجال للخوف من ذلك الجيش على مصر ، وأن لديه عددا كافيا من الضباط الموالين لقيادة هذه القوة[2] . وعلاوة على ذلك فان الحكومة الخديوية قد طلبت من الحكومة البريطانية السماح للضباط الانجليز بمصاحبة تلك القوات ، والتكرم باختيار أحد الضباط العظام ليكون رئيسا لأركان حربها . ولكن الحكومة البريطانية أجابت بأنها لا ترغب فى تحمل أقل مسؤلية

(١) جرانفيل الى مالت فى ٢٤ ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ F.O. 141/153.

(٢) مالت الى جرانفيل فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ F.O. 141/156. No. 740.

فيما يخص الحملة المقبلة أو العمليات الحربية فى تلك المناطق[1] وهكذا عملت الحكومة البريطانية على إبعاد كل مسؤولية عنها بشأن السودان فى الوقت الذى وضعت فيه الإدارة العامة للعمليات فى أيدى ضباطها الإنجليز ، وكأنها كانت تعرف ما ستجيء به الأيام .

وبدأت الحكومة المصرية تجند حوالى عشرة آلاف مقاتل من الجنود والضباط الذين خدموا تحت إمرة عرابى ، بقصد إرسالهم للسودان وإختارت عددا من الضباط الانجليز كأركان حرب لهذا الجيش . وكان معظم الرجال لا يرغب فى السفر إلى السودان ، خصوصا وأنهم كانوا يتوقعون أن ترسلهم الحكومة إلى تلك الأقاليم كسجناء للتخلص منهم ، كما أنهم – كرجال ثورة وطنية – كانوا لا يؤمنون بضرورة فرض سلطة الخديو على ثوار السودان . فكثرت حوادث الهرب من المعسكر بشكل إضطر الحكومة إلى تقييدهم بالسلاسل ، حتى يوم ترحيلهم إلى سواكن عن طريق السويس . وما جاء منتصف شهر فبراير حتى كان كل الرجال والمعدات المرسلين للسودان قد وصلوا مع أسلحتهم ومهماتهم . وإعتقد الخديو ورجال حاشيته الرجعيون أن هؤلاء الجنود سيحاربون ثوار السودان بعد أن قضى على أمانيهم القومية فى مصر ، وسلمت بلادهم للانجليز .

(٢) – اخر عمليات عبد القادر حلمى :

إستمرت سلطات الخرطوم طوال شهر يناير سنة ١٨٨٣ تعمل على إعداد الحملة لكردفان وتجميع الجمال اللازمة لها . وقد شهدت فى خلال تلك الفترة حادثا أثر فى نفسية القائمين على إعداد الحملة ، ذلك أن الخديو كان من الضعف بحيث انقاد لوشاية لرجال الحاشية الذين أفهموه أن عبد القادر يسعى إلى الاستقلال بالسودان[1] ، فأرسل أمرا برقيا فى يوم ١٣ يناير بوقف جميع

(١) جرانفيل الى ماليت فى ٧ من نوفمبر سنة ١٨٨٢ F.O. 141/153. No. 404.
(1)SABRY, M; Le Soudan Egyptien, 1821-1868, p. 74.

العمليات الحربية ، وبتجميع كل القوات فى الخرطوم ، وانتصار وصول هيكس أركان الحرب الانجليز المرسلين من القاهرة . ولقد أجاب عبد القادر من عبود أنه يرفض تنفيذ هذا الأمر ، لأن وقت العمليات سيساعد على انتشار الثورة ، ويؤكد ضياع كردفان ودارفور . ولقد شهد ستيورات هذه الحادثة ، وأبرق من الخرطوم أنه يتفق تماما مع عبد القادر فى كل ما ذكره إذ أن الحالة عصيبة جدا ، ويجب على الخديو ألا يتدخل فيها .

وتفاقمت الحالة وأخذ الثوار يجمعون قوة تبلغ ١٢,٠٠٠ مقاتل ويقصدون بها مهاجمة عبد القادر حلمى فى عبود ، مما إضطر عبد القادر إلى التخلص من فكرة ذهابه إلى سنار ، وفضل مبادءة هذه القوة بالهجوم . ولقد نجح عبد القادر فى هزيمة الثوار فى نهاية شهر يناير بالقرب من قرية معتوق ، وقتل منهم ٦٠٠ وأرسل وراءهم الفرسان والهجانة لتعقبهم . ثم وصل عبد القادر إلى قوة حيث حضرت إليه الكتيبتان اللتان قامتا بقتال الحسانية ، وأرسل ثلاث كتائب لكى تنتظره بالقرب من سنار ، وأرسل الاثنين الأخريين إلى أبو جمعة لمقاتلة الثوار ، ثم ركب الباخرة عائدا للخرطوم .

وكانت الامدادات تصل من مصر ويزداد عددها فى أم درمان ، وأشرف عبد القادر بنفسه على تدريبها بعض الوقت ، ثم وصلته أنباء سقوط بارة فى أيدى الثوار منذ ٥ يناير . وكانت الخسارة فادحة للحكومة الخديوية ، إذ أن ألفين من الجنود كانوا قد وقعوا فى أيدى الثوار مع كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر .

وترك عبد القادر حلمى الخرطوم إلى واد مدنى فى ١٣ فبراير لكى يتولى قيادة الجنود الذين سيعملون على رفع الحصار عن سنار . ولكن ود المكاشفى أسرع برفع الحصار عن هذه المدينة وجاء لمقابلة قوات الحكومة الزاحفة وهاجمها على رأس ١٥,٠٠٠ مقاتل ، ولكن قوات الحكومة أعادت الكرة ضد قوات المكاشفى ونجحوا فى تشتيت شملها حتى أن القرى المحيطة بسنار أعلنت ولاءها للحكومة ، وعادت المواصلات البريةوالنهرية بين سنار والخرطوم .

ودخل عبد القادر حلمى سنار فى يوم ٢٦ فبراير[1] وبينما كان يدير مواصلة عملياته أقيل من منصبه .

(٣) - سقوط الأبيض :

وصلت أنباء سقوط الأبيض إلى الخرطوم فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٣ أى بعد سفر عبد القادر حلمى منها بخمسة أيام . وكانت الأبيض عاصمة كردفان وقد سقطت فى أيدى الثوار فى ١٧ يناير وجعلت من المهدى سيداً على كردفان ومتحكما فى مصير دارفور .

كان الثوار قد بدأوا يهاجمون تلك المدينة منذ شهر يوليو سنة ١٨٨٢ . وبعد فشل قوات المهدى فى الاستيلاء عليها فى شهر سبتمبر كان على بك شريف يرغب فى الخروج وتعقب الثوار ، ولكن الحاكم العام رفض وأفلتت الفرصة من أيدى رجال الحكومة . ثم إزدادت حالة الجنود سوءا لشعورهم بأنهم محاصرون ، وأخذت مواد التموين فى النقصان .

وإحتل الثوار المنازل المهدمة حول المدينة ، وأخذوا يترقبون فعل الجوع فى رجال الحامية ، خصوصا بعد أن اضطر الجنود إلى أكل الصمغ ، وأرسل المهدى فى يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٣ خطابات إلى الحامية يؤمن فيها كلا من على شريف ومحمد سعيد على حياتهما ، ولكن المدير أمر بحبس رسول المهدى[1] . وكان عدد من رجال الحامية قد فر وانضم للثوار ، وفى يوم ١٧ يناير تحرك الثوار صوب المدينة ، فأمر الباشا بفتح النيران ، ولكن أوامره لم تنفذ ، أما رجال المدفعية فانهم أطلقوا بضع طلقات فى إتجاه خاطىء ، وأما المشاه فانهم قد إنضموا بأكملهم للعدو .

(١) برقية عبد القادر باشا فى ٢٦ من فبراير سنة ١٨٨٣

أنظر : Le Moniteur Egytien, le 5 Mars 1883.

(١) تقرير ستيوارت فى ٢٠ من فبراير / ٨٣ ملحق بتقرير مالبت إلى جرانفيل فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٣ . F.O. 141/174. No. 83.

وما أن رأى محمد سعيد نفسه فى هذا الموقف حتى قبل التسليم ، فدخل المهدى إلى المدينة وإتجه رأسا إلى المسجد لتقديم الشكر لله . وإتخذ المهدى قصر الحكومة مقرا له ، وعين أحد أمرائه حاكما على كردفان . ولقد عامل محمد سعيد وعلى شريف معاملة حسنة فى أول الأمر ، ولكنه إضطر إلى سجنهم بعد أن رفضوا تقديم حسابات مالية المديرية .

والحق أن السيطرة على تلك المديرية الغنية كان من أهم العوامل التى ساعدت على بناء المهدية وعلى استمرار تطورها . وبالرغم من أن عددا كبيرا من أعوان المهدى قد إشتهر بالقسوة فان محمد أحمد لا يبدوا رجلا محبا لسفك الدماء . « فكان يعامل أسراه عموما بالإنسانية ، وقد عمل كثير منهم على خدمته وإعتناق مذهبه والتطوع فى صفوف جيشه بدلا من محاولتهم الفرار من معسكره . وكان كل أنصاره يدينون له بالولاء والإخلاص رغم تباين أجناسهم وأهميتهم »[٢] .

وعلى أى حال فان المهدى قد أخذ ينظم حكومة له ، بعد استيلائه على الأبيض ، فأنشأ الخزانة أو بيت المال ، وجيشا إشتمل على جميع أنواع الأسلحة وبعض البنادق ، ونظم قوة من البوليس وهيئة أركان حرب ضمت بعض الأوربيين وإدارة عمل فيها بعض المصريين .

وهكذا نرى أن المهدى قد قطع شوطا بعيدا فى فترة السبعة عشر شهراً الواقعة بين إعلان الثورة المسلحة فى أغسطس ١٨٨١ والاستيلاء على الأبيض فى شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، فبعد أن كان فقيها ورجل دين فقط أصبح رئيسا لثورة وطنية ورأسا لدولة . وسيجمع فى يديه منذ ذلك الوقت مسئوليات الزعيم والحاكم والقائد الأعلى . ولقد مكنه إستيلاؤه على الأبيض من تأكيد سيطرته على دارفور ، بعد أن قطع خطوط مواصلات عاصمتها الفاشر مع الخرطوم ، وبذلك يصبح صاحب الكلمة فى غرب السودان كله .

(2) DUJARRIC, Gaston; l'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 40.

(٤) – بعثة الكولونيل ستيوات فى السودان :

كانت السلطات البريطانية فى القاهرة – منذ احتلت قواتها مصر – تعرف أن الموقف فى السودان كان متناهيا فى الفوضى ، وأن نجاح الثورة يزداد فى كل يوم ، وانتصاراتها تتوالى على قوات الحكومة بشكل قد يهدد مصر نفسها ، ويهدد بقاء الانجليز فيها ، ولم يكن لمصر فى حقيقة الأمر أية قوة تمكنها من مقاومة هجوم الثوار المهديين عليها . ولذلك فان السلطات البريطانية قد إقترحت إرسال بعض البريطانيين إلى السودان ، لكى يرسلوا المعلومات اللازمة عن حالة البلاد ، وعن الوسائل التى تضمن تهدئتها ، خصوصا وأنه كان من الصعب على الإنجليز أن يحصلوا على استعلامات تتعلق بمصالحهم فى وادى النيل ما لم تأت هذه المعلومات من وكلاء إنجليز[1] . ولقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل ستيوارت ، مصحوبا بضابطين آخرين ، ولكنها وجهت نظر سلطاتها فى مصر ، ونظر السلطات الخديوية ، إلى أن هؤلاء الضباط لن يتحملوا أية مسؤولية عسكرية فى السودان ، وأكد جرانفيل هذا الموقف فى تعليماته إلى دفرين بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لإرسال حملة إلى السودان ، ولكنها ترغب فى الحصول على تقارير وافية عن « الحالة العامة فى السودان ومدى الخطر الناتج عن هذه الثورة على مصر نفسها » والوسائل اللازمة للقضاء على هذا الخطر فى نظر السلطات البريطانية فى مصر .

ووصل ستيوارت إلى الخرطوم فى منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبدأ يرسل تقارير إلى حكومته عن الحالة فى السودان بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ فكتب إليها عن كل الحوادث التى وقعت هذه الفترة ، ثم أرسل تقارير ومذكرات خاصة بالخرطوم وأهلها وموقعها ونشاطها التجارى وحالة العمال والتعليم فيها . ولقد حاول ستيورات أن يحلل فى هذا التقرير الأخير أسباب « حركة العصيان المهدية » . فذهب إلى أن تعصب القبائل الدينى كان أحد

(١) مذكرة ويلسون فى ٢٩ من سبتمبر ، مالت الى جرانفيل فى ٢ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .
F.O. 141/156. No 659.

أسبابها المتعددة ، وأضاف إلى ذلك حقد الأهالى على الحكومة ، وشن حملة شعواء على الموظفين المصريين وقسوتهم فى جمع الضرائب ، وأضاف إليها كذلك إلغاء تجارة الرقيق ، فشرح أن هذه التجارة كانت مصدر ثروة لمعظم أنصار المهدى ، وخصوصا قبائل البقارة التى أثارتها وسائل الحكومة فى القضاء على تلك التجارة ولكنه لم يذكر أن الرجل الذى طبق هذه السياسة فى عنف وقسوة كان هو غردون الإنجليزى . وأشار إلى أن حركة العصيان هذه قد ظهرت بمجرد تخفيض مصر لعدد رجال حامياتها فى السودان . ولكن ستيوارت كان يعتقد أن هذه القوات كانت كافية للقضاء على الثورة – حتى بعد تخفيضها – وذلك إذا ماوضعت تحت قيادة حازمة .

ويمكننا أن نعتبر أن تقرير ستيوارت « عن السودان »[1] هو أهم تقرير كتبه ذلك الضابط أثناء بعثته فى تلك الأقاليم . ولقد أرسله فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى اللورد جرانفيل عن طريق السير إدوارد ماليت فى القاهرة ، مصحوبا بخريطة دقيقة مفصلة تظهر عليها البلاد والقرى والطرق والقبائل فى السودان . ويلخص هذا التقرير تاريخ السودان وكل منطقة من مناطقه ، ويختبر دقائق الحدود وجزئياتها ، ويتحدث عن القبائل والأجناس والديانات فى السودان ، ويرسم الطرق والخطوط التلغرافية ، ويشرح نظام الإدارة والقضاء والضرائب والسكك الحديدية وحالة الصناعة والتجارة ، وخصوصا تجارة الرقيق ، وقد ضمنه ستيوارت ملاحظات عامة وإقتراحات عن الإصلاح وخصوصا للجيش وإقتراحات أخرى تخص إخلاء بعض المناطق والمديريات . ويلحق ستيوارت بتقريره ملاحق خاصة بالقبائل وحركة الصادرات والواردات فى أهم الموانى السودانية مثل سواكن وبربرة .. الخ ، وتقديرات عن إيرادات المديريات السودانية . ويعتبر الجزء الأخير من هذا التقرير – مع مايتلوه من ملاحظات واقتراحات – أهم جزء فيه ، لأنه يحتوى على إقتراحات الإصلاح السياسى والاقتصادى ، مما كان يهم مصر ، ويهم السياسة الانجليزية فى تلك المنطقة .

(1) Report on the Soudan, State Papers, Vol. LXXXIV. Egypt. No II (1883). (c. 3670.)

واعترف ستيوارت بأن السودان كان منذ سنوات عديدة عبئا ماليا ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وكان الميزان فى طريقه إلى التعادل وقاربت الإيرادات أن تغطى كل مصروفات البلاد ، حينما قامت الثورة المهدية ، وقلبت الأوضاع رأسا على عقب . ولكنا إذا تركنا هذه المسألة المالية جانبا فاننا نجد أن ستيوارت يذهب إلى أن المصريين لم يكونوا قادرين بأى حال من الأحوال على تحمل عبء حكومة قطر كبير مثل السودان ، والسير به فى طريق الرفاهية . ولذلك فان ستيوارت قد أوصى مصر – لصالحها ولصالح الشعوب التى ترغب فى حكمها [كذا] – بأن تتخلى عن جزء كبير من ممتلكاتها الافريقية إلى مشايخها المحليين وزعمائها القدماء .

ولقد تساءل ستيوارت عما إذا كان انتصار المهدى هو أحسن حل لكل من الطرفين ، لأنه سيحمل المصريين على أن يحددوا الأراضى التى يحكمونها ويقصرونها على شرق النيل الأبيض فقط . وبالاختصار فان ستيوارت قد إقترح أن تتخلى مصر عن مديريات كردفان ودارفور وفاشودة وكان يعتمد فى ذلك على عوامل تجارية وإقتصادية . فذكر أن كردفان كانت هى المديرية الوحيدة فى السودان التى يزيد إيرادها على مصروفاتها ، ثم اعترف بأنها خضعت للحكم المصرى لفترة سنوات طويلة ، وأن المصريين سيعارضون فى إخلائها أشد المعارضة ، ولكنه ذكر أن دارفور وفاشودة لم يدخلا تحت الحكم المصرى إلا فى عهد إسماعيل « الذى كان يأمل أن يجد فيهما مايدفعه لدائنيه » .

كان أحد الأوربيين على رأس الإدارة فى دارفور فى ذلك الوقت ، وهو سلاتين باشا ، فنسب إليه ستيوارت حسن الحالة وانتشار الهدوء فى تلك المديرية . وإقترح ستيوارت أن تقوم إنجلترا بنصح مصر بمنح تلك المنطقة استقلالا ذاتيا تحت رئاسة أحد أفراد الأسرة المالكة السابقة التى كانت تقيم فى القاهرة . أما مديرية فاشودة وجنوب كردفان فان ستيوارت قد رأى أنها مناطق فقيرة ، فنصح بتركها للقبائل والشيوخ المحليين . ولكنه نصح بترك إحدى الحاميات فى السوبات ، على الضفة اليمنى للنيل ، لمراقبة وقمع تجارة الرقيق فى النيل الأبيض .

أما فيما يخص مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال فان ستيوارت لم يهتم بالتضحيات المالية التى قامت بها الإدارة المصرية هناك ، ولذلك فانه نصح بسحبها وبترك وكالات تجارية فقط فى كل منهما ، تحت رئاسة أحد الأوربيين ، ويعاونه فى ذلك عدد من المجندين السودانيين لتسهيل التجارة ومحاربة تجارة الرقيق . ولم يكن من شأن اقتراح ستيوارت هذا إلا تحويل الثروات التى كان التجار العرب يجنونها إلى جيوب الأوربيين ، معتمدين على فرق من المجندين السودانيين .

وأما فيما يخص التنظيمات والإصلاحات العسكرية فى السودان فان ستيوارت قد أوصى بتحصين جميع المواقع الاستراتيجية الهامة ، وبعدم ترك وحدات عسكرية صغيرة منعزلة . ولقد إقترح ستيوارت إنشاء وحدات نظامية من الفرسان فى السودان ، وأوصى بدفع مبالغ من المال للقبائل أو إعفائها من الضرائب ، حتى تقدم هذه الوحدات اللازمة . كما أنه نصح بعدم وضع ضباط رسميين على رأس تلك الوحدات ، ولا تمرينها أو إلباسها الكسوة العسكرية ، بل تترك تحت رئاسة شيوخها المحليين . ولقد أصر ستيوارت على ضرورة إنشاء هذه الوحدات ، ولكنه تساءل فى نفس الوقت عما إذا كانت الحكومة الخديوية ستقبل إنشاء أو تسليح مثل هذه القوات التى قد تنقلب ضدها فى يوم من الأيام .

وكان آخر تقرير أرسله ستيوارت من الخرطوم يتعلق بوصول الجنرال هيكس اليها فى يوم ٤ مارس . وبعد أربعة أيام سافر وطوف بشرق السودان قبل أن يصل إلى مصوع . وفى السويس كتب تقريراً آخر يتعلق بشرق السودان وسواحل البحر الأحمر والحدود مع الحبشة .

(٥) – « نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر :

أشفت تقارير ستيوارت غليل وزارة الخارجية البريطانية التى كانت تطالب بمعلومات دقيقة عن السودان فى ذلك الوقت العصيب . وكان اللورد دفرين قد عالج موضوع السودان فى تقرير سابق ولكن بشكل عام ومختصر . وإعترف

أنه من الصعب على مصر أن تقبل سياسة إخلاء السودان ولذلك فانه طالب بنصحها بالتخلى عن دارفور وقسم من كردفان مع المحافظة على مديريات الخرطوم وسنار . وأصر من ناحية أخرى على أهمية « سرعة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر حالما تسمح الظروف بذلك »[1] . وهو ذلك الخط الذى كان يهدف إلى تحويل تجارة السودان عن مصر إلى سواحل البحر الأحمر ، وتركيزها فى قاعدة بحرية تحت سيطرة مدفعية الأسطول البريطانى .

ولقد أثرت آراء ستيوارت ومقترحاته على اللورد دفرين خصوصا ما يتعلق منها بتحديد الأراضى التى يمكن لمصر الاحتفاظ بها تحت سلطاتها ، تمشيا مع إمكانياتها المالية . وقبل دفرين فكرة إخلاء دارفور التى كانت حتى ذلك الوقت تحت إدارة سلاتين ، ولكنه إعترف بأن العقبة الرئيسية هى إقناع الحكومة المصرية بالتخلى عن نفوذها فى تلك المناطق . ولما كانت إمكانيات السودان الزراعية والتجارية كبيرة لا جدال فيها فان دفرين قد أصر على ضرورة إقامة إدارة حازمة ، ذاكرا أنه لا يمكن إقامتها إلا إذا عهد بها إلى شخص مثل غردون . وفى ذلك الوقت كان دفرين يفكر فى إرسال الإمدادات إلى السودان كوسيلة للتخلص من عدد كبير من عناصر جيش عرابى القديم ، مما يسمح بانشاء قوة جديدة للدفاع عن مصر . وهكذا إقتنع دفرين بوجهة نظر ستيوارت وأصبح ينادى بما نادى به[1] .

والحق أن دفرين أهمل جميع المظاهر الدينية والوطنية للحركة المهدية ، ونسب كل نجاح لهذه الحركة إلى بؤس الأهالى وعيشتهم بدون أمل . وذكر أن الحكومة المصرية تستطيع أن تبرهن على حكمتها إذا هى عملت على قصر مجهوداتها على إعادة توطيد سلطتها فى سنار دون أن تحاول مد ممتلكاتها إلى ماوراء هذه المديرية والشواطىء المجاورة للنيل . فيمكنها بهذه السياسة المتواضعة تقليل الأعباء الملقاه على كاهل الخزانة ، كما أن إقامة إدارة عادلة

(1) COLVIN, sir Aukland; The making of modern Egypt. London, 1906. p. 36.

(1) MACMICHAEL. sir Harold; The Soudan. London. 1954. pp. 39-40

وإنسانية ومفيدة فى دنقلة والخرطوم وسنار ستكون ضمانا مؤكداً لإعادة سلطة الحكومة فيما بعد على الأراضى التى ستجلو عنها[٢] . ولكن الحكومة المصرية لم تكن مستعدة إلى الاستماع لهذه النصائح ، التى تدعوها إلى إهدار مسئولياتها ، وتضييع مجهوداتها ، والتخلى عن وحدة وادى النيل .

درست وزارة الخارجية البريطانية تقرير ستيوارت ثم كلفت قنصلها العام فى القاهرة بابلاغه إلى الحكومة المصرية ، والاصرار على ضرورة تنفيذ التوصيات المقترحة . ولقد قرأ شريف باشا التقرير وشكر الحكومة الإنجليزية عليه ، إلا أنه لم يعتبر نفسه مرتبطا بتنفيذ توصيات مندوب الحكومة البريطانية فى السودان . ولكن الخديو كان يعرف أن بقاءه على العرش متوقف قبل كل شىء على تأييد انجلترا له ، وهى التى تستطيع أن تحميه من ثورة جديدة يقوم بها المصريون ، أو من توغل المهديين فى صعيد مصر . ولذلك فانه إضطر إلى مسايرة السياسة البريطانية ، ونفذ معظم إقتراحات دفرين قبل سفره من مصر وسلم معظم الإدارات الهامة فى البلاد إلى موظفين من الانجليز . ولكنه لم يكن يستطيع أن يتصرف فى مسألة السودان ، إذ أن ذلك كان يخرج عن الاختصاصات التى خولتها له الفرمانات السلطانية ، وكان من ناحية أخرى لازال يأمل أن تنجح القوات التى أرسلها هناك فى القضاء على الثورة المهدية ، أو أن تقبل إنجلترا أو تركيا مساعدته فى القضاء عليها ، ولذلك فانه أصم أذنيه عن تنفيذ نصائح ستيوارت المتعلقة بالسودان .

وهكذا تعارضت سياسته السودانية مع سياسة الحكومة البريطانية من جهة ، كما تعارضت مع سياسة المهديين من جهة أخرى . وهكذا نرى أن هذه القوى الثلاث : السلطة الشرعية فى مصر (الخديو وحكومته) والسلطة البريطانية المحتلة ، والمهدى ، كان لكل من هذه القوى الثلاث سياسة خاصة بشأن مصير السودان ، وستصطدم هذه السياسات المختلفة بعضها مع بعض .

(٢) دفرين الى جرانفيل فى ٥ من أبريل سنة ١٨٨٣ F.O. 141/168. No. 93.

بعثة أحمد حمدى إلى السودان

ما أن شعر الخديو توفيق بأنه قد قضى على الثورة العرابية وأعاد سلطته على مصر ، حتى حاول أن يفرض سلطته على السودان ويقضى على الثورة المهدية . وكان الانجليز قد أيدوه فى مصر ، ولكنه فى السودان كان يحتاج إلى قوات عسكرية ، فجند من جيش عرابى وأرسلهم إلى هناك . ولكنه كان لايثق فى ولاء المصريين له ، ويرغب فى تأييد إنجلترا من ناحية أخرى ، فاستمع إلى وشاية الحاشية ، وقرر سحب عبد القادر حلمى من السودان ، وتعيين أحد الانجليز على رأس القوات المصرية فى السودان . ولكن توفيقا فى الوقت نفسه لم يكن يثق تمام الوثوق فى نيات الانجليز أصدقائه وحمايته فى السودان ، ولذلك فانه قرر أن يتشبه بوزارة الخارجية البريطانية ، ويرسل أحد ياورانه إلى السودان ، ليقف منه على الحالة هناك ، وذلك بكتابة تقارير عن الثورة المهدية وعن الموظفين المصريين ، وعن نشاط الانجليز . فعهد بهذه المهمة السرية فى السودان إلى أحمد بك حمدى .

(١) - الخديو وبعثة أحمد حمدى :

كان على أحمد حمدى أن يسافر إلى السودان فى نفس الوقت الذى أرسل فيه أحمد عرابى وزملاؤه إلى المنفى ، أى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكلفه الخديو بالاتصال بمدير الشرقية وبمحافظ السويس بهذا الشأن ، وبأن يوصى كلا منهما باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن والنظام والانتباه واليقظة وقت مرور عرابى وزملائه ؛ فكان عليهم التأكد من إخلاء محطات السكك الحديدية من الزوار والمسافرين قبل مرور القطار الذى يقلهم وعدم ترك أى شخص يتصل بالزعماء المنفيين أو يقترب من قطارهم(١) .

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) السودان ١/١ - ١ بقلم أحمد حمدى .

وكان على أحمد حمدى أن يسافر مع كتيبه مشاه على باخرة خاصه ذاهبة إلى سواكن ولقد كلفه الخديو بمقابله علاء الدين باشا . حكمدار سواحل البحر الأحمر ، والشاوى بك أحد وجهاء سواكن . وإبلاغهما رضاء الخديو عنهما . ثم كلفه الخديو بالسفر بعد يومين إلى بربر ، وأن يحض مديرها على الإسراع فى إرسال الإمدادات إلى الخرطوم وفى عاصمة السودان كان على أحمد حمدى أن يوجه عبد القادر حلمى إلى عدم إضاعة الوقت فى القضاء على المهدية وعلى الثورة ، و بنصحه بوجوب إتباع سياسة تودد إلى الكولونيل ستيوارت ، فيظهر مرونته أمام تصلبه ، ولا يرتكب أى عمل يمكن أن يفسر بأنه عمل غير ودى أو مثير للشكوك . وكان على أحمد حمدى أن يعلن لستيورات أن الحاكم العام سيقبل كل طلباته ، وأنه شخصيا غير مكلف إلا بمهمة استعلامات ، وأنه خاضع لأوامر الحاكم العام ، وليس له أى سلطة تخول له التدخل فى أى أمر من الأمور .

ولكن شهر يناير سنة ١٨٨٣ شهد تغييرا كبيرا على سياسة الخديو تجاه السودان . فأصدر فى ٢٢ من ذلك الشهر أمراً بالغاء وزارة السودان ، وفصل عبد القادر حلمى عن حكومة السودان ، وعين فى نفس اليوم علاء الدين باشا حكمدار سواحل البحر الأحمر حاكما عاما على السودان وملحقاته[٢] . حقيقة أن الخديو كان معجبا بنشاط علاء الدين وحسن إدارته ، ولكن ذلك الاعجاب لم يمنعه من أن يرسم له خطوط وتفاصيل السياسة الواجب عليه إتباعها عند مباشرته لسلطته الجديدة .

شرح الخديو فى أمر تعيين علاء الدين باشا أن تقدم السودان ورفاهية أهله وإزدهار التجارة والزراعة فيه يتوقف على الطريقة التى تعامل بها الحكومة الأهالى ، وعلى محاولة كسب ودهم إليها ، ومحاولة إرشادهم لتحسين حالهم وطريقة معيشتهم ، فيجب على الحكومة ألا تعامل الأهالى بطريقة قد تدفعهم إلى معارضتها أو إلى هجر عملهم والإخلاد إلى الكسل . لقد تسبب بعض

(٢) أنظر المحفوظات التاريخيه (عابدين) دفتر الأوامر رقم ٢ ص ١٣٧ أمر رقم ١ فى ٢٢ من يناير سنه ١٨٨٣

الحكام ، بمعاملتهم الأهالى معاملة سيئة ، فى دفعهم إلى تغيير موقفهم تجاه الحكومة . ولذلك فان الخديو قد وجه علاء الدين باشا إلى أن ينبه على أعوانه من لديرين والحكام بعدم تكرار هذه الأخطاء ، وإلى أن يذكرهم بأن القواعد الأساسية لرفاهية السودان وثروته وتقدمه وعمرانه تقوم على إقامة العدالة وبذل الجهد المستمر لكسب صداقة الأهالى والتشجيع المتواصل للتجارة والزراعة .

وكانت توجيهات الخديو للحاكم العام الجديد فى النواحى العسكرية أكثر تفصيلا . أمره بتنظم القوات العسكرية فى السودان للمحافظة على الأمن والنظام . والظاهر أن الخديو كان يخشى من هجوم أجنبى على السودان بشكل عام ، ومن هجوم حبشى بشكل خاص ، فذكر أن الحكومة المصرية قد تحملت تضحيات جسيمة من المال والرجال فى أثناء حكمها للسودان ، مما لا يسمح لها بالتفكير فى التخلى عن أى جزء منه . فكان من الواجب إذا العمل على ضمان سلامة الحدود ، فى نفس الوقت الذى يحافظ فيه على الأمن والنظام فى الداخل . ولقد شرح الخديو أنه لا يفكر فى مهاجمة جيرانه ، ولكنه لا يقبل أن يطمعوا فى ممتلكاته وملحقات بلاده . ولذلك فانه أمر علاء الدين بتقوية الحاميات فى منطقة الحدود ، وبالدفاع عن كل جزء من الأراضى فى حالة الهجوم عليها .

ولكن أكبر شاغل للخديو كان هو المهدية وثورتها فى السودان . فأمر الحاكم العام الجديد بعدم إدخار أى مجهود فى سبيل القضاء على هذه الحركة . وكان يرى إمكان التغلب على الثورة ، نظرا لأهمية القوات التى أرسلتها الحكومة ، والتى كانت مستعدة لإرسالها إلى السودان . ولقد حدد الخديو الخطط الاستراتيجية التى كان يرغب فى أن تنفذ هناك . فأمر علاء الدين بتجنب تفريق قواته الحكومية فى وحدات صغيرة ، بل إن عليه أن يجمعها فى قوة واحدة حسنة التدريب ، يمكنها أن تعمل على رفع الروح المعنوية . ومن الواجب مهاجمة معاقل الثورة ، الواحد بعد الآخر إلى أن تصل قوات الحكومة إلى معسكر المهدى الرئيسى ، حيث تقع الموقعة الحاسمة . ورغم تحديد هذه الخطوط والتفصيلات فان الخديو قد أبدى ثقته فى ذكاء الحاكم العام الجديد ،

وفى صواب حكمه على الأمور ، فترك الحرية له فى إختيار الأساليب والوسائل الحربية أو السياسية الحكيمة ، حسبما يتطلب كل موقف من المواقف .

وأصر الخديو على ضرورة قيام علاء الدين باشا بالكتابة بانتظام إلى مجلس الوزراء فى القاهرة ، لأنه هو الجهة التى يخضع لها السودان رسميا . وأخيراً طالب الخديو ببذل النشاط فى مكافحة تجارة الرقيق ، مشيراً إلى أهمية الاتفاقية المعقودة مع انجلترا بهذا الشأن وضرورة تنفيذ بنودها بحذافيرها .

وكان معنى هذا أن الخديو قد غير وضعية السودان وتمثيل الحاكم العام لتلك الأقاليم فى مجلس الوزراء ، طبقا للقرار الذى إتخذته الوزارة بذلك فى أوائل سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال البريطانى ، وأعاد النظام القديم بحذافيره ، مع إصراره على المحافظة على الوضع القائم فى حكم السودان ، وعلى حدوده ، وعلى القضاء على الثورة التى تسرى فيه ، أى أنه حاول إعادة « النظام القديم » فى السودان بعد أن ساعده الإنجليز على إقامته فى مصر .

ولقد استلم حسين باشا سرى ، القائد العسكرى لموقع الخرطوم فى اليوم التالى من صدور هذا المرسوم – أى فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٣ – أمرا خديويا بوقف كل العمليات العسكرية القائمة ، وبتجميع كل القوات فى الخرطوم فى إنتظار وصول ضباط أركان الحرب الانجليز المرسلين من القاهرة . وكان إرسال هذا الأمر الأخير من غير طريق عبد القادر حلمى أو وكيله جيجلر باشا ، ودون أن يذكر تغيير شخص الحاكم العام ، سببا فى سخط هذين الموظفين ، وفى إجابة عبد القادر بأنه يرفض تنفيذه ، لأن ذلك سيساعد على إنتشار الثورة ، ويعنى ضياع كردفان ودارفور ، كما ذكرنا سابقا . فاضطر الخديو أمام رفض عبد القادر حلمى إلى أن يكلف ياوره الخاص أحمد حمدى أن يبرق بمجرد وصوله إلى الخرطوم إلى عبد القادر حلمى ، ويطلب منه الحضور بسرعة إلى العاصمة السودانية ، وأن يبلغه بمجرد وصوله الفرمان الذى قضى بالغاء وزارة السودان وملحقاتها ، والقاضى بفصله من وظيفته كحاكم عام على تلك الأقاليم . وأخيرا فقد كان على أحمد حمدى أن يصر على ضرورة عودة عبد

القادر حلمى دون إبطاء إلى القاهرة[1] . وهكذا ينقلب ضعف الخديو أمام الانجليز إلى قوة وتشبث تجاه رعيته ، حتى المخلصين منهم له .

ووجه الخديو أحمد حمدى إلى أن يتشاور فى الخرطوم مع علاء الدين باشا ، الحاكم العام الجديد ، وإلى أن يؤكد للكورنيل ستيوارت أن الخديو قد أوصى علاء الدين أن يقدم له كل المساعدات اللازمة فى أى ميدان من الميادين . وهذا يثبت أن الخديو كان يخشى وقوع سوء تفاهم بين الحاكم العام الجديد ومندوب الحكومة البريطانية الخاص ، وذلك رغم أنه كان يخشى فى نفس الوقت من نشاط هذا المندوب البريطانى فى السودان ، إذ أنه قد كلف أحمد حمدى بمقابلة الكولونيل ستيوارت كل يومين أو ثلاثة ، وكأنه لا يبغى إلا زيارته ، وأن يوصى علاء الدين سراً « بملاحظة حركات وأفعال الكولونيل دائما »[1] وأن يرسل إلى الخديو بالشفرة وبسرعة أخبار إتصالاته وحركاته .

وأخيرا فقد كان على أحمد حمدى أن ينتظر فى الخرطوم وصول الجنرال هيكس باشا ، رئيس أركان الحرب الجديد للقوات السودانية . وكان عليه أن يصحبه إلى أم درمان ، حيث إجتمعت قوات الإمدادات الجديدة ، على الضفة الأخرى للنيل الأبيض ، وأن يقدمه للجنود ، ويبحث معه أحسن الوسائل للقضاء على الثورة . ولما كانت تجارب أحمد حمدى ومعرفته بالأقاليم السودانية ترشحه بكفاءة لهذه المهمة ، فعليه ألا يضن بها على هيكس باشا .

(٢) – تقرير أحمد حمدى عن الرحلة إلى الخرطوم :

لا تشفى دور المحفوظات المصرية غليل الباحث فى تلك الفترة ، فلا نقف منها على تاريخ سفر أحمد حمدى من السويس . ثم إننا نجده ينتظر وصول الجنرال هيكس فى سواكن ، لكى يصحبه إلى الخرطوم ، ولا ندرى هل جاء

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/١ - ١ .

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/١ - ٢ .

ـلك وفقا لتعليمات جديدة من الخديو ، أو أن تأخير سفره من مصر جعله يقدر أفضلية إصطحاب الجنرال الإنجليزى شخصيا .

ولقد أعطى سفر علاء الدين باشا من سواكن إلى بربر فى يوم ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ وماصحبه من إحتفالات رسمية – فرصة فريدة لأحمد حمدى لكى يتصل بالمستر وايلد ويتحدث معه . كان هذا الانجليزى يرغب فى إنشاء خط للسكة الحديدية من سواكن إلى بربر . ويهمنا أن نعرف وجهة نظر مندوب الخديو عن هذا المشروع الذى أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين قبل أن تتبنى الأوساط الرسمية البريطانية فكرة إنشاء خط حديد للقاهرة – رأس الرجاء الصالح بمدة عشر سنوات .

طلب وايلد إلى أحمد حمدى رأيه فى هذا المشروع . وكان ياور الخديو قد سافر مرات عديدة إلى السودان ، ولكنه أجاب بأن آراءه الشخصية ليست لها كبير قيمة ، لأن المشروع كان معروضا فى ذلك الوقت على مجلس الوزراء فى القاهرة ، وهو الجهة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات فى مثل هذا المشروع ، قبل أن تعرضه على الخديو . ولما أصر وايلد على معرفة رأى أحمد حمدى الشخصى ، إعترف له هذا الأخير بأن الطريق من سواكن إلى بربر كان أقصر الطرق وأسهلها للدخول إلى السودان . كان وايلد يحمل خرائط خاصة بهذا المشروع ، وأصر على بعض المواصفات اللازمة لتنفيذه . وكانت نظرة واحدة إلى تلك الخرائط والخطوط التى تبين مشروع السكة الحديدية كافية لكى يعرف أحمد حمدى نيات الانجليز ، إذ أن هذه الخطوط كانت مرسومة بشكل يدل على أن الخط الجديد سيصل إلى بربر ثم يمتد على طول النيل حتى بحيرة فيكتوريا . وأن هناك مشروعا آخر بانشاء خط حديدى من طابورة إلى رأس الرجاء الصالح[1] . وكانت هذه النظرة الجامعة لمشروعات السكك الحديدية الانجليزية فى إفريقية سببا فى إثارة مخاوف أحمد حمدى ، لأنها أظهرت الدور الذى يعده الانجليز للسودان فى تنفيذ مجموع مشروعاتهم الامبريالية . ولذلك فان تقرير أحمد حمدى ينتهى بأن يذكر أنه نظراً لأهمية ذلك الموضوع ، فانه

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : سودان ١/١/ – ٦

سيكون من المستحسن أن يعهد بتنفيذ مشروع سكة حديد سواكن – بربر إلى شركة من دولة أخرى غير إنجلترا – تلك هى النصيحة التى أرسلها الياور إلى الخديو ، والتى تدل صراحة على أنه لم يكن يرغب فى ترك أيدى الانجليز تلعب فى السودان بكل حرية بعد أن لعبت فى مصر ، وتدل على أنه لم يكن ليقبل ربط السودان جنوبا بالامبراطورية البريطانية .

ووصل الجنرال هيكس إلى سواكن بعد سفر علاء الدين باشا إلى بربر بأربعة أيام ، وقد وصل مصحوبا بضباط أركان الحرب الأوربيين وبتابعيه . فشرح له أحمد حمدى أن كل شىء معد للرحلة إلى الخرطوم ، من جمال وخيول وفصائل الجند التى كان عليها أن تحرسه فى أثناء سفره . وكان أحمد حمدى يعرف التأثير النفسانى السيىء الذى سيحدث لأهالى الاقليم الذى سيمر به الضباط الانجليز ، فاتخذ الوسائل اللازمة لتخفيف حدته . وكانت الأخبار تنتشر بسرعة بين الأعراب ، وقد خشى أحمد حمدى أن تكون رؤية العرب للجنرال هيكس والضباط البريطانيين على الطريق من سواكن إلى بربر سببا فى أن يفسروها تفسيراً خاصاً يعطى لرجال الثورة سلاحا جديدا ضد الحكومة الخديوية . ولما كان هذا الطريق أساسيا لإرسال الإمدادات والذخائر إلى السودان ، فان أحمد حمدى حاول أن يحافظ على العرب القاطنين على طوله موالين للحكومة المصرية . فقرر مع محافظ سواكن ومدير بربر أن يطلب من جميع شيوخ القبائل البدوية فى تلك المنطقة الحضور لرؤيته شخصيا عند مروره ، كل بجوار الآبار القريبة منه . ولقد شرح يارو الخديو لهؤلاء الشيوخ عند مروره ، مصطحبا الجنرال هيكس والضباط الانجليز أن هؤلاء الضباط موظفون فى القوات المسلحة المصرية رغم كونهم من الانجليز ، وأن حالة القوات الخديوية فى السودان هى التى تطلبت إرسالهم مع غيرهم من الضباط المصريين للخدمة فى الخرطوم . ولقد أصر أحمد حمدى على أن وضعية هؤلاء الضباط الانجليز هى نفس وضعية الضباط المصريين ، وعلى أن إختيارهم للخدمة فى السودان لم يكن إلا بسبب كفاءاتهم الشخصية . وهكذا كان على هؤلاء الشيوخ أن يواصلوا طاعتهم لحكامهم القادمين من مصر من أى جنسية

(٣) وصف أحمد حمدى لهيكس وحملته :

كان الجنرال هيكس قد وصل إلى سواكن فى يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٣ وتركها إلى الخرطوم عن بربر فى يوم ١١ منه . وقد حيته الجنود وأطلقت له المدافع عند سفره . ووصل فى نهاية اليوم الأول إلى المحطة الأولى ، حيث وجد رجال الحملة فى انتظاره ، وكانت الخيام قد نصبت لكى يقضى فيها الضباط ليلتهم . ولقد قام محافظ سواكن الذى صحب هيكس حتى تلك المحطة بالتفتيش على الرجال وجمال الحملة وخيولها ، ثم قفل راجعا إلى مقر عمله . وسارت الحملة بشكل عام من هذه المحطة الأولى حتى وصولها إلى بربر من وقت شروق الشمس حتى الظهر ، أو بعد الظهر حسب المسافة بين الآبار على الطريق . وكان هيكس يرسل عادة بعض الجنود مع خمس خيام وأحد الضباط لانتظاره فى الطريق عند الظهر ، إذا كان من الصعب الوصول إلى البئر التالية فى تلك الساعة ، وذلك حتى يضمن لنفسه وسائل الراحة على الطريق ، وكان يحتل مع الضباط الإنجليز الآخرين أربعة خيام من هذه الخمسة ، ولا يترك لكل الضباط المصريين إلا خيمة واحدة ؛ أماالحملة فكان عليها أن تسير تحت الشمس المحرقة حتى تصل إلى البئر التالية ، حيث ينصب المعسكر الفعلى لقضاء الليلة . ولم تكن من عادة الجنرال الإنجليزى أن يترك معسكره المؤقت إلا فى نهاية اليوم ، فيصل إلى المعسكر الحقيقى مصحوبا بالضباط الإنجليز حيث ينامون . ويظهر لنا من تقدير أحمد حمدى أنه كان غير معجب بهيكس وبصحبه من الضباط الإنجليز .

وكان هيكس مصحوبا بثمانية من الضباط الانجليز ، ومنهم طبيب ومترجم ، علاوة على إثنين من الخدم الأوربيين . ولكن عبء قيادة الحملة وقع كاملا على الضباط المصريين الذين كان عليهم تهيئة المعسكر وإنتظار وصول الباشا وصحبه الأوربيين . وكان معظم الضباط البريطانيين فى الأربعة أيام الأولى من السير

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان . ١/١ - ٧ .

يركبون الخيل ، تاركين جمالهم مع الجمالين ، وكانوا يقضون وقتهم فى الصيد ويبتعدون يمينا ويساراً عن الطريق الرئيسى ، مما أتعب الخيول وأنذر بموتها قبل وصولها إلى الخرطوم ، خصوصا وأن الطريق كان طويلا وصعبا ، مما سيجبر الحكومة على شراء خيول أخرى لهم . ولذلك فان أحمد حمدى قد إضطر إلى التدخل فى الأمر بلباقة ، فشرح المسألة للجنرال الإنجليزى ، وأصر على أهمية الخيول وضرورتها للحركات العسكرية السريعة ، وأفهمه بأنه من المستحيل العثور على خيول مماثلة فى الخرطوم . والظاهر أن هيكس قد فهم حكم الضرورة فضرب المثل أمام الضباط الإنجليز وأخذ يسافر على ظهر الجمال ، ولكن هؤلاء الضباط واصلوا ركوب الخيل ومتابعة الصيد ، وكأن الحكومة المصرية قد إختارتهم لبعثة صيد فى هذا الوقت العصيب .

وكانت مسألة المياه فى منتهى الأهمية بالنسبة للحملة بشكل عام ، وبالنسبة للجنرال هيكس بشكل خاص . وكان قد أحضر معه من السويس ٥٠ برميلا من الحديد ، مملوءة بالماء لاستعماله الشخصى واستعمال الضباط الإنجليز . ولقد بلغ من شدة قلق الجنرال الإنجليزى على سلامتها أن عين أحد الضباط لملاحظتها . ولكن « لحاماتها » لم تكن متينة ، وأخذ الماء يقطر منها ، فما كان من هيكس إلا أن أمر بتجريد الضابط من رتبته . وحتى وصوله إلى منتصف الطريق إلى بربر كان الجنرال يرفض السماح لأى فرد بالشرب من الماء المخصص للضباط الإنجليز . ولكن بقية المياه المحفوظة فى القرب لم تكن كافية لشرب الأربعة عشر فرسا ، علاوة على رجال الحملة وضباطها . ولذلك فان هيكس قرر إرسال مندوبين إلى بربر لكى يطلبوا إرسال الماء بسرعة ، وإرسال جمال أخرى مستريحة . ولما كان الجنرال لا يثق فى أى أحد من رجال الحملة ، فانه قد عهد إلى ياور الخديو بتنفيذ هذا الأمر . وإضطر ياور « أفندينا » إلى تنفيذ أمر الباشا الإنجليزى بطبيعة الحال .

ولم تكن طبيعة الجنرال هيكس وتصرفاته هى وحدها التى تعطى فكرة سيئة عنه ، بل تضافرت مع ذلك أراؤه الشخصية العامة . كان أحمد حمدى قد حاول منذ تركهم لسواكن أن يكسب ثقة وود الجنرال الانجليزى والضباط

الانجليز الآخرين ساعيا إلى معرفة آرائهم تجاه الحركة الثورية والحكومة المصرية ، ولكنه وجد أن « سعادة الجنرال » يشبه فى ذلك أى إنجليزى آخر من بنى جنسه ، مما يدفع إلى عدم الثقة بهم[1] وكان هيكس يسأل دائما عن الأخبار والحالة فى السودان ، وما أن عرف فى أحد الأيام أن الحالة آخذة فى التحسن حتى ظهر عليه الغضب ، وصرح بأنه لم تكن هناك إذاً حاجة لاستدعائه من لندن وإضطر أحمد حمدى إلى التدخل ، وإلى أن يشرح له أن الحكومة الخديوية محتاجة إليه حتى فى وقت السلم ، وذلك لتنظيم القوات العسكرية . ولم يظهر أن هذا الجواب قد أرضى الباشا الإنجليزى حتى وكأنه كان يرغب فى الانتقام الشخصى من السودان .

ولقد مرت الرحلة من بربر إلى الخرطوم دون حادثة تذكر ، وقطعت الحملة هذه المرحلة على ظهر باخرتين فى النيل . ودخل الجنرال هيكس باشا إلى الخرطوم فى يوم ٤ مارس سنة ١٨٨٣ مصحوبا بضباطه الإنجليز . وكان الخديو قد عينه رئيسا لأركان حرب جيش السودان ، ومنحه رتبة اللواء فى الجيش المصرى ، وكلفه باعداد وتنفيذ كل العمليات . والحقيقة أن هيكس كان هو القائد العام الفعلى لقوات السودان . ولكن الخديو لم ير من حسن السياسة تعيينه رسميا على رأس جيش السودان ، وهو أجنبى ومسيحى ، خصوصا وأن الثورة السودانية كانت ثورة دينية ووطنية .

ولقد عين الخديو سليمان باشا نيازى قائدا عاما إسميا للقوات السودانية . وعلاوة على كبر سن هذا الباشا الذى كان قد شارك فى حروب محمد على ، فان الخديو قد أعطاه أمراً سريا بالموافقة على جميع الخطط الحربية التى يتقدم بها الجنرال هيكس . وكان هذا الباشا قد وصل إلى الخرطوم فى يوم ٢٠ فبراير فى صحبة علاء الدين باشا ، الحاكم العام الجديد للسودان .

(٤) – تقارير أحمد حمدى عن الخرطوم :

تعتبر تقارير أحمد حمدى بعد وصوله للخرطوم فى غاية الأهمية بالنسبة للسودان . حقيقة أن هذا الضابط المصرى يقتصر فى تقريره المؤرخ يوم ٩

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) - السودان ١/١ ٧

مارس سنة ١٨٨٣ على ذكر أسباب الثورة السودانية ، ولكن تقريره التالى الذى له صورة المذكرات اليومية ، والمكتوب عن الفترة من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل يعتبر بحق المصدر التاريخى المصرى الوحيد عن تاريخ السودان وقت وصول الجنرال هيكس إلى الخرطوم .

ذكر أحمد حمدى فى تقريره الأول أن أهم أسباب الثورة المهدية هو سوء إدارة البلاد وتعيين غير الأكفاء فى مراكز لا يستطيعون معرفة معنى الاضطلاع بأعبائها ، فإنهم أبا السعود العقاد ويوسف باشا الشلالى باضاعة النفوذ المصرى وذلك باساءة اضطلاعهم بمهام قياداتهم ، مثلهم فى ذلك مثل محمد سعيد باشا ، الذى كانت الحكومة قد كلفته بتعقب المهدى فى وقت ظهوره فى جزيرة آبا .

وعلاوة على ذلك فان موظفى الإدارة ، وخصوصا مصلحة التلغرافات ، كانوا من السودانيين ، فساعدوا على وصول أخبار التحركات المصرية ونيات الحكومة المصرية إلى الثوار عن طريق العملاء السريين والجواسيس .

ولما كان الأهالى فى دنقلة والخرطوم ورجال الحسانية ينضمون للمهدى ويذهبون لكردفان ، فان أحمد حمدى قد إقترح إرسال تعليمات صارمة إلى مدير دنقلة لمراقبة الطرق المؤدية إلى كردفان . كما أنه رأى ضرورة زيادة مراقبة الطرق بشكل عام ، وإعلان حالة الطوارىء والأحكام العرفية فى الخرطوم .

كان أحمد حمدى شديد الإعجاب بعبد القادر حلمى ، وقد أثنى على مجهوده أكثر من مرة وذكر أنه إتخذ التدابير الفعالة لتحسين الحالة العامة ، وشجع السودانيين وخصوصا رجال الشايقية على التطوع فى صفوف القوات المسلحه ، لكى يزيد من قوة الحكومة ، ويمنع هذه العناصر المحاربة من الانضمام للمهدى . وقد رأى أنه إذا كان قد أتيح لعبد القادر حلمى أن يصله الإمدادات المطلوبة لأمكنه القضاء على الثورة فى فترة قصيرة . وعلاوة على ذلك فان تعيين عبد القادر لعدد من السودانيين فى مراكز كبيرة فى الحكومة العامة لم يدخل أى إفساد فى الادارة التى تسير سيراً حسنا فى كل من مناطق سنار والنيل الأبيض . كان عبد القادر حلمى قائدا له قيمته ، وإداريا حازما

ومرنا فى نفس الوقت ، مما ساعده على كسب ولاء عدد كبير من السودانيين للحكومة وبث الذعر فى صفوف الثوار . ولقد أحبه الموظفون السودانيون والمصريون والاوربيون جميعهم ، فإقترح أحمد حمدى على الخديو أن يبقيه فى منصبه حتى يتم نشر الأمن فى منطقة الجزيرة . وفى حالة رفض هذا الطلب ونظرا لأن الصحف كانت قد نشرت خبر تعيين علاء الدين باشا ، فان أحمد حمدى قد أصر على ضرورة إبقاء الخديو لعبد القادر حتى فى منصب القائد العام للقوات السودانية ، تاركا بذلك مهام الحاكم العام لعلاء الدين باشا ، وقاصرا مهام جيجلر باشا على مراقبة تجارة الرقيق . وعلى أى حال فان أحمد حمدى قد أفهم الخديو أهمية بقاء عبد القادر حلمى لقيادة الجنود حتى يتم إخضاع مناطق سنار والنيل الأبيض[1] .

وكان كل من جيجلر باشا والجنرال هيكس قد إقترح إخلاء دارفور من الجنود والسكان المدنيين عن طريق بحر الغزال . ولكن أحمد حمدى لم يوافق على هذا الاقتراح ، مثله فى ذلك مثل عبد القادر حلمى وعلاء الدين . ذلك أن الطريق المار ببحر الغزال كان طويلا ، ويمر فى مناطق يصعب فيها سير القوافل ، وتنتشر فيها الأمراض والحميات ، ويحتلها الثوار . ولقد إتهم أحمد حمدى بك محمد سعيد باشا حاكم كردفان بأنه قد رفض تنفيذ أوامر الحاكم العام ، وبأنه قد أهمل إتخاذ الوسائل التى تكفل له الدفاع عن نفسه وعن إقليمه أمام الثوار . وإعتقد أن خطة جيجلر كانت تهدف إلى أن تعطى للثورة مجالها الحيوى اللازم لانتشارها . ولكن أحمد حمدى قد أظهر إعجابه بحاكم دارفور والوسائل التى إتخذها لمقاومة الثوار . وإقترح إعادة المواصلات معه ، وذلك بتكليف مدير دنقلة باختيار معاون سودانى يسافر إلى دارفور حاملا الخطابات وفى حراسة رجلين . وإقترح لذلك طريقا بعيدة عن الثوار ، يمكن قطعها فى خمسة عشر يوما ، وتمر بوادى الملك وأم بدر والفاشر .

ولقد أظهر أحمد حمدى أن الجنرال هيكس « شخصية غير مرغوب فيها » سواء من المصريين أو السودانيين ، وذلك لأن الجنرال كان يظهر علنا عدم ميله

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ ٨ .

لمصر وللمصريين ، ولذلك فان أقل حادثة قد تقع ستتمخض عن قطيعة تامة بينه وبين رجال القوات المسلحة . وعلى أى حال فان أحمد حمدى قد بذل جهده لإقناع الضباط باستمرار إطاعتهم لأوامره .

وذكر هيكس لأحمد حمدى فى يوم ٢١ مارس أنه قد إستلم برقية من اللورد دفرين بشأن إعلان تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما على السودان . والحقيقة هى أن دفرين كان قد إتصل بمجلس الوزراء فى القاهرة فى هذا الشأن مما جعل هذا المجلس يقرر ترك إختيار الفرصة المناسبة لهذا الإعلان لسلطات الخرطوم . ولقد أراد هيكس أن يعلن علاء الدين عن وظيفته فى الحال رغم أن ذلك كان يهدد باضاعة مجهودات عبد القادر الطويلة فى منطقة سنار بين الشيوخ المحليين والجنود غير النظاميين من أهل السودان ، وقد يدفع بهم إلى التخلى عن مجهوداتهم التى يبذلونها ضد الثورة . ولذلك فان أحمد حمدى قد رفض طلب الجنرال هيكس ، وطلب إلى علاء الدين ألا يعلن نبأ تعيينه قبل أن يستلم أمراً صريحا من الخديو بذلك . ولقد وصل هذا الأمر فى يوم ٢٥ مارس ، ونص على تعيين علاء الدين باشا حاكما عاما ، وسليمان نيازى قائداً عاما للقوات العسكرية فى نفس الوقت . فنصح أحمد حمدى بزيارة عبد القادر فى أرض الجزيرة حتى يقع تسليم السلطات هناك ، ويحافظوا على التفاف الأهالى والجنود حول الحكومة . ثم كان على علاء الدين أن يقدم سليمان نيازى إلى رجاله قبل أن يعود إلى الخرطوم . ولقد وافق الرجال الثلاثة على هذه الفكرة ، وفى اليوم التالى إحتفل فى سراى الحاكم العام بتعيين علاء الدين ، وشارك فى ذلك كبار الموظفين من الأهالى ومن الأوربيين[1] .

ولقد أراد هيكس باشا فى أثناء ذلك نشر بلاغ على الأهالى يؤكد لهم فيه رغبته فى المحافظة على العدالة ، هادفا بذلك – كما قال أحمد حمدى – إلى إجتذاب الأهالى إلى دولة الانجليز ، التى كان هو نفسه أحد كبار رجالها ، والتى كانت مشهورة بكرمها وبحبها للعدالة !! ولقد حكم أحمد حمدى على ذلك الفعل بأنه إمتداد لأعمال غردون الذى يعتبر مسؤولا عما وصلت إليه

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ – ٩ ص ١١ - ١٢ .

حالة السودان[1] .

إننا نعرف أن نيازى باشا القائد العام للقوات العسكرية لم تكن له أى سلطات فعلية ، ولم يكن فى إستطاعته إتخاذ أى قرار من القرارات دون موافقة هيكس باشا على ذلك . وبالرغم من أن هيكس لم يكن من الناحية الشكلية سوى رئيس أركان حرب نيازى ، فانه كان يرسل إليه يستدعيه إلى مكتبه لأتفه الأشياء ، ولم يخف عزمه على أن يطلب من الخديو رأسا ترقية هذا الضابط أو ذاك ، وكان نيازى يشكو من أنه مجرد من السلطات ، ومن أن هيكس كان يتدخل رأسا مع الضباط العظام ، حتى يظهر لهم بأنه هو القائد العام الفعلى . كما أن هيكس كان يتعدى على إختصاصات علاء الدين باشا فى شأن الاستيلاء على السفن اللازمة للحملة .

ولقد ختم أحمد حمدى تقريره منوها بأن الذى يحفظ مصر هو إقامة التوازن بين الدول المتنافسة عليها ، ولكن الأنظار كانت قد بدأت تتركز على السودان ، راغبة فى تحويله إلى هند إفريقية ، لها موقع ممتاز بالنسبة لقناة السويس وبوغاز باب المندب ورأس الرجاء الصالح ، بلاد واسعة يسكنها شعب يقرب من عشرة ملايين نسمة ، وبلاد خصبة يمر فيها النيل الذى هو حياة مصر ، مما يدعو إلى شدة تيقظ الخديو ووزرائه حتى يبعدوا عنها أنظار الغير[2] . ولقد رأى أحمد حمدى أن القوات العسكرية الجديدة ليست كافية للسير إلى كردفان ، خصوصا وأن القيادة ستضطر إلى ترك بعض الحاميات الموزعة فى الأقاليم . ولذلك فانه طلب إرسال آلايين آخرين من المشاة ، ومعها عدد من الجنود غير النظامية وبطارية مدافع جبلية إلى دنقلة ، وذلك لكى تزحف منها على كردفان ، فى نفس الوقت الذى تسير فيه الحملة الأخرى عليها من الخرطوم . وأخيراً فان أحمد حمدى قد أظهر عظيم أسفه لاستدعاء عبد القادر حلمى ، وهو الضابط المشهود له بالكفاءة فى النواحى العسكرية والإدارية والسياسية ، على العكس من علاء الدين ونيازى . أما « سعادة

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ٧ .
(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ١٤ .

هيكس باشا » وأصحابه فليس لهم أى قيمة فى نظر أحمد حمدى ، وإتهمهم بأنهم « يتبعون تعليمات خاصة » ، ولكنهم لن يستطيعوا تنفيذ أغراضهم إذا وجدوا أمامهم الرجال النشطين النبهاء الذين يستطيعون إفساد مناوراتهم[1] . ولقد إقترح أحمد حمدى إنشاء أربع حكومات عامة فى كل من شرق السودان وغرب السودان ووسط السودان وهرر ، ولكن مع المحافظة فى نفس الوقت على جميع القوات العسكرية تحت إمرة قائد عام واحد ، هو فى رأيه عبد القادر حلمى دون سواه .

ويمكننا أن نفهم من هذا قيمة إرسال الجنرال هيكس إلى السودان ، ومقدار الثقة التى كان يحظى بها من الخديو بعد وصول مثل هذا التقرير إليه . ولكن الخديو والوزراء لم يكونوا أحراراً فى اتخاذ القرارات التى يرونها فى الشئون السودانية منذ الوقت الذى إحتل فيه الجنود الانجليز عاصمة بلادهم ، وكانوا يحاولون إعادة الوضع إلى ماكان عليه قبل الثورة العرابية – رضى الشعب بذلك أم كره – ولكن إنجلترا لم ترتبط مع الخديو ، ولم ترتبط مع الحركات الوطنية ، وإنتظرت حتى يضعف بعضهم بعضا ، وتستفيد هى فى الوقت المناسب .

(١) المرجع السابق

obeikandl.com

انجلترا وحملة هيكس

تغير الموقف فى السودان منذ سقوط الأبيض فى أيدى الثوار ، ولكنا نجد رغم ذلك أن الحكومة الخديوية قد إكتفت بارسال بعض التعديلات فى قيادة قواتها فى السودان ، وعينت هيكس رئيسا لأركان حربها . وكانت هذه التعديلات تعديلات شخصية ، ولا نرى فيها علاوة على ذلك أى مصلحة فعلية لمصر أو السودان . وكانت خسائر المصريين قد بلغت حتى ذلك الوقت حوالى ١٦ ألفا من الجنود ، ومثل ، هذا العدد تقريبا من البنادق ، وحوالى نصف مليون رصاصة . وقد ساعد ذلك الثوار على أن يبدأوا فى إستخدام الأسلحة النارية ضد جنود الحكومة . وقد قسم الثوار قواتهم إلى ثلاث فرق كبيرة بعد الاستيلاء على الأبيض إستعدت إحداها للزحف على دنقلة ، والثانية على دارفور ، والثالثة بقيادة المهدى نفسه للزحف على الخرطوم . وكان على الجنرال هيكس أن يواجه ذلك الموقف ويهاجم الثورة فى كردفان نفسها .

(١) – تخلى الحكومة البريطانية عن مسئولياتها :

كانت منطقة الشاطىء الأيسر للنيل حتى فاشودة تجتاحها الثورة ، ولم يكن فيها أى مكان يصلح لعمل تجمعات عسكرية إلا فى الدويم . ولقد اعتقد هيكس فى صحة الأخبار التى إنتشرت فى ذلك الوقت والتى تدل على نشوب خلاف بين قبائل البقارة والمهدى بشأن توزيع الأسلاب والغنائم وقت سقوط الأبيض . وحاول أن يدخل فى مفاوضات مع رئيس تلك القبيلة ، ودعاه لمقابلته فى الدويم . وكان يعتقد علاوة على ذلك بأن قوات الثوار مشتتة فى أماكن عديدة ، فقرر نقل معظم قواته إلى النيل الأبيض ، فيما عدا ألفى جندى يتركهم فى الخرطوم . ولما كان حسين باشا قد تولى قيادة الجند التى كان عبد القادر حلمى قد جمعها على النيل الأزرق ، فقد كان من السهل السيطرة عل

أرض الجزيرة بالقوات الموجودة على النيل الأبيض والأزرق . ولقد كان فى إستطاعة هيكس فى حالة هجوم المهديين من الغرب أن يضربهم بمدافع بواخره[1] .

ولكن تجمعات كبيرة للثوار بدأت فى الظهور حول الدويم وكان معظم رجالها مسلحين بالبنادق . وكانت القوات المرسلة من الخرطوم قد بدأت تصل فى النيل الأبيض . أما هيكس وسليمان باشا وبقية الضباط ، فقد إصطحبوا معهم المدافع الرشاشة على ظهر السفن إلى قوة ، ولكنه إضطر إلى أن يستقل الباخرة البردين فى يوم ١٠ إبريل ويقوم بعملية إستكشاف ، ولكن الثوار هاجموا الباخرة من الشاطئين[2] ، وكان من نتيجة هذا أن أبرق هيكس إلى القاهرة مقدما صورة سوداء عن الحالة فى السودان ، فذكر أنه ليس لديه إلا جراية عشرين يوما ، وأن البلاد التى حطمتها الحرب لاتستطيع أن تعطى لجنوده مايقتاتون به ، وذكر أن المكاتبات الإدارية للجيش تسودها الفوضى ، وأن الجنود كانوا يلبسون أسمالا أبالية ، وأنهم لم يتقاضوا مرتباتهم منذ شهور عديدة . وحتى السفن كانت تحتاج إلى إصلاح ، وليس لديها الوقود اللازم ، وعلى أى حال فان عددها لم يكن كافيا لنقل المؤن والذخائر ، بغض النظر عن مهمتها الأساسية ، وهى الدفاع عن الملاحة فى النهر ، والمساهمة فى إخضاع الشاطئين .

وعلى أى حال فان هيكس قد تمكن من أن ينتصر على قوات الثوار فى أواخر شهر أبريل ، وقتل خمسمائة منهم ، فاعتقدت سلطات القاهرة أن هذا الانتصار سيؤدى إلى تهدئة الحالة فى السودان . وفى نهاية شهر مايو عادت القوات المصرية إلى الخرطوم ، بعد أن تركت حاميات فى قوة ، وسنار ، وواد مدنى على النيل الأزرق .

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/٣ - ٩ - برقية من هيكس فى ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٣ .

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/٣ - ٧ - برقية هيكس الى وزير الحربية والبحرية فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣ .

كان الجنرال هيكس فى أثناء هذه العمليات يرسل برقياته إلى ممثل الحكومة البريطانية فى القاهرة . ولقد خشى اللورد جرانفيل من أن يكون معنى هذا أن يأمل الجنرال أو القنصل العام البريطانى فى القاهرة أو الحكومة المصرية فى أن تقوم إنجلترا بالمساعدة فى مسألة السودان ، ولذلك فانه لفت نظر السير إدوارد ماليت إلى أن الحكومة البريطانية : « ليست مسؤولة بأى شكل من الأشكال عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله[1] » . ولما عاد هيكس إلى إرسال برقية للسير إدوارد ماليت يذكر فيها أنه يشعر بأن موقفه غير طبيعى تجاه سليمان باشا نيازى القائد العام الذى لم يقبل أن تكون وظيفته إسمية ، ويطالب بمنحه القيادة العامة الرسمية — قام القنصل العام البريطانى بتحويل هذه البرقية رأسا إلى شريف باشا ، ناظر النظار وناظر الخارجية ، بدلا من أن يحولها إلى الجنرال بيكر ، رئيس هيكس المباشر . وإنتهز هذه الفرصة لكى يبلغه أن الحكومة البريطانية « لا تقع عليها أية مسئولية[2] » عن العمليات التى تقوم بها الحكومة المصرية فى السودان ، ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله .

كان اللورد دفرين قد سافر من القاهرة وفهم الجنرال هيكس أنه لن يحظى بأى تأييد من إنجلترا بعد ذلك . فكتب إلى دفرين فى القسطنطينية يشكو من السلطات المصرية التى لا تنفذ أوامره ، ومن تأخير وصول الإمدادات ووسائل النقل المطلوبة ، ومن فرار بعض سريات الجنود المشاة وانضمامها للثوار . ولم يكن هيكس يأمل فى أن يسير صوب كردفان قبل نهاية شهر سبتمبر ، ولم يكن كبير الأمل فى نجاح الحملة . والظاهر أنه لم يكن هناك من يعطف على هذا القائد ، وكان شبه منسى حتى من الحكومة التى استخدمته ، وحتى تأييد اللورد دفرين له لم يكن أكثر من تأييد شخصى ، ولم تكن له أى قيمة فعلية أمام قرار وزارة الخارجية البريطانية . وكان من الجلى أن اللورد جرانفيل قد صمم

(١) اللورد جرانفيل الى السير ادوارد ماليت فى ٧ مايو سنة ١٨٨٣ F.O. 141/171. No. 99.

(٢) السير ادوارد ماليت الى اللورد جرانفيل فى ٢٢ من مايو سنة ١٨٨٣

F.O. 141/174. No. 176.

على عدم تحريك ساعد ، بدعوى عدم رغبته فى التدخل فى شئون السودان . وهكذا نرى أن الانجليز بعد أن حلوا الجيش المصرى فى العام السابق وأصدروا أمرهم للقاهرة ببيع الأسلحة والذخائر ونظموا مراقبة دقيقة على نشاط الحكومة الخديوية - نجدهم قد رفضوا مساعدة هيكس فى القضاء على الثورة المهدية ، بل إنهم رفضوا حتى إعطاء نصائحهم ، أو الاستماع لما يدور فى السودان . وكانت هذه السياسة سببا فى إغضاب ممثلى انجلترا فى القاهرة ، وسببا فى النقد المر الذى بدأ المحافظون يوجهونه للوزارة .

وكتب اللورد كرومر يقول : « يظهر أن اللورد جرانفيل قد إعتقد أنه سيخلى نفسه من كل مسئولية فعلية بمجرد اعلانه أنه غير مسئول . إن مسئولية الحكومة البريطانية فى إدارة الشئون المصرية لاتتوقف على بعض الجمل التى تكتب فى أحد التقارير ، لكى تنشر فى كتاب أبيض . ولكنها كانت قائمة على أساس أن الحكومة البريطانية كانت تحتل البلاد ، وأن عدم مقدرة المسؤولين من الأهالى كانت واضحة ، وأن العالم المتمدين قد ألقى على عاتق إنجلترا المسئولية التى لم يكن فى استطاعتها أن تتخلص منها مادام الاحتلال قائما .. فبدلا من أن يعترف اللورد جرانفيل بعناصر الموقف ، نجده يحتمى وراء تنازل خيالى عن المسؤولية ، لم يكن إلا مجرد أمانى دبلوماسية وبرلمانية »[1] .

وكتب السير أوكلاند كلفن ، وهو أحد الانجليز الآخرين المسؤولين فى مصر فى تلك الفترة : « مهما تكن آراء الوزارة البريطانية فقد كان لمصر مصالح قوية فى حملة هيكس ، وكانت انجلترا مسؤولة عن مصر . وإذا كان إدخال السودان فى المشروع الخاص بتسوية المسائل المصرية أمراً يثير المضايقة ، فلقد كان من الواضح أمام الحكومة التى تحملت مسؤوليات مصر أن أية تسوية تتناسى عامل السودان لن يكون لها طابع الانسجام »[2] . ولقد إدعى بعض الكتاب أن سياسة اللورد جرانفيل هذه كانت تتفق مع سياسة جلادستون ،

(1) CROMER: Modern Egypt. London. 1908. Vol. II. pp. 366-367.
(2) COLVIN:The making of modern Egypt. London, 1906. p. 36.

لدى كان يعتقد أن الشعب السودانى « شعب يناضل من أجل حريته » ولهذا لم يكن يود نتيجة لهذا الاعتقاد أن يجبر هذا الشعب على الخضوع لحكم [أجنبى] ولكن الواقع أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أسس منطقية ، إذ أن جلادستون لم يحترم نفس المبادىء بالنسبة لمصر ولشعب مصر ، وستكذبه تصرفاته القادمة الخاصة بالسودان نفسه .

(٢) - تجهيزات الحملة :

استمر الجنرال هيكس فى تجهيز الحملة رغم جميع المصاعب التى إعترضته ، ورغم يأسه من قرار وزارة الخارجية البريطانية الخاص بعدم التدخل فى شئون السودان .

كانت الحالة المالية فى السودان تدعو إلى اليأس ، إذ أن الخزانة لم يكن بها إلا ٤٠,٠٠٠ جنيه ، ولم يكن من الحكمة جمع الضرائب من الأهالى فى ذلك الوقت ، فاضطر شريف باشا رغم سوء الحالة المالية فى مصر نفسها - إلى أن يضع تحت تصرف حكومة السودان ١٤٧,٠٠٠ جنيه كانت هى كل ما يمكن للخزانة المصرية فى ظروفها القائمة أن تدفعه للسودان . ولكن حالة القوات العسكرية لم تكن أقل سوءا من حالته المالية ، إذ أن عدد جنود الحكومة كان أقل مما يجب لبدء حملتها على كردفان ، خصوصا وأن هذه الحملة كانت مضطرة إلى الاعتماد فى تموينها على الخرطوم ، مما يحتم عليها الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها سليمة ، وحراسة قوافل التموين حراسة قوية . وكان عدد قوات الحكومة فى الخرطوم لا يزيد على ٦,٠٠٠ ولا يصلح منهم للخدمة إلا ٥,٠٠٠ خصوصا وأنه لم يكن من الحكمة سحب حاميات النيل الأزرق أو النيل الأبيض ، فاذا إضطرت القيادة إلى تعيين ألفين لحراسة خطوط المواصلات فلن يبقى لها إلا ٣,٠٠٠ جندى فقط للسير إلى كردفان ، فى الوقت وفى الظروف التى كانت تتطلب عشرة آلاف على الأقل وكان من الضرورى إرسال إمدادات جديدة للسودان خصوصا وأن « نتيجة الهزيمة - كما قال هيكس - لن تكون مجرد ضياع دارفور وكردفان بل ضياع سنار وربما الخرطوم

نفسها »[1] .

ورأى القنصل العام يعتقد أنه من المستحيل على الحكومة المصرية دفع النفقات اللازمة للسودان ، وأن العمليات المقترحة مهددة بأن تفشل فشلا جسيما ، مالم تنفذ على نطاق واسع ، ومالم يكن الجيش مجهزاً تجهيزاً جيداً ، وتساءل عما إذا كان من المستحسن أن تتدخل وزارة الخارجية البريطانية فى الشئون السودانية وتعطى لهيكس تعليمات توجهه فيها إلى أن يقتصر على العمليات الدفاعية فى المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق[1] . ولكن الحكومة البريطانية كانت تصر على عدم إعطاء أى رأى أو أية نصيحة ، وقررت أن تلقى المسؤلية على كاهل الحكومة المصرية ، بعد أن تأكدت من أن هذه الحكومة مقيدة تماما من الناحية المالية .

واجتمع مجلس الوزراء فى القاهرة وقرر إرسال إمدادات لاتتعدى ثلاثة آلاف جندى إلى السودان ، توفر من بعض الحاميات المتفرقة ، ومن بين رجال الرديف ، إجابة لنداءات هيكس ، كما أنها قررت أن ترسل له مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه حتى نهاية العام لنفقات هذه القوة الجديدة .

وقرر هيكس إذاً أن يقوم بحملته ، ولكنه عاد وشكا إلى الحكومة المصرية المصاعب التى يلقاها من الموظفين فى الخرطوم ، وطلب إرسال تعليمات محددة تجبرهم على إطاعة أوامره ، خصوصا فى شئون تنظيم الحملة ، ثم طالب بتعيينه قائداً عاماً ، وإلا فانه يتخلى عن كل مسئولية خاصة بالحملة ويعود للقاهرة . وكانت الحكومة الخديوية تؤيد الجنرال هيكس فى السودان ، وكان شريف باشا قد أرسل منذ نهاية شهر مايو بتعليمات إلى الخرطوم تقضى باطاعة أوامره ، ولكن إعطاء القيادة العامة رسميا لجنرال أجنبى مسيحى كان عملا غير لائق نظراً لأهمية الناحية الدينية فى ثورة السودان . وعلى أى حال فان شريف كان مستعدا لتكرار أوامره للسلطات المصرية بالخرطوم - فلما تدخل السير

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٦ - برقية هيكس فى ٣ من يونيو سنة ١٨٨٣ .

(١) ماليت الى جرانفيل فى ٥ من يونيو سنة ١٨٨٣ F.O. 141/174. No. 210

إدوارد ماليت فى الموضوع ، نتيجة لطلب هيكس ، وافق شريف باشا وأصدر أمره بتعيين سليمان نيازى -- الذى كان وجوده يضايق هيكس - فى منصب حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، وأخذ علاء الدين مهام منصبه الاسمية علاوة على حكومة عموم السودان . ولم تكن مهام الحكومة العامة فى الخرطوم من النواحى الادارية والمالية تسمح لعلاء الدين بالوقت اللازم للتدخل الفعلى فى الشئون العسكرية ، مما يعطى للجنرال هيكس حرية العمل . ولكن الدور الذى لعبه القنصل العام الانجليزى فى هذا الموضوع جعل جرانفيل يكتب إليه بأنه ليست هناك حاجة لتذكيره بأن انجلترا لا تتحمل أى مسؤولية تخص أمور السودان ، وأنه من الضرورى على هيكس أن يفهم بأن السياسة البريطانية تتلخص فى الامتناع عن التدخل فى أعمال الحكومة المصرية فى تلك البلاد[1] .

ورضخت الحكومة المصرية لتدخل القنصل البريطانى ، وتسلم الجنرال هيكس برقية من الخديو فى ٢٠ أغسطس يبلغه فيها بتعيينه قائدا عاما على الحملة السودانية الموجهة إلى كردفان ، مع منحه رتبة فريق ، وجميع السلطات العسكرية اللازمة ، ويبدى أمله فى نجاحه فى القضاء على الثورة ونصيحته له بالتعاون مع الضباط المصريين[2] . ورغم أن المصاعب التى كانت تصادف هيكس فى السودان ، فان الحكومة الانجليزية قد أشعرته أنها لن تعطيه أى تأييد . ذلك أن القنصل العام الانجليزى فى القاهرة -- مع تهنئته لهيكس بالترقية - لفت نظره إلى أن هذا القرار هو قرار مصرى بحت ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية هى الامتناع إلى أقصى درجة ممكنة عن التدخل فى أعمال الحكومة المصرية فى السودان . وهكذا كان هيكس أن يتقدم إلى كردفان على رأس قوات لا تحترم قيادته ، وهو يشعر فى نفس الوقت أن حكومته لن تعطيه أى تأييد فيما يقوم به .

(١) جرانفيل إلى ماليت فى ٨ من أغسطس سنة ١٨٨٣ F.O. 141/172. No. 187.

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/٣ - ١

(٣) - مصير حملة هيكس :

كانت خطة الجنرال هيكس تتلخص فى السير جنوبا بجزاء النيل الأبيض حتى الدويم بقوة تبلغ ١٠,٠٠٠ جندى منها ٨,٦٠٠ من المشاه و ١,٤٠٠ من الفرسان مع بطارية مدافع ميدان كروب وبطاريتين من مدافع الجبال وبطارية مدافع رشاشة (نوردنفيلد) وقافلة إمداد من ٥,٠٠٠ جمل ، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه إلى بارة مارا فى منطقة خصبة ، ثم مواصلة السير حتى الأبيض ، وكان المراقبون يعتقدون فى نجاح هذه الحملة نظراً لتجهيزها بالمدفعية ، وعلى أسوأ الفروض كانت تستطيع التقهقر وتعود إلى قاعدتها فى الخرطوم . وبدأت الحملة سيرها فى يوم ٩ سبتمبر ثم لحقها هيكس وعلاء الدين فى يوم ٢٧ سبتمبر ، ولكن سرعان ما نجد أن هيكس يقرر فى آخر وقت تغيير خط سير الحملة ، ويفضل إتباع طريق آخر إلى الجنوب من الطريق الأول ، رغم أنه كان أطول منه بحوالى مائة ميل ، إلا أنه كان يأمل أن يجد الماء متوفرا على هذا الطريق الجديد . وكان هيكس يأمل أيضا فى مقابلة « ملك آدم » أحد مشايخ منطقة تقلى ، ويضمه إلى الحملة مع رجاله . ولهذا فضل هيكس هذا الطريق الجديد رغم طوله ومروره فى مناطق تكثر فيها الاعشاب والغابات . وقرر هيكس إقامة ست نقط للمحافظة على خطوط مواصلات الحملة .

وسارت الحملة فى شكل مربعات ، وكانت المهمات والجمال فى وسطها . وكان هذا التشكيل يقلل من أضرار المفاجآت ، ولكنه أجبر الحملة على السير ببطء ، ولم يكن من السهل المحافظة على هذا التشكيل فى السير لمدة طويلة ، وعلاوة على ذلك فانه كان يجعل الحملة هدفا واضحا أمام المهاجمين . وقد نتجت عن ذلك فوضى بين الجنود ، ولم يكن من السهل عليهم وصولهم إلى آبار شات أن يجدوا فصائلهم وسرياتهم أو كتائبهم . فقامت مشادة بين هيكس باشا ومساعده حسين باشا بشأن هذه الفوضى ومسئولياتها ، ولكن هذا الأمر كان يدل على أن الجنود كانت غير مدربة على السير بهذا التشكيل لمسافة طويلة ومتعبة . وعلى أى حال فان هذه المشادة قد إنتهت باتخاذ قرار يحرم تنفيذ أى

أمر إلا بعد الموافقة عليه من الحاكم العام ومن الضباط العظام . وكان معنى هذا عدم الاعتراف بقيادة هيكس فى الميدان ، ويحمل قواد الوحدات جميعا النتائج والمسؤليات المترتبة على العمليات الحربية .

وإستمر سير الحملة ، وفى زريقة إكتشفوا أن المياه قليلة ، فقرر مجلس الضباط العظام أن إقامة النقط العسكرية على طول الطريق أمر غير لازم ، إذ أنه سيسهل على الثوار مهاجمتها من ناحية ، ولن تكون فعالة فى ضمان وصول التموين من ناحية أخرى ، علاوة على أن الحملة ستضعف نتيجة لاقتطاع هذه الفصائل منها . ولذلك فانهم وافقوا على عدم المحافظة على خطوط مواصلات الحملة مع الدويم ، ووافق على ذلك كل من علاء الدين وهيكس . ولقد ضل الدلل الطريق قبل عجيلة وقاسى الرجال من التعب ومن العطش ، وإنتشروا يبحثون عن المياه ، وأصبح الجيش فى حالة لا تسمح له بالدفاع عن نفسه . وما أن أعلن الفرسان عن وجود بئر قريبة حتى هرول إليها الجنود ، وتسابقوا فى الشرب منها ، بينما عاد كل من هيكس باشا وحسين باشا يؤنب أحدهما الآخر . توفرت المياه بعد عجيلة ، ولكن المدافع كانت قد أهملت وإمتلأت بالرمال . ولقد أراد الأدلاء تفادى المرور فى إحدى الغابات ، ولكن الكولونيل فارجوهار أصر على ضرورة السير فى خط مستقيم ، فسادت الفوضى نظراً لعدم تمكن الرجال من السير فى تشكيل مربعات فى داخل الغابة ، ثم أخذ الرجال يتهمون الجنرال الانجليزى بوضعهم فى ذلك المكان ليسهل القضاء عليهم . كما أن الادلاء ضاقوا بمعاملة الضباط الانجليز لهم ، خصوصا وأن هيكس كان قد أمر بتقييدهم بالسلاسل إن لزم الأمر ، فشكوا لعلاء الدين الذى بدأ فى توبيخ هيكس بدوره . وكانت هذه الحالة هى حالة الحملة عندما هاجمها المهديون فى اليوم التالى . ولم يكن من السهل بطبيعة الحال على أية حملة فى تلك الظروف أن تصمد فى معركة حربية ، أو أن تستطيع حتى الدفاع عن نفسها ، فاذا أضفنا إلى ذلك ضعف روحها المعنوية وقلة تدريبها وسوء الضبط والربط وطبيعة البلاد وأهمية المفاجأة تأكدنا أنها حملة كان مقضيا عليها لا محالة .

وكان المهدى يعرف أخبار الحملة وتحركاتها قبل تركها الخرطوم . وكان قد

ارسل بعض قواته لردم الآبار على طريق الحملة قبل أن تصل إليها . وكانت هناك قوات أخرى تسير وراء الحملة ولكنها كانت لا ترغب فى مهاجمتها إلا بعد أن تطول خطوط مواصلاتها ويفعل فيها التعب فعله . وفى الوقت نفسه كان المهدى يرسل إليهم منشورات تؤكد الأمان لمن أراد التسليم ، وتهدد بالموت البقية الباقية . وعند كاشجيل كان على الحملة أن تجتاز منطقة مملؤة بالغابات ، ثم وقع الهجوم الرئيسى لأنصار المهدى بالقرب من شيكان . وكان عددهم يقرب من ٢٠,٠٠٠ لم يمت منهم إلا مائتين أو ثلاثمائة ، أما جنود الحكومة فقد إنتشرت الاخبار بأنه قضى عليهم ماعدا بضع مئات وقعت فى الأسر ، وكان هيكس وعلاء الدين وكل الضباط العظام من بين القتلى ، ووقعت كل الأسلحة والمهمات فى أيدى الثوار .

(٤) – نتائج القضاء على حملة هيكس :

أصبح المهدى بعد هذا الانتصار مسيطراً على كل السودان الغربى دون أى منازع . وإنقطعت مواصلات حامية الخرطوم الصغيرة مع حامية بحر الغزال التى كانت تحت قيادة « لبتون بك » ، وحامية دارفور التى كانت تحت قيادة « سلاتين بك » . وما أن وصلت أنباء القضاء على حملة هيكس إلى سلاتين قرب نهاية شهر نوفمبر ، حتى أعلن جنوده وضباطه رفضهم مواصلة الحرب ضد المهديين . ففى يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إستسلم أمام « زقل » وهو الأمير السودانى الذى عينه المهدى حاكما على دارفور . وإنتقلت المديرية بأكملها إلى أيدى الثوار دون أى مقاومة ، وزادت المهمات والأسلحة والذخائر الموجودة فيها من قوة الثورة السودانية .

ولقد إقتفى لبتون أثر سلاتين ، وسار معظم شيوخ السودان ورؤسائه صوب المهدى يقدمون له الولاء ، وأصبح المهدى مسيطرا على السودان .

ولم تصل إلى القاهرة ولندن أخبار من هيكس طوال شهر سبتمبر . وفى خلال تلك الفترة وصل السير ايفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) إلى القاهرة لكى يحل محل السير إدوارد ماليت فى منصب القنصل العام البريطانى ،

وأخذ يستعد ليكون منها حقلا لتجاربه ، ولينفذ فيها جانبا من السياسة الانجليزية الأمبريالية . وبدأ السير إيفلين بارنج عمله فى القاهرة بأن شكا إلى لندن أن مصروفات السودان تكون عبئا ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وأنها قد تزيد فى العام التالى من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠,٠٠٠ أو ٦٠٠,٠٠٠[1] . إنتقد بارنج إذن سياسة الحكومة الخديوية فى النواحى المالية ، ونسى أن مصر تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطانى فيها . وكان يعيب على حكومة مصر إنفاق جزء من ميزانيتها لمحاولة الإحتفاظ بأملاكها الإفريقية ، فى نفس الوقت الذى يعرف فيه أن عودة الأمور إلى نصابها فى السودان ستقضى على الخسارة التى تتكبدها الميزانية المصرية فى السودان ، وبالتالى ستساعد على تحسن حال المالية المصرية .

أما الحكومة المصرية فكانت قلقة لانقطاع أخبار هيكس عنها ، وقلقة من أخبار إنتشار الثورة فى غربى السودان وشرقيه . وكان المهدى قد حاول منع وصول الإمدادات المصرية للخرطوم عن طريق سواكن — بربر ، وعين عثمان دقنة أميراً وقائدا للثوار فى شرق السودان . وقد نجح هذا القائد فى تجميع المقاتلين فى أركويت ، وبدأ مهاجمته لسكنات وسواكن نفسها . ثم قضى على ١٥٠ رجلا من بلوكات النظام فى شهر أكتوبر كانوا قد حاولوا الخروج من سواكن إلى سكنات . ونظم عثمان دقنه قواته التى بلغت أكثر من ٥,٠٠٠ مقاتل ، وحاصر سكنات وقرر مهاجمة طوكر وأرسل أحد قواده لمهاجمة كسلا . وفى ٣ نوفمبر هزم الثوار ٥٠٠ جندى حكومى فى موقعة التب ، وقتلوا عددا كبيرا منهم ، وإستولوا منهم على ٣٠٠ بندقية ، وكان فصل الجلترا الذى إصطحب هذه القوة من بين القتلى . وساد الذعر فى سواكن ، وحضرت إحدى السفن البريطانية إليها للمحافظة على « الرعايا البريطانيين وحمايتهم إن لزم الأمر » . أما عن غرب السودان فقد أكد جيجلر باشا عند مروره بالقاهرة أن هزيمة هيكس باشا « سينجم عنها وقوع الخرطوم فى أيدى

(١) السير ايفلين بارنج الى اللورد جرانفيل فى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/175. No. 481.

الثوار[1] » فانتهز بارنج هذه الفرصة لكى يشرح لحكومته ضعف الحكومة الخديوية التى لا تستطيع مواجهة الحالات الطارئة ، وأنها أرسلت إلى السودان كل رجل قادر على حمل السلاح تقريبا ، فيما عدا القوات الموجودة تحت قيادة السير إيفلين وود (الجيش المصرى الحديد) وقيادة الجنرال بيكر (بلوكات النظام) . وكاد يكون مؤكدا أن مصر ، فى حالة القضاء على جيش هيكس ، ستفقد كل السودان مالم تصلها معونة من الخارج . كما أنه لم يكن من السهل تحديد ذلك المكان الذى تستطيع القوات المصرية أن تتقهقر إليه ، وتقف فيه ، بحيث تتمكن من الدفاع عن مصر نفسها من هجمات الأنصار .

وقد رأى بارنج أن الحكومة الخديوية قد تعرض أحد حلين للمسألة السودانية وعمل على إقفال الباب أمامها فى كل منها . الافتراض الأول هو أن تعرض على إنجلترا إرسال قوات بريطانية أو هندية ، ولكنه نصح بأن تأمر الحكومة المصرية قواتها بالانسحاب من السودان إلى نقطة يمكن الدفاع عنها . والافتراض الثانى هو أن تطلب إرسال جزء من جيش الجنرال وود إلى السودان ، ولكن بارنج أصر على ضرورة بقاء هذا الجيش فى مصر نفسها ، متذرعا بقرب سحب جزء من الحاميات البريطانية منها . ولقد كان لهذا التحليل أكبر تأثير على اللورد جرانفيل الذى أبرق فى اليوم التالى : « لا نستطيع إعارة ضباط إنجليز أو هنود . لا تشجع الضباط البريطانيين على التطوع . دعوة القوات التركية للسودان لن تكون فى مصلحة مصر . إذا سئلت فانصح بترك السودان فى حدود خاصة[1] » . ولكن إنجلترا لم تشأ أن تطبق سياسة الإخلاء على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، إذ أنها أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية فى سواكن ومصوع والموانى الأخرى فى البحر الأحمر ، وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك . وهكذا نرى أن انجلترا قد عزمت على إتخاذ سياسة على

(١) السير ايفلين بارنج الى جرانفيل فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/175. No. 529.

(١) جرانفيل الى بارنج فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/178. Tél. No. 99. Chypher.

سواحل البحر الأحمر تختلف عن سياستها فى وادى النيل . وسيترتب عليها نتائج متباينة بطبيعة الحال . فبينما تحرص انجلترا على سلامة طريقها إلى الهند ، إذ بها تعمل على إهدار حقوق مصر فى وادى النيل .

وصلت قرارات الحكومة البريطانية إلى القاهرة فى نفس الوقت الذى تأكدت فيه أخبار القضاء على حملة هيكس . ولقد أجمع المسئولون البريطانيون فى القاهرة[1] على أن آخر إنتصار للمهدى هو بالفعل مصدر تهديد لمصر ، وأن التهديد سيزداد فى حالة وقوع الخرطوم فى يده ، وهو أمر بدا غير بعيد الاحتمال ، ولذلك فانهم أوصوا حكومتهم بتأخير إجلاء الحاميات الانجليزية الموجودة فى مصر عنها[2] .

قضت هزيمة جيش هيكس على هيبة الحكومة الخديوية . وعلى العكس من ذلك نجد الزعماء الوطنيين فى المنفى يباركون هذا الانتصار ، مثلهم فى ذلك مثل جانب كبير من الصحافة الحرة التى كانت معادية لبقاء الانجليز فى مصر . واعتقد الاحرار أن فى استطاعة المهدى أن يزحف بانصاره إلى مصر ، فى وقت تستطيع فيها البلاد أن تقوم بثورة جديدة ، وتنفض عن نفسها قوات الاحتلال وقوات الرجعية . وتوقع الرأى العام العالمى فى هذه الفترة نهاية الاحتلال البريطانى لمصر على أيدى المحررين الوطنيين . ولكن إنقسام المصريين بين عناصر وطنية وعناصر موالية للخديو من ناحية ، ونقص تنظيم العناصر الوطنية نفسها من ناحية أخرى ، علاوة على فقرهم فى السلاح ووسائل الدعاية ، كان كل ذلك مما يصعب معه ، بل مما يجعل من المستحيل ، قيام مثل هذه الحركة الثورية ، خصوصا وأن ضعف الجيش المصرى وعدم كفايته للدفاع عن مصر كان هو مايتعلل به الإنجليز لإطالة مدة احتلالهم لمصر .

(١) وهم سير إيفيلين بارنج القنصل العام لانجلترا والجنرال ستيفنسن القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وسير إيفلين وود سردار الجيش المصرى .

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/175. No. 547. Ext. Tél. No. 175.

(٥) - حملة بيكر باشا فى سواكن

ماأن وصلت أنباء هزيمة قوات الجنرال هيكس إلى القاهرة حتى قررت الحكومة المصرية بذل كل مجهود للمحافظة على الخرطوم ، ولإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر . وذلك بأن تجمع فى الخرطوم جميع القوات الموزعة فى المديريات المختلفة بعد سحب حاميات دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء (مجموعها خمسة آلاف) وتحافظ بها على الخرطوم وسنار التى كان وجودها ضروريا لتموين العاصمة السودانية . وكانت تسعى من ناحية أخرى إلى إرسال قوة تبلغ ألفين من بلوكات النظام و ٦,٠٠٠ من الأعراب إلى سواكن للمحافظة على الطريق مع بربر مفتوحا للمواصلات[١] .

ولكن الحكومة البريطانية بدأت تفصح عن سياستها ، فذكرت أنها ترى أن الحكومة المصرية ستكون أكثر حكمة لو أنها إقتصرت على عمليات دفاعية . ثم إجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أنه سيكون من الصعب على مصر أن تبقى فى السودان ، وأنه سيكون من الضرورى - بعد تقهقر الحاميات المصرية إلى الخرطوم أن تنسحب إلى مصر نفسها ، وألا تبقى فى الخرطوم إلا الوقت اللازم لإتمام عملية التجمع . ولكنهم فى الوقت نفسه رحبوا بفكرة إحتفاظ مصر بسواكن لاستخدامها كقاعدة للعمليات فى المستقبل[٢] ، أى أنهم أوجدوا المبررات اللازمة لكى تستند إليها وزارة الخارجية البريطانية فى رغبتها بقصر العمليات الحربية على الدفاع عن مصر نفسها .

وإزداد الموقف سوءا فى شرق السودان مما قدم الفرصة للانجليز للتدخل البحرى لحماية سواكن . أما الحكومة المصرية فانها عينت حسين باشا خليفة مديرا عاما على بربر ودنقلة ، ومنحته رتبة ميرميران وصممت على إرسال بيكر باشا بقواته إلى سواكن للمحافظة عليها ، وعزمت على تعيين الزبير رحمت

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/175. No. 542. ext. Tél. No. 172.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .
F.O. 141/178. No. 181. Conf, Chypher

لقيادة قوات البدو المرسلة إلى تلك المدينة . ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على تعيين الزبير فى سواكن ، وذلك لمعارضة جمعية منع الرقيق فى لندن . وكان الزبير فى حقيقة الأمر قائداً ووطنيا سودانيا له قيمته ، ولكن من الواضح أن إنجلترا كانت تخشى من قيادته للجنود ، لا على الخديو وحده بل على بقائها هى نفسها فى مصر . ورغم أن بارنج قد شرح لوزير خارجية انجلترا أنه ليس من العدالة أن تتدخل انجلترا الآن وتعارض فى مسألة خاصة هى تعيين الزبير فان جرانفيل قد رد عليه بأن هذا التعيين « غير مناسب من الناحية السياسية[1] » .

وكان الزبير باشا قد وجه فى أثناء ذلك نداء إلى رؤساء الثوار فى شرق السودان يطلب فيه منهم العودة إلى طاعة الحكومة . وكان الزبير يعرف الطابع الدينى للثورة ، ويقدر أن من اللياقة عدم ذكر إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن نظرا لأنه مسيحى وأجنبى ، ولكنه أعلن لرؤساء الثورة أنهم يستطيعون الوصول إلى أرفع المناصب فى الحكومة ، وضرب المثل بنفسه الذى صار تعيينه « قائدا عاما للقوات المصرية » . ولكن القنصل العام البريطانى فى القاهرة تدخل ولفت نظر شريف باشا إلى الالقاب التى ينتحلها الزبير رحمت لنفسه مما إضطر شريفا إلى أن يؤكد له رسميا أن الزبير يعرف تمام المعرفة أنه سيكون تحت قيادة الجنرال بيكر[1] . وفى اليوم التالى أصدر الخديو مرسوما بتعيين بيكر باشا فى السودان وتكليفه بتهدئة الاقليم من سواكن إلى بربر والمحافظة على المواصلات فيه . وكان عليه أن يعمل على كسب شيوخ القبائل المختلفة لطاعة الحكومة بالطرق السلمية قبل أن يستخدم العنف معهم . وذكر له أنه سينضم إلى بلوكات النظام الخاضعة له كتائب من السودانيين بقيادة الزبير باشا الذى سيكون تحت إمرته هو ، أى بيكر ، فعليه أن يستفيد من نفوذ ذلك الضابط الوطنى وحسن سمعته عند السودانيين . وفى تعليمات سرية صدرت فى نفس

(١) جرانفيل الى بارنج فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (برقية خاصة) .
F.O. 141/178. Tél. (private.)

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 606.

اليوم أوصى الخديو بيكر باشا بعدم القيام بأى عملية حربية قبل أن تصله الإمدادات تحت رئاسة الزبير باشا ، وعليه أن ينظم الأمور فى سواكن ويحصنها ويعمل على تدريب الجنود ورفع روحهم المعنويه قبل الدخول فى المعركة . وأن لا يدخل المعركة أبدا إلا إذا كانت الظروف مواتية[٢] . وتدل هذه التعليمات على أن الخديو نفسه لم يكن يثق فى أى عملية يقوم بها الجنرال الانجليزى مالم يصل الزبير رحمت إلى شرق السودان .

وعلى أى حال فقد وصل الجنرال بيكر إلى سواكن فى أواخر شهر ديسمبر ولم تكن أخبار الخرطوم مثيرة للذعر ، إذ أن مخازنها كانت تحتوى على تموين يكفى أهلها وحاميتها لمدة سنة ، كما أن كميات كبيرة من القمح كانت تصل من سنار ، ولكن هذا لم يثن الحكومة الانجليزية عن أن تبدأ فى تنفيذ سياستها الفعلية الخاصة بفصل السودان عن مصر – بعد أن أجبرت الخديو على أن يظهر عجزه ويستنزف موارده فى محاولة إبقاء الوضع الرجعى .

(٢) تعليمات الخديو لبيكر فى ١٧ من ديسمبر ملحق بتقرير بارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. 630.

الباب الثامن

بريطانيا وسياسة الإخلاء

الفصل الثالث والعشرون

النصيحة البريطانية الإجبارية

وضحت معالم السياسة الإنجليزية إزاء السودان بعد القضاء على حملة هيكس باشا ، وضح أن سودان وادى النيل لم يكن يهم الحكومة الإنجليزية بنفس الدرجة التى تهمها بها موانى البحر الأحمر . ففى نفس الوقت الذى تعللت فيه انجلترا بالمسألة المالية فى مصر ، وعارضت فى إرسال الإمدادات للسودان ، ورفضت إعارة العسكريين من الانجليز والهنود ، وحالت دون تدخل تركيا فى السودان – إذ أعتبرت أن وجود الجنود التركية فى السودان أو على السواحل تهديد لوجود الانجليز فى مصر – فى نفس هذا الوقت نجد أن إنجلترا تصمم على إدعائها المحافظة على سلطة مصر فى موانى البحر الأحمر بقدر تصميمها على عدم قبول أى تدخل من جانب تركيا على طول تلك السواحل .

(١) – شريف باشا وطلب العون من تركيا :

كان الباب العالى قد أظهر رغبته فى إرسال بعض القطع البحرية التركية إلى البحر الأحمر لمراقبة ومنع عبور أنصار المهدى إلى بلاد العرب ، ولكن إنجلترا إشترطت عليه ضرورة إعطاء تعليمات تقضى بالعمل المشترك مع البحرية الإنجليزية ، مما إضطر الباب العالى إلى عدم تنفيذ مشروعه ، حتى لا يعترف ضمنا بالسلطة التى منحتها إنجلترا لنفسها فى الموانى المصرية .

وكانت السلطات المصرية مترددة فى ذلك الوقت نظراً لوقوعها تحت إشراف الإنجليز من ناحية ، ولارتباطها بسيادة الباب العالى من ناحية أخرى فاقترح الخديو الالتجاء إلى الحكومة البريطانية حتى لا يثير غضب الانجليز ، فى الوقت الذى لا يضمن فيه مساعدة السلطان . ولكن ورراءه كانوا يفضلون الالتجاء إلى السلطان ، وإرسال نداء له بطلب المساعدة ، وطلبوا من الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض مع السلطان بشأن الشروط التى يمكن بمقتضاها الحصول على مساعدة القوات التركية فى السودان . ولقد أراد شريف باشا كتابة مذكرة رسمية بهذا الخصوص ، ولكن السير ايفيلين بارنج أجاب بأنه ليس من الضرورى القيام بذلك[1] .

وكانت انجلترا تعلم أنها لا تستطيع رسميا أن تمنع مصر من الالتجاء إلى الدولة ذات السيادة عليها وعلى السودان لطلب مساعدتها فى إخماد ثورة فى إحدى ولاياتها ، ولكنها حرصت فى الوقت نفسه على أن تثير العراقيل أمام هذا المشروع . وجاء رد الحكومة الانجليزية أنها لا تمانع فى استخدام القوات التركية على شرط أن تدفع تركيا تكاليف هذه القوات ومرتباتها ، وأن يحدد إستخدامها على السودان فقط ، ومن ميناء سواكن دون غيرها . وفى نفس الوقت « نصح » جرانفيل وزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار بشأن « النصيحة » التى سبق أن أبداها ، وهى إخلاء جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من أسوان أو وادى حلفا ، وفى هذه الحالة تتعهد انجلترا بحفظ النظام فى مصر والدفاع عنها ، كما هو الشأن فى موانى البحر الأحمر[2] .

أما شريف باشا فانه رأى أن المسألة أهم من أن تسوى بمجرد توصيات شفهية من القنصل الانجليزى أو وزارة الخارجية البريطانية ، فكتب مذكرة رسمية شرح فيها الأسباب القوية التى تمنعه من قبول تنفيذ السياسة البريطانية الخاصة بالسودان .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 597 Conf.

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ برقية خاصة

F.O. 141/179. Tél. (Private).

كانت أولى الاعتراضات المنطقية على مشروع إخلاء مصر للسودان هى نص الفرمانات التى تحرم رسميا على الخديو التصرف فى الأراضى التى عهد اليه بادارتها ، هذا إلى أن من حق مصر أن تتمعن فى النتائج التى ستترتب على هذا الإخلاء . ذكر شريف باشا أن الحكومة لازالت تحتفظ بسلطاتها فى السودان ماعدا مديرية كردفان والمناطق القريبة من سواكن ، أما باقى مديريات السودان فكانت لاتزال فى حالة هدوء . وكان يرى أن معنى إخلاء السودان هو إعطاء كل الأقاليم الشرقية منه ومديريات بربر ودنقلة وكل وادى النيل من منابعة حتى النقطة التى ستتخذ حدودا جنوبية لمصر ، إعطاء كل ذلك للمهدى ، فيصبح سيداً غير منازع على كل تلك المناطق ، وإجبار القبائل التى كانت موالية لمصر أو مترددة بينها وبين الثورة ، على إعلان انضمامها له أو اضطرارها إلى الخضوع لسلطته . أما مصر فانها ستضطر بعد ذلك إلى محاولة الدفاع عن نفسها ، خصوصا وأن أقساما من قبائل العبابدة والبشاريين كانت تنتشر فى المنطقة الممتدة من بربر إلى إسنا وقنا ، ولم يكن من السهل إقامة حدود ثابتة مادامت هذه القبائل تنتشر فى كل المنطقة . وهكذا نرى أن الحكومة المصرية ستحرم من حدودها الطبيعية التى تمكنها من الدفاع عن نفسها ، وستضطر إلى الاحتفاظ بجيش كبير لكى تدافع عن أمنها ، مما يتطلب نفقات باهظة ، ولذلك فان الحكومة المصرية ترفض إخلاء الأراضى التى تعتبرها ضرورية جداً لأمنها ولوجود مصر نفسها[1] .

ودافع الوزير المصرى عن أعمال مصر فى السودان وفى قلب إفريقية . فمهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الإدارة المصرية فى السودان ، فان الفضل يعود إلى مصر فى تعريف العالم المتحضر بتلك المناطق ، كما يعود الفضل إليها أيضا فى تمكين الأوربيين من تأسيس متاجر لهم فى السودان ، والقيام برحلات الاستكشاف الجغرافية العلمية ، وفى إقامة بعثات التبشير المسيحية . وإن من الصعب إنكار مجهودات مصر فى القضاء على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فإن

(١) مذكرة شريف الى بارنج فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ مرفقة بمذكرة بارنج الى جرانفيل فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 642.

الحكومة المصرية تحتاج إلى معونة مؤقتة لقوة مسلحة تبلغ حوالى ١٠٠٠٠ جندى حتى تستطيع استمرار عملها فى السودان ، وإعادة سلطتها والدفاع عن مصر نفسها وسيكون على هذه القوة أن تعمل على فتح الطريق من سواكن إلى بربر ، وأن تبقى هناك لمدة محدودة تسمح لمصر بأن تجمع وتنظم القوات التى ستحل محلها . وأكد شريف باشا للحكومة الإنجليزية أن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية لإرسال حملة جديدة إلى كردفان ، بل إنها ستقصر عملها على البقاء فى الخرطوم حتى تطمئن على شرق السودان وتشرف على مجرى النيل .

ولما كان الطابع الدينى يظهر واضحا فى ثورة السودان ، فان الحكومة الخديوية فكرت فى أن أفضل تدخل هو التدخل التركى ، وهى لا تتوقع أن يرفض الباب العالى معاونتها خصوصا بعد المساعدات المتكررة التى أرسلتها مصر لتركيا فى حروبها العديدة ، كما أن القضاء على الثورة السودانية تأمين لممتلكات السلطان فى بلاد العرب وطرابلس من إنتشار بذور هذه الثورة إليها . وأخيراً فان الحكومة الخديوية لا تفكر فى اتخاذ هذا الإجراء ضد رغبة إنجلترا ، بل إنها ترغب فى الوصول إلى إتفاق مع الحكومة الانجليزية بشأنه ، سواء قبلت الحكومة الانجليزية مفاوضة تركيا فيه نيابة عن مصر ، أو سمحت لمصر بالتفاهم رأسا مع الباب العالى .

أرسل القنصل العام البريطانى فى القاهرة اقتراحات شريف باشا إلى لندن معلقا عليها بأن السياسة التى أوصت بها الحكومة البريطانية هى أفضل سياسة تتبع فى تلك الظروف العصيبة ، ولكنه أظهر فى نفس الوقت بوضوح أن وزراء مصر لن يقبلوا أبدا تنفيذ سياسة الإخلاء . ولذلك فانه يقترح تغيير وزارة شريف وتكليف وزير آخر أكثر مرونة منه بتأليف وزارة جديدة ، وذلك بابلاغ الخديو أن إنجلترا تصر على إتباع سياستها ، وأنه إذا كان الوزراء القائمون لا يرغبون فى تطبيقها فلا مناص من تغييرهم .

وكان من الطبيعى أن يأسف بارنج على ترك شريف للوزارة ، وكان لا يضمن العثور على وزير آخر يقبل هذه السياسة ويكون قادراً على تنفيذها ..

وكان يرى أن خروج شريف باشا من الوزارة أمر فى غير صالح البلاد ، ولكنه الوسيلة التى لامناص منها لتنفيذ سياسة الإخلاء . وأخيراً أبدى القنصل العام البريطانى أنه لا يثق فى تلك الظروف فى الضباط والموظفين المصريين ، فأوصى بإرسال ضابط بريطانى له سلطة واسعة فى الخرطوم ، ونصح باعطائه كل السلطات اللازمة لإخلاء حاميات السودان ، ووضع أحسن الترتيبات الممكنة للحكم الجديد فى تلك الأقاليم[1] .

ووصلت مذكرة شريف باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية مصحوبة بتعليق القنصل العام البريطانى فى القاهرة . وكان على الوزارة الانجليزية أن تتخذ قرارا بشأنها ، وترددت فى ذلك بعض الوقت ، فاسرع بارنج بارسال برقيات تثير القلق على الوضع فى تلك الأقاليم ، مدعيا فيها أن سلطة مصر قد أصبحت مهددة حتى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وطلب من حكومته التدخل .

(٢) - الضغط البريطانى على مصر :

أبلغ الميجر هنتر مساعد المقيم السياسى البريطانى فى عدن ونائب القنصل فى سواحل بلاد الصومال إلى القاهرة فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن منليك ملك شوا يستعد للاستيلاء على هرر بمساعدة قبائل الجالا ، وأن قبائل الصومال قد أعلنت أنها ستخرج المصريين من بربرة وزيلع . وكانت هذه البرقية تهدف إلى غرضين : الأول إظهار أن سلطة مصر على هرر وفى موانى خليج عدن قد أصبحت مهددة من جانب الأهالى والرؤساء المحليين ، بحيث أن هذه السلطة لا تستطيع البقاء دون أن يؤيدها وجود الانجليز ، والغرض الآخر توجيه الانجليز إلى التدخل للمحافظة على عدن نفسها ، إذ أن هذه القاعدة البحرية الهامة ومفتاح البحر الأحمر ومحطة التموين الضرورية للمواصلات البحرية الإمبراطورية مع الهند واستراليا وشرق إفريقية ، تحتاج فى تموينها إلى شواطىء الصومال المواجهة لها .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 642.

ولقد خدم وصول هذه البرقية إلى القاهرة أهداف السير إيفلين بارنج التى كان يسعى إليها . فأبلغها لحكومة الخديو وأرسلها بسرعة إلى لندن لكى يرى تأثرها على حكومه الملكة إمبراطورة الهند وكتب فى نفس اليوم إلى جرانفيل بأنه سيكون من الأفضل فى حالة رفض قبول المعونة التركية أو الانجليزية أن تقرر الحكومة المصرية بدون أى تأخير تطبيق سياسة الانسحاب إلى مصر نفسها[1] .

وأحدث هذا التدخل نتيجته ، إذ أن الحكومة البريطانية لم تكن تتصور فقد زيلع وبربرة ، وصممت على أن يقوم الأسطول البريطانى بحماية الموانى المصرية فى خليج عدن . ولقد أيدت هذه الخطة كل من وزارات الخارجية والهند والبحرية ، وصدر أمر بالإسراع بارسال إحدى السفن إلى زيلع وبربرة ، وأن تبقى للدفاع عنهما وحمايتهما .

وليس علينا هنا أن نتساءل عن صحة تقارير هنتر عن بلاد الصومال ومدى صدقها ، ولا عن حسن نية بريطانيا تجاه تلك الموانى والسواحل التى ستحظى بحمايتها من ناحية ، وتجاه سودان وادى النيل الذى كان على مصر أن تنسحب منه مضطرة من ناحية أخرى ، إذ أن الوثائق الإنجليزية تثبت قطعا كذب تقارير الميجر هنتر عن تهديد السلطة المصرية فى موانى البحر الأحمر وخليج عدن ، وأن الوزارة الإنجليزية لم تعدل من سياستها فى تلك المناطق عندما إتضح لها عدم صحة تقارير هنتر ، بل واصلت إصرارها عليها ، مما يثبت أنها سياسة مرسومة ، وماتقارير هنتر إلا مبررات صورية لتنفيذها[1] .

أما حكومة القاهرة فانها أظهرت قلقها من برقية هنتر ، وأرادت الاستفادة

(١) بارنج الى جرانفيل فى أول يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 114/192. No. 7.

(١) وصلت السفينة الحربية البريطانية « سفنكس » إلى بربرة فى يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأبرقت الى الأميرالية فى لندن « أن كل شىء هادىء فى بربرة وفى زيلع وفى الاقاليم المجاورة ، ولا يوجد هناك مايدل على بدء حدوث اضطرابات » ولكن حكومة لندن لم تعطى ذلك أى انتباه
S.P Vol. Lxxxix, Egypt. No. 14 (1885). No. pp. 3.

منها لنيل موافقة الحكومة الإنجليزية على مذكرة شريف باشا المقدمة فى ٢١ ديسمبر ، والخاصة بطلب المدد من تركيا . وعاد شريف فشرح لانجلترا مرة أخرى أن الحكومة مضطرة إلى الالتجاء بسرعة إلى الباب العالى لإرسال قوة تتألف من ١٠,٠٠٠ جندى إلى سواكن ، وأبدت أنها فى حالة عدم موافقة تركيا على هذا الطلب ، ستضطر إلى إبلاغ الباب العالى أنها تعيد إليه إدارة ساحل البحر الأحمر . وهكذا تستطيع مصر – بعد أن تعود حدودها إلى ماكانت عليه فى عهد محمد على – أن تجمع قواتها المتفرقة فى هرر وسواكن وتسحبهم صوب النيل ، وبذلك تتمكن من أن تؤلف قوة تبلغ ١٥,٠٠٠ جندى بعد إضافة الحاميات الموجودة فى سنار وفى الخرطوم وبربر – وهى قوة كافية للمحافظة على النيل من الخرطوم ، وضمان أمن مصر نفسها[1] .

ولكن بارنج أكد أنه لايمكن لمصر جمع أية قوة تمكنها من الدفاع عن الخرطوم وعن مجرى النيل . وأن السياسة الإنجليزية قد تقررت فى نفس الصورة التى وصلت إلى بارنج فى برقية جرانفيل يوم ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ والتى كان شريف يعرفها معرفة جيدة . وعلى أى حال فان انجلترا قد أظهرت أنه ليس لديها أى مانع فى أن يطلب الخديو إلى الباب العالى إرسال قوات إلى سواكن على شرط ألا يعمل ذلك على زيادة نفقات المالية المصرية ، وألا تضطر الحكومة الخديوية إلى تأخير إتخاذ قرار فى مسألة تحركات قواتها فى داخل السودان . ولقد وافقت الحكومة الإنجليزية على إقتراح شريف باشا الثانى وهو الخاص باعادة ساحل البحر الأحمر وشرق السودان إلى الباب العالى فى حالة رفضه تقديم المساعدة العسكرية لمصر . ولكن الحكومة الانجليزية لم توافق على فكرة شريف الخاصة بالمحافظة على الحدود فيما وراء الخرطوم ، واتفقت فى ذلك مع السير إيفلين بارنج . ولذلك فان القنصل العام البريطانى فى القاهرة أبلغ شريف باشا أن الحكومة البريطانية لاتعتقد أنه فى إستطاعة مصر أن تدافع عن الخرطوم ، وأنها توصى بتجميع القوات المصرية ثم سحبهم من الخرطوم

(١) شريف الى بارنج فى ٢ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحقة بتقرير بارنج الى جرانفيل فى نفس اليوم . F.O. 141/192. No. 11.

نفسها ومن بقية المناطق الداخلية فى السودان[٢]

وكان من الضرورى لانجلترا ألا تضيع الحكومة المصرية وقتا فى تقرير السياسة التى ستتخذها ، ولذلك فقد كان على القنصل العام البريطانى فى القاهرة أن يصر أمام الخديو ووزرائه على ضرورة تحديد العمليات السودانية وقصرها على إنقاذ الحاميات المتفرقة والدفاع عن موانى البحر الأحمر حيث كان من المستطاع التأكد من معونة البحرية الانجليزية .

وأخيراً فان اللورد جرانفيل قد تعرض لمسألة تهم الخديو بنوع خاص منذ بضع سنوات ، ألا وهى المحافظة على النظام والوضع القائم فى مصر . لم يكن الخديو محبوبا فى بلاده ، وقد نشبت ثورتان ضد حكمه : إحداهما ثورة عرابى فى مصر والأخرى ثورة المهدى فى السودان . وكانت « رعيته » تهدد سلطته وتهدد أسرته ، وكان من المنطقى ألا يتمكن الخديو من المحافظة على عرشه فى حالة خروج الإنجليز . ولذلك فان اللورد جرانفيل قد وجه السير إيفيلين بارنج إلى أن يؤكد للخديو أنه فى حالة إتباعه للنصيحة البريطانية الخاصة باخلاء السودان « فان حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] ستكون مستعدة من ناحيتها لكى تساعده فى المحافظة على الأمن والنظام فى مصر نفسها ، وأن تواصل حمايتها لموانى البحر الأحمر[١] » .

(٣) – استقالة شريف باشا :

عمل لورد جرانفيل على إنهاء المناقشة بشأن المسألة السودانية ، وذلك بالزام الحكومة المصرية باتباع « المشورة » البريطانية ، فوضع بذلك أحد المبادىء الأساسية للحكم البريطانى فى مصر وكتب إلى بارنج قائلا : « إننى لست فى حاجة إلى أن أظهر لك أنه من اللازم ، فى المسائل الهامة التى تؤثر فى إدارة مصر وأمنها ، أن تكون حكومة صاحبة الجلالة متأكدة ، مادام احتلال البلاد المؤقت بالقوات الانجليزية لا يزال مستمرا ، من تنفيذ كل النصائح التى تعتقد

(٢) جرانفيل الى بارنج فى ٤ من يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/189. No. 5.

(١) الوثيقة السابقة .

أن من واجبها إعطاؤها للخديو بعد الإحاطة الشاملة بوجهة النظر المصرية . فيجب إفهام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم بوضوح أن المسئولية الملقاة حاليا على كاهل انجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الإصرار على تنفيذ السياسة التى أوصت بها ، وأنه سيكون من اللازم أن يوقف الوزراء والحكام الذين لا يتبعون هذا التوجيه عن القيام بأعمالهم »[1] . وإستفادت انجلترا إذا من هذا الوضع لإقرار سابقة تستند إليها فى إدارة مصر لم تكن موجودة من قبل .

وأسرع بارنج بابلاغ هذا الإنذار البريطانى للخديو ولشريف باشا . وكان على شريف باشا أن يختار بين مصالح الخديو التى قبل أن يدافع عنها حتى الآن وبين إخلاصه لبلاده ، ولكنه لم يتردد طويلا فقدم استقالته فى صبيحة اليوم التالى لتقديم النصيحة الإجبارية البريطانية ، وأشار إلى أنه إذا تخلت مصر عن السودان فان السودان لن يتخلى عن مصر – تلك العبارة التى أصبحت مبدأ للمصريين فى كفاحهم ضد المحتلين لوادى النيل .

وتعتبر إستقالة شريف باشا إحدى الوثائق الهامة فى التاريخ المصرى الحديث بشكل عام وفى تاريخ وحدة وادى النيل بشكل خاص . ذكر فيها الخديو أنه يعلم الظروف التى أجبرت الوزارة على محاولة الدفاع عن أعالى النيل بما فى ذلك الخرطوم ، وأن الوزراء قد إعتبروا هذا العمل ضروريا لحماية مصر واطمئنان أهلها ، وأنهم كانوا يأملون الوصول إلى ذلك عن طريق التنازل عن شرق السودان وسواحل البحر الأحمر للباب العالى فى حالة ما إذا إضطروا إلى ذلك ، وعن طريق تجميع كل القوات الموجودة فى داخل وادى النيل . ولكن إنجلترا لم تعتبر هذه الوسائل كافية ، وأعلنت لهم ضرورة تخليهم عن وادى النيل حتى أسوان أو وادى حلفا ، بشكل يجعل من هذه النقطة النهاية الجنوبية للحدود المصرية ، كما أن السير إيفيلين بارنج قد أبلغه علاوة على ذلك نص البرقية التى وصلته من اللورد جرانفيل ، والتى يطلب فيها منه إبلاغ رئيس وزراء مصر أنه مادام إحتلال البلاد المؤقت بالقوات الانجليزية لا يزال قائما فان على المصريين تنفيذ نصائح الحكومة البريطانية فى كل المسائل الهامة ، وأن كل

(١) جرانفيل الى بارنج فى ٤ من يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/189. No. 6 Secret.

وزير لا يتبع هذا التوجيه مضطر إلى ترك منصبه وكان شريف باشا قد أبلغ هذا الأمر للخديو أثناء إنعقاد مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء يعتقدون أن هذا البلاغ الانجليزى يتعارض مع إستقلال حكومة الخديو ومع مسئولية الوزراء أمام الخديو ، مما يتنافى والمرسوم الصادر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ – لذلك فان الوزراء قد قرروا أنهم أصبحوا غير قادرين على القيام بواجباتهم المعهود بها إليهم وقدموا إستقالتهم . ولا شك أن هذا الموقف من شريف كان موقفا وطنيا وقانونيا رائعا ، دافع به عن حقوق البلاد ، ومن الطبيعى أن يؤيد الشعب وزراء الخديو فى هذا الموقف ، ولكنه لم يصل إلى التأييد الذى قدمه الشعب لعرابى مثلا . ولهذا نجد أن الأمر كان سهلا أمام الانجليز الذين كان عليهم أن يتصرفوا مع وزراء الخديو ، وهم يضمنون وجود هوة بينهم وبين الشعب .

وعلى أى حال فان الموقف رغم ذلك كان فى منتهى الحرج والصعوبة أمام القنصل العام البريطانى . فإن مصر كانت لاتقبل سياسة إخلاء السودان ، ولكن الخديو قبل إستقالة شريف وكلف رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة . ولكن رياض باشا رفض القيام بهذه المهمة . وخاف القنصل العام الانجليزى من أن تستمر الأزمة الوزارية التى كان معناها عدم تنفيذ سياسة الإخلاء وعودة شريف باشا لتنفيذ سياسته هو . وكان بارنج قد لمح من قبل لحكومة لندن بامكان تعيين وزراء من الانجليز فى القاهرة ، ولم تكن لندن لتهتم بهذا الموضوع ، ولكن بارنج كان مصمما – فى حالة صعوبة تأليف وزارة جديدة – على أن يشرف على إدارة الشئون الحكومية ثم يبلغ لندن برقيا بقيامه بهذا العمل ، ويطلب منها تعليمات جديدة . ولم يخف بارنج نياته ، وأعلنها للخديو ، الذى قلق فى الحال وإستسلم وأعلن أنه يقبل من كل قلبه سياسه إخلاء السودان بأكمله ، وأنه يعتقد – بعد روية – أن هذه السياسة هى الأفضل لمصلحة البلاد الحقيقة . وأسرع الخديو باستدعاء نوبار باشا الذى كان يميل للانجليز ، وكلفه بتأليف الوزارة . وقبل نوبار باشا هذا التكليف وأعلن أنه لن يحتفظ من السودان إلا بميناء سواكن .

من الواضح أن إنجلترا كانت تتحكم فى مصر وفى مصيرها منذ خريف سنة

١٨٨٢ . كانوا قد قضوا على الحكومة « الفعلية » ولم تكن الحكومة « الشرعية » إلا مظهراً . ولم تعد هناك سلطة غير سلطة الاحتلال الانجليزى ولا قوانين غير رغبات الانجليز . وكانت كل طبقات الشعب تعارض فى سياسة إخلاء السودان . ولكن ذلك لم يمنع نوبار باشا من قبول رئاسة الوزراء ، وتحمل المسئوليات التى كان يعرف أن التاريخ سيضعها فوق أكتافه . وهكذا أصبحت وزراته الجديدة تدل على المرحلة الثانية من مراحل السياسة الانجليزية بعد معركة التل الكبير . وكان نوبار قد أمضى الجزء الأكبر من حياته فى الدبلوماسية والمؤامرات ، وكان ينظر إلى الاحتلال الانجليزى لمصر على أنه مشاركة بين الانجليز وبينه فى حكم البلاد . وكان قد قبل تأليف الوزارة لاخلاء السودان ، ولكنه كان يريد أن يترك مسؤولية هذا الأمر على كاهل الانجليز . وكان مستعداً لترك كل المشاكل المالية والدولية للانجليز على أن يحتفظ هو بشئون وزارة الداخلية ، التى خضعت فى غالب الأحيان لرئيس الوزراء ، وبشئون وزارة العدل التى كان يعتبر نفسه خبيرا فيها . أما من وجهة النظر الانجليزية فان نوبار باشا كان يمثل عدة مزايا ، فكان يرغب فى « التعاون » مع الانجليز فى الشئون الهامة مثل المالية والسودان والأشغال العامة ، وكان شخصية غير مرغوب فيها من جانب فرنسا مما يضمن لانجلترا عدم قيام مؤامرات عليها ، وكان من أنصار المراقبة الأوربية على شئون مصر ، وكان أرمنيا يعرف كل دخائل البلاد ، ويبغض الدولة العثمانية ، وهذه كلها ضمانات هامة لانجلترا .

وما أن ألف نوبار باشا وزارته حتى أرسل بتعليمات فى يوم ٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى الجنرال بيكر فى سواكن يلغى فيها السماح له باستخدام القوة إن لزم الأمر لفتح الطريق إلى بربر ، وأصبح عليه أن يستخدم الدبلوماسية فقط فى ذلك ، وألغى الأمر الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الذى ألحق إدارة شئون السودان وملحقاتها برئاسة مجلس الوزراء وألحقها بوزارة الحربية من تاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأرسل بتعليمات لنائب الحاكم العام فى السودان لعمل اللازم نحو ترحيل كل النساء والأطفال والأهالى الذين يرغبون فى ترك الخرطوم

وإرسالهم إلى بربر ، ولاصدار أمره إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالى الذين يرغبون فى ترك المديرية ، وأن يبلغ نفس هذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء .

وإنتهت بذلك مرحلة حاسمة من مراحل السياسة الانجليزية فى السودان ، وستبدأ مرحلة جديدة مع الرجل الذى سترسله انجلترا لاخلاء السودان .

obeikandl.com

تنفيذ سياسة الإخلاء

بقى على الحكومة الإنجليزية بعد أن أجبرت الحكومة المصرية على قبول « نصيحتها » أن تجد الرجل الذى يستطيع تنفيذ هذه السياسة ويجلى القوات المصرية عن السودان ويفصل نهائيا بين شطرى الوادى .

(١) - اختيار غردون :

كانت إنجلترا تأمل فى استخدام غردون فى مصر منذ أوائل الاحتلال البريطانى ، ولكن السير إدوارد ماليت أجاب بأن حكومة القاهرة لن تقبل تعيينه فى السودان إلا إذا طلبت لندن تعيينه رسميا ، أى إلا إذا أجبرت على تعيينه ، كما أن غردون لم يكن يفكر صراحة فى خدمة مصر . وفى نهاية شهر نوفمبر سنة ١٨٨٣ سأل اللورد جرانفيل السير إيفيلين بارنج عما إذا كان غردون يلزم الحكومة الخديوية ، وفى أى مركز وبأى طريقة . وكانت الأخبار قد أكدت القضاء على حملة هيكس ، وأصبحت سلطة الخديو مزعزعة . ولكن حكومة القاهرة لم تكن لتقبل فكرة تعيين غردون خصوصا بسبب الطابع الدينى الذى إمتازت به الثورة السودانية ، إذ أن وضعه على رأس الحكم فى السودان سيكون معناه إنضمام آخر قبيلة موالية لمصر إلى المهدى ، كما ذكر السير إيفيلين بارنج الذى نصح حكومته بعدم إجبار مصر على هذا التعيين[1] .

وكان غردون يفكر فى بداية عام ١٨٨٤ فى ترك الجيش الانجليزى والدخول فى خدمة الملك ليوبولد ملك البلجيك الذى كان قد طلب إليه إدارة الكنغو . ولقد إستغلت جريدة التايمز هذه المسألة ، وأعلنت أسفها من عدم

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond; Life of Granville. London, 1905. Vol. II. p. 381.

استفادة الإمبراطورية من خدمات هذا الضابط النشط . ثم كتبت جريدة « البال مال جازيت » فى يوم ٩ يناير مقالة إستندت فيها إلى آراء غردون كرجل يعرف الشئون السودانية ، وطلبت فيها من الحكومة تغيير سياستها والمحافظة على الخرطوم ، ومحاولة الاستفادة من وجوه الخلاف التى قد تنشب بين زعماء الثورة ، وفى صفوف الثوار .

وكانت آراء غردون إذاً متعارضة تمام التعارض مع سياسة حكومة لندن ، إذ كان غردون معاديا لسياسة إخلاء السودان ، وكان يطالب باستخدام الوسائل الحربية إلى أبعد مدى . وكان لا يمانع فى إخلاء المديريات السودانية المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء ، ولكنه كان يصر على ضرورة المحافظة على الخرطوم بأى ثمن . وكان يرى أن السماح للمهدى بدخول الخرطوم لا يعنى مجرد عودة السودان إلى الهمجية ، ولكن يعنى تهديداً مباشراً لمصر نفسها . وكان يعتقد أن الدفاع عن مصر عن طريق تحصين الحدود الجنوبية سيكون عديم الجدوى ، لأن بلاد العرب وسوريا وكل العالم الإسلامى سيهتز نتيجة لزحف المهدية وإنتصاراتها . ولذلك فان غردون قد نصح بارسال رجل قوى – مثل السير صامويل بيكر – إلى الخرطوم مع قوات عسكرية هندية وتركية كافية ، وأن يزود بمليونين من الجنيهات الاسترلينية . وكان يعتقد فى سهولة القضاء على قوات المهدى إذا ماواجهتها قوات أحد الجنرالات البريطانيين . ويمكن بعد ذلك إعادة احتلال المناطق المتطرفة مثل دارفور وخط الاستواء واعادتهما تحت حكم السلاطين القدماء ، ووضع مجموعة الأقاليم السودانية تحت حكومة متمدينة تستطيع القضاء على تجارة الرقيق نهائيا[1] .

ولقد تساءلت جريدة « البال مال جازيت » عن السبب فى عدم إرسال غردون إلى الخرطوم مزوداً بسلطات مطلقة ، وذلك للمفاوضة مع المهدى ولإنقاذ الحاميات ، وليحاول إنقاذ مايمكن إنقاذه من حطام السودان . وتسارعت الصحف إلى الاقتباس من هذا المقال ، وأخذت تطالب بضرورة إرسال غردون للسودان .

(1) STRACHEY, Lytton; Eminent Victorians. London. 1948. p. 264.

كانت آراء غردون هذه هى آراء العسكريين البريطانيين فى لندن ، أى اللورد ولسلى قائد الحملة على مصر واللورد هارتنجتون وزير الحربية ، وكانت فى ذلك تختلف عن آراء السلطات البريطانية فى مصر نفسها التى كانت تساند السير إيفيلين بارنج فى ضرورة سحب القوات المصرية من السودان فى أقرب وقت ، والتى وافق عليها جرانفيل فى لندن ، دون أن يفصح عن الخطوة التالية لحكومته ، وهى الإقامة فى السودان بعد سحب القوات المصرية . وعلى أى حال ، فقد أبلغ السير إيفيلين بارنج حكومته أن مصر تحتاج إلى ضابط كفء للذهاب إلى الخرطوم مزوداً بسلطات لتنفيذ الانسحاب ، واستقر رأى حكومة لندن على أن يكون هذا الرجل هو غردون .

أوصى كل من ولسلى وهارتنجتون ، اللورد جرانفيل بارسال غردون للسودان ، فقبل وحصل على موافقة جلادستون ، وإستدعى غردون إلى العاصمة لكى يتسلم تعليماته فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ . وتذكر لنا جميع الروايات أن غردون حضر فى صحبة اللورد ولسلى ، وإنهم أفهموه أن سياسة الحكومة البريطانية هى التصميم على إخلاء السودان لأنها لاترغب فى ضمان الحكومة الجديدة فى البلاد ، وأن المقابلة كانت قصيرة ، وأن كل شىء قد رتب فى الحال وكان على غردون أن يسافر فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم إلى كالية . ولكن تعليمات اللورد جرانفيل إلى غردون كانت واضحة ومختصرة ، ولم تكن تنص على تكليف غردون باخلاء السودان ، إذ أنها كلفته بالمهمات التالية :

١ – كتابة تقرير للحكومة الانجليزية عن الموقف الحربى فى السودان وعن الوسائل الواجب اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية الموجودة وسلامة المدنيين الاوربيين فى الخرطوم .

٢ دراسة أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء من داخلية السودان وكتابة تقرير عنها ، وكذلك عن طريقة ضمان سلامة الموانى المصرية فى البحر الأحمر وحسن إدارتها .

٣ تخويله حق قبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية ، كما

سيبلغه ذلك السير إيفيلين باريج . وأخيرا فقد كان على غردون أن يصطحب معه الكولونيل ستيوارت ، وأن يتبع القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، الذى سيكون حلقة الاتصال بينه فى الخرطوم وبين الحكومة الانجليزية فى لندن[1] .

وهكذا نرى أن جرانفيل لم يصدر أمره لغردون بتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولكن كان على غردون أن يدرس أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء ، وأن يكتب تقريرا عنها ، أى أنه كان مكلفا بمجرد مهمة استطلاعية . ومعنى هذا أن لندن قد ترددت فى حمل كل مسؤولياتها الناتجة عن هذا الاخلاء ، وفضلت أن تتركها على عاتق الخديو ووزارته الجديدة ، وهذا هو مايفسر توجيه غردون إلى قبول كل مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية .

ولكن الحكومة البريطانية لم تقدر خطر إرسال رجل مثل غردون إلى السودان حق قدره ، ذلك أن أعمال هذا الجنرال السابقة وأخلاقه لم تكن مما تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة . فقد كان غردون يضيق بالاشراف الرسمى عليه ، وكان طموحه إلى أقصى درجات الطموح . ولقد إختارته الحكومة بسبب خدماته السابقة فى الصين وفى السودان ، دون أن يعرفوا بتفاصيل تجربته الأخيرة كقائد لقوات مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى باسوتولاند التى أظهر فيها عدم إحترامه للسياسة التى رسمها الحاكم العام ، ودخل فى مفاوضات مع رؤساء محليين بطريقة تتنافى مع السياسة العامة للحكومة وتتعارض تعارضا صريحا مع الخطط الموضوعة[1] . ولقد أسف اللورد كمبرلى وزير المستعمرات الذى كان يعرف تفاصيل هذه التجربة الأخيرة لغردون على أنه لم يحضر جلسة مجلس الوزراء التى أختير فيها غردون للسودان ، إذ أنه كان لابد سيعارض كل المعارضة فى ذلك . ولكن غردون كان قد بدأ مهمته .

(١) جرانفيل الى غردون وجرانفيل الى بارنج فى ١٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/189. No. 38. Conf.

(1) LAGDEN, Godfrey; The Basutos. London, 1909. Vol. II. pp.534-535

(٢) - غردون فى مصر :

ترك غردون لندن لآخر مرة ، حيث ساد إعتقاد عام بأنه هو الرجل المنقذ الذى سيعالج أخطاء الماضى ويحل المشاكل السودانية ويعيد النفوذ البريطانى المزعزع إلى ماكان عليه من قوة . وأخذ غردون وهو يسافر فى القطار إلى فرنسا يعد البلاغات التى ستذاع فى السودان باسم الخديو تمهيدا لعرضها على حكومة لندن للموافقة عليها وقد أكد فيها مبدأ إعادة الاستقلال للسودان . ولذلك فإن غردون قد طلب تعيينه حاكما عاما ، لمجرد كسب الوقت اللازم لتنفيذ الإخلاء . ولقد وافقت الوزارة الإنجليزية على هذه الوثائق ، ولكنها تركت لممثلها فى القاهرة أمر التفاهم فى التفاصيل مع غردون والاتفاق سويا ، لأنه كان أعرف منهم بالظروف المحلية . وشعر السير إيفيلين بارنج أن مهمة الجنرال غردون كانت تنفيذية علاوة على كونها استشارية . وطلب أن يمر غردون بالقاهرة ويتباحث معه ثم يسافر للسودان عن طريق النيل ، خصوصا وأن الثورة كانت منتشرة فى شرق السودان . فما أن وصل غردون إلى بورسعيد حتى وجد تعليمات من الخارجية البريطانية بالذهاب إلى القاهرة ، والتشاور مع القنصل العام البريطانى .

وصل غردون إلى القاهرة فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وإصطحبه القنصل العام البريطانى فى اليوم التالى لرؤية الخديو ، وتقرر إعداد فرمانين خديويين : الأول موجه إلى غردون يعينه فيه حاكما عاما على السودان ويكلفه باعادة النظام والأمن إلى نصابهما فى السودان والثانى عبارة عن بلاغ موجه إلى الحكام والرؤساء والتجار فى السودان يشرح أن الخديو قد قرر إعادة الاستقلال للأسر القديمة وللملوك السودان ، ولما كان الخديو يعرف أن غردون باشا قد فاز بحب الأهالى عند إقامته بينهم (!!) ولما كان الخديو يثق فى حكمته ومقدرته وحسن عزيمته بالنسبة للسودانيين ، فانه يرسله كممثل له مزودا بسلطات تامة لسحب الموظفين والجنود المصريين وكل من له صلة بالحكومة المصرية من السودان ، وذلك بالطرق السلمية والودية . وطلب الخديو من كل من حمل السلاح أن يلقيه وأن يعملوا فى هدوء وسكينة على إقامة حكومة من إختيارهم

• تضمن رخاء البلاد وأمن الطرق بشكل يسمح باستمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى ، مما سيزيد فى ثروة أهلية ويعمل على مدنيتهم ، وحتى تستمر صلات الود حسبما تأمر القوانين الإنسانية وكان على غردون أن ينشر أيا من هذين الفرمانين حسبما تقتضى الظروف .

لم يكلف الخديو اذا غردون باقامة حكومة قوية فى السودان ، بل أنه دعا السودانيين إلى تكوين حكومة من إختيارهم دون أن يتحدث عن سلطة غردون فى تكوين تلك الحكومة .

ودار الحديث فى أول مقابلة وقعت بين السير إيفيلين بارنج وغردون أمام نوبار باشا والكولونيل ستيوارت والسير إيفيلين وود ، سر دار الجيش المصرى ، حول مسألة فى غاية الأهمية : ألا وهى تفاصيل التعليمات المعطاة لغردون ، خصوصا وأن حكومة لندن كانت قد تركتها غير محددة ، مستكفية بتوجيهه لقبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية . ورأى القنصل العام البريطانى أنه من الضرورى أن يذكر غردون بأن مهمته الأساسية هى إخلاء السودان ، وهى سياسة لم يكن من السهل إقناع الحكومة المصرية بها ، ولذلك فقد كان على غردون أن ينفذ هذه السياسة وألا يغيرها بأى حال من الأحوال . ولقد كان لغردون الحق فى الاحتفاظ بالقوات المصرية فى السودان لفترة محدودة ومعقولة ، حتى يتمكن من تنفيذ الجلاء دون أن يعرض الأرواح أو الممتلكات للأخطار[1] . ووضع القنصل الانجليزى تحت تصرفه ١٠٠,٠٠٠ جنيه ووعده بأن يرسل إليه أى مبلغ آخر قد يحتاج اليه .

ولقد بقيت مسألة أخرى تحتاج إلى تفكير ، إذ أنه لم يكن هناك أسر قوية يستطيع أفرادها أن يتقلدوا السلطة اللازمة فى دنقلة أو كسلا أو الخرطوم ، أى المناطق التى تكون قلب السودان بعد سحب القوات المصرية منه . وكان حكم الثوار راسخ القدم فى دارفور ، ولم يكن من المستطاع تطبيق سياسة إعادة الأسر القديمة إلى مناطق السودان إلا فى دارفور . أما فى الخرطوم وهى

(١) بارنج الى غردون فى ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٤ وبارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .
F.O. 141/192. No. 100.

مفتاح السودان فكان غردون شديد الرغبة فى عدم إرجاعها إلى إدارة الباشاوات المصريين ، وكان يتردد بين التنازل عنها ، أو بمعنى أصح إعادتها لتركيا ، وبين إقامة نظام حماية بريطانية شديدة المرونة عليها . ولم يكن فى إستطاعته أن يجسم هذه الأفكار إلا بعد وصوله للخرطوم ، ولكنها كانت تشغله بدون شك وهو لا يزال فى القاهرة . وعلى أى حال فقد فكر منذ وجوده فى القاهرة فى أنه يحتاج لرجل يحل محله بعد إتمام الاخلاء ، وذلك لكى يتولى السلطة بأى شكل ، فكان من الضرورى أن يجد رجلا « له إسم ونفوذ يفرضانه على الأهالى[1] » . وكان من نتيجة ذلك أن طالب غردون بتعيين الزبير باشا رحمت لكى يعاونه فى مهمته .

هذا على الرغم من أن الزبير كان لا ينسى لغردون قتل إبنه حينما كان حاكما عاما فى الخرطوم . وكان الزبير رحمت من أصل شريف وينتسب إلى العباسيين وقد تمكن بشجاعته ومقدرته وحزمه وثروته من أن يصبح من رجال السودان المعدودين . ولكن غردون كان قد أوصى حكومة القاهرة منذ سنوات خلت بابعاد الزبير عن السودان بدعوى خيانته للخديو وإشتراكه فى تجارة الرقيق ، فاحتجزته السلطات فى القاهرة ، ومنع من العودة للسودان رغم إعطائه معاشا من الحكومة التى صادرت أملاكه . وكان غردون من ناحية أخرى لا يثق فى الزبير ، بل إنه كان قد أشار أخيراً بسجنه فى قبرص ، ولكنه عاد وغير رأيه هذه المرة وطلب إصطحابه معه إلى الخرطوم .

وأراد غردون أن يستفيد من وجود الزبير معه لا لعملية سحب القوات المصرية من السودان بالذات ، ولكن لاقامة نوع من الحكومة المحلية فى الخرطوم تحت رئاسته ، وتخضع لسيطرة البريطانيين ، فأعلن أن السودان محتاج إلى هذا الزعيم السودانى قبل إحتياجه إليه هو الجندى الانجليزى ، وذكر أن الزبير هو الرجل الوحيد الذى يستطيع نفوذه أن يعادل نفوذ المهدى ، ويجعل الزعماء السودانيين المنضمين اليه يهجرونه ، وهو الرجل الوحيد الذى تستطيع

(1)DELEBECQUE; Jacques. Gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1936. p. 100.

إنجلترا أن تحاول إستغلال تدخله للوصول إلى تسوية لشئون السودان .

وطلب غردون من السير إيليفين بارنج أن يرتب له مقابلة مع الزبير وفى حضور نوبار . وكانت هذه المقابلة التى وقعت فى حضور ستيوارت وود وواطسون عنيفة . ومأأن إنسحب الزبير من المقابلة حتى إتفق الجميع على أن صدره كان لايزال مليئا بالغل والحقد ضد غردون وإنضم القنصل العام البريطانى اليهم فى هذا الرأى ، وكتب إلى جرانفيل ناصحا بعدم إرسال الزبير إلى السودان فى ذلك الوقت ، نظراً لأن حقده على غردون كان واضحا[1] .

وهكذا حرمت هذه النصيحة غردون من الرجل الوحيد الذى كان فى استطاعته أن ينقذه ، وربما ينقذ الخرطوم والسودان كله . وفى نفس اليوم سافر غرودن إلى الخرطوم ، وقد قدر عليه ألا يعود منها .

(٣) – رحلة غردون إلى الخرطوم :

إصطحب غردون معه عند سفره إلى الخرطوم الكولونيل ستيوارت الذى سبق أن زار السودان مستطلعا[2] وإبراهيم فوزى ياوره المصرى ، والامير عبد الشكور ، أحد أقرباء سلطان دارفور السابق الذى أراد غردون أن يمنحه حكم هذه المديرية لكى يعمل على تخليصها من أيدى الثوار . وأخيراً فان الجنرال السير جيرالد جراهام أحد أصدقائه المخلصين قد سافر معه حتى كرسكو ، وأعطى لنا صورة حية عن غردون الذى كان شديد الاعتداد بنفسه وواثقا من أنه سيرتب كل الأمور فى مدى ستة أشهر .

وكان الأمير عبد الشكور يعيش فى القاهرة ، فاستدعته الحكومة الخديوية وأعطته كسوة مزركشة وطلبت منه مصاحبة غردون إلى السودان لاحتلال دارفور ، ودفعت له ٢,٠٠٠ جنيه . وكانت رحلته إذاً جزءا من سياسة إعادة الأسر الحاكمة القديمة إلى السودان ، الأسر التى تستطيع أن تحتفظ بنوع من

(١) للمناقشة والمشادة بين غردون والزبير أنظر تقرير الجلسة فى ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحق برسالة بارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192. No. 99.

(٢) أنظر فيما سبق عن بعثة ستيوارت .

الولاء للخديو ولحماته الجدد البريطانيين . ولكن غردون كان يحتقر عبد الشكور « فكان غير مهذب معه على ظهر الباخرة ... مما إضطره إلى النزول فى أسوان وإعلان عزمه على عدم متابعة السفر . ولكنه سافر حتى دنقلة حيث إنتظر بضعة أشهر ثم عاد مع أسرته الى القاهرة »[1] .

وأبرق السير إيفيلين بارنج إلى لندن بعد سفر غردون إلى السودان معلنا أن غردون قد فهم جيدا أنه ذاهب إلى الخرطوم لتنفيذ سياسة الاخلاء ، وأنه إعترف بحكمة هذه السياسة . ولكن الحقيقة هى أن غردون لم يكن قد قرر بعد إتخاذ أى سياسة معينة ، فانا نرى أن برقياته الأولى متضاربة ، وكان يرسلها من كل محطة للسكة الحديدية ، أو محطة نهرية تصل إليها السفينة . والظاهر أن السير ايفيلين بارنج قد إعتبر هذه البرقيات أمورا شخصية وليس لها من قيمة إلا الدلالة على الآراء التى كانت تدور فى رأس غردون ، إذ أنه إمتنع عن مناقشتها رسميا .

وما أن دخل غردون السودان حتى إقتنع بأن تجارة الرقيق لم تكن هى العامل الوحيد فى قيام الثورة المهدية ، بل أنها كانت ثورة تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة رغم تعقيدها . إقتنع بأن هذه الثورة هى ثورة الشعب السودانى وليست ثورة تجار الرقيق ، رغم أن هؤلاء الأخيرين يشاركون فيها بطبيعة الحال . وكانت فكرة إعطاء جنوب السودان أى مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال – إلى ملك البلجيك تدور فى رأسه . وكان يأمل فى أن يقوم ليوبولد بضمها للكنغو ، ويضم لحسابه القوات المصرية الموجود فيها ، ويعين غردون لإدارة تلك المناطق .

وأبرق غردون بهذه الفكرة للقنصل البريطانى فى القاهرة الذى أظهر قلقه وخشى أن يذهب غردون رأسا إلى تلك المناطق ، وأصدرت الحكومة البريطانية أمرها لغردون بألا يذهب الى أبعد من الخرطوم[1] .

(I) STRACHEY, Lytton, Eminent Victorians. London. 1948. p. 271.

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١١ فبراير سنة ١٨٨٤ .O. 141/198. Tél. No. 79.

ثم نبتت فكرة جديدة فى رأس غردون وإقترح على بارنج أن يذهب لمقابلة المهدى ، ولن يسمع أحد عن أخباره لمدة شهرين ، إذ أن فى إستطاعة المهدى أن يحتفظ به كوديعة فى نظر الزبير ، وبطبيعة الحال إضطر القنصل الانجليزى أن يحذر غردون من القيام بمثل هذه المغامرات .

ووصل غردون الى بربر يوم ١١ فبراير وكتب إلى المهدى يعرض عليه السلم ولقب سلطان كردفان . ولكن المهدى لم يكن فى حاجة إلى أن يتقبل ذلك الانعام عليه من أى شخص كان ، خصوصا بعد أن فتح الإقليم وضم أهله للثورة وقضى على حملة هيكس التى أرادت التوغل فيه . وكان المهدى ثائرا على خديو القاهرة وسلطان القسطنطينية ، ولا يعترف لهما بأى سلطة على السودان ، فكان أمر تعيينه فى سلطنة كردفان أو الإنعام عليه بهذا اللقب من أحد كبار موظفى الخديو ، أمراً لا يتمشى مع المنطق ولا مع طبيعة الأحوال . وأخيرا فان السودانيين كانوا يعرفون غردون جيدا ، ويعرفون حكومته وأخلاقه وأساليبه ، فضلا عن أن المهدى لن يقبل ولاية الحكم من يد مسيحى .

وعلم غردون وهو فى بربر بهزيمة قوات الجنرال بيكر بالقرب من سواكن على أيدى الثوار . وكان هذا القائد قد قام بعملية حربية رغم تعليمات الحكومة الصريحة اليه ، وقام بها على رأس جنود غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تتمشى مع طبيعة الأرض ، فكانت النتيجة هزيمة نكراء ، وفراره وعودته لسواكن ، بعد أن فقد معظم رجال الحامية وكمية كبيرة من أسلحتها . وكان معنى هذا إنتشار الثورة وإنضمام الأهالى إليها . وإعتقد غردون فى ذلك الوقت أن أحسن سياسة تتبع هى أن يلمح للمشايخ السودانيين بالسلطة وما قد يستفيدونه منها ، وعمل على إغرائهم بالكفاح ضد الثورة ، وذلك بان يعلن لهم أن البلاد ستصبح منذ ذلك الوقت ملكاً لهم . وكان يعتقد أن رؤساء القبائل سيدافعون عن أملاكهم الخاصة أحسن من دفاعهم عن أملاك الخديو .

وإستدعى غردون حسين باشا خليفة مدير بربر وكبار الشيوخ فى المنطقة

المجاورة ، وقرأ عليهم الفرمان السرى الذى أعطاه له الخديو ، والخاص باخلاء السودان . وكانت هذه هى الطامة الكبرى ، إذ أن رجال القبائل الذين كانوا مضطرين الى إستمرار إعلان ولائهم لحومة مصر لحماية مصالحهم أو لخوفهم منها قد شعروا بأنهم لم ينتظروا منها بعد اليوم مكافأة ولا معاقبة . وأفقدهم غردون كل حجة قد يتزرعون بها لمقاومة الثورة .

وبالرغم من ذلك فان غردون قد عمل على تأليف لجنة للدفاع عن بربر مع حسين خليفة ، فى نفس الوقت الذى اعلن فيه نية مصر على إخلاء السودان . وقد إجتمعت هذه اللجنة فى ١٢ فبراير وأعلنت إستلام غردون للسلطات العليا فى السودان[1] . وكان هذا العمل يتضارب ويتعارض تعارضا تاما مع ابلاغه السودانيين حقهم فى إختيار شيوخهم ورؤسائهم . ولم يكن لهذا البلاغ أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت إشرافه هو ، الرجل الاجنبى ، وإشراف رجال العهد القديم الذين قامت الثورة ضدهم .

وترك غردون بربر وإصطحب معه عدداً من الشيوخ ذوى النفوذ ، وأعلن رغبته فى رؤية الأهالى فى كل محطة لكى يتحدث اليهم فعمل مأمورو المراكز على جمع الأهالى لرؤيته والتصفيق له ، حتى وصل الى الخرطوم على ظهر الباخرة « التوفيقية » فى يوم ١٨ فبراير .

وحاول غردون أن يظهر للأهالى أنه جاء بعهد جديد سعيد للسودانيين فأمر بالافراج عن المسجونين وباشعال نار كبيرة أمام سراى الحاكم ، وحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت ، « والكرابيج » التى كانت تستخدم فى جمعها . ثم قام بعد ذلك بعمل غير متزن ، وليست له أى سلطة فى القيام به ، مما أغضب كل من حكومتى القاهرة ولندن عليه ، ذلك أنه أعلن السماح بعودة تجارة الرقيق فى السودان ، وكان ذلك العمل يتعارض مع المعاهدات التى وقعتها كل من مصر وتركيا وانجلترا ، والتى أصبحت قاعدة ثابتة فى القانون الدولى ، لاجماع الدول على الاعتراف بها وعلى ضرورة

(١) بارنج الى جرانفيل فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192, No. 176.

تطبيقها . وعلى أى حال فان غردون كان يحاول بهذا العمل تقليل حب السودانيين للمهدية ، ولكنه أثبت جهله بالاسس والعوامل التى قامت عليها ثورة السودان ، إذ أن من أراد إعادة تلك التجارة من بين السودانيين ، لم يكن إلا أقلية ضئيلة .

ومع وصول غردون للخرطوم نجد أننا قد بلغنا حلقة جديدة من حلقات السياسة البريطانية فى السودان ، وطوراً جديداً من أطوار تاريخ السودان .

obeikandl.com

الفصل الخامس والعشرون

غردون فى الخرطوم

فى نفس الوقت الذى وصل فيه غردون الى الخرطوم وصلت الى سواكن حملة عسكرية انجليزية بقيادة الجنرال جراهام . وكان كل من اعلان عودة حرية تجارة الرقيق فى الخرطوم ، ونزول القوات البريطانية فى سواكن ، افتئاتا على سلامة أراضى الدولة العثمانية والوضع القائم بها إرتكبته انجلترا رغم أنها كانت إحدى الدول العظمى التى تعهدت بالمحافظة عليه بل وبضمانه .

(١) - حملة جراهام الأولى فى سواكن :

ذكرنا أن حكومة الخديوية كانت قد قررت بعد هزيمة الجنرال هيكس إرسال قوات من بلوكات النظام بقيادة سرتوريوس باشا إلى سواكن ، وقوات من السودانيين بقيادة الزبير رحمت ، على أن توضع كلها تحت قيادة الجنرال بيكر ، إرضاء للحكومة الانجليزية . ولقد فتش الخديو شخصيا على القوات السود قبل سفرها ، ولكنها سافرت وحدها دون أن يصحبها الزبير . وكان رجال تلك القوة قد طالبوا بدفع مرتباتهم قبل سفرهم ، وقام الزبير رحمت بطلب مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه لصرف مرتبات رجاله ، فاتهمته وزارة الحربية بعدم إطاعة الأوامر ، وأمرته بالسفر فوراً ، وكان الانجليز قد رتبوا أمر أسره على باخرة حربية بريطانية أقلعت إلى جبل طارق .

وكانت التعليمات المعطاة للجنرال بيكر تحرم عليه القيام بعمليات حربية ، ولكنه خرج من ترنكيتات فى يوم ٤ فبراير على رأس ٣,٦٠٠ جندى ومعه ستة مدافع . وكان جنوده غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تتمشى مع طبيعة الأرض ، وإنتهى الأمر بهزيمة نكراء ، فقد فيها معظم رجاله وأسلحته ، خصوصا أن معظم المصريين قد رفضوا إطاعة الأوامر لإطلاق النيران على

سودانيين ، بل لقد إنضم عدد منهم إلى قوات الثوار فى أثناء المعركة نفسها[1] . وعاد بيكر إلى سواكن ليجدها فى حالة من الثورة العامة ، وكان ذلك بسبب وجود القوات السودانية ولذلك فان الأميرالية أمرت بانزال فرق من مشاة الأسطول فى سواكن ، وعملت على إرسال بعض الوحدات المصرية إلى السويس ، والوحدات السودانية إلى مصوع . ثم إجتمع مجلس الوزارة البريطانى وقرر إرسال قوات بريطانية إلى البحر الأحمر ، وذلك لإنقاذ طوكر . وصدرت الأوامر برقيا إلى القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية فى مصر بارسال قوات للدفاع عن سواكن ، تحت قيادة الجنرال جراهام . ولقد وصلت إلى سواكن بين ١٩ و ٢٠ فبراير ، أى فى نفس الوقت الذى وصل فيه غردون إلى الخرطوم .

(٢) تدخل الحكومة العثمانية :

إضطرت الحكومة التركية أمام هذا الموقف إلى أن تعلن أنها لا تقبل المساومة فى مسئولياتها الخاصة بالدفاع عن سلامة ممتلكاتها المصرية ، والتى يدخل السودان وملحقاتها ضمن نطاقها ، ويكون جزءا لا يتجزأ منها . وأشارت الحكومة التركية إلى أن الفوضى السائدة فى السودان تعود إلى ضعف القوات العسكرية وإلى تضايق المصريين من إستمرار الاحتلال البريطانى لبلادهم ، وأكدت أنه لا يمكن القضاء على هذه الفوضى التى إستفحلت والثورة التى انتشرت ، إلا باستخدام هيبة السلطان وسيادته . وكان السودان فى غاية الأهمية بالنسبة لمصر ، وأعلنت تركيا أنها هى المسؤولة عن رفاهية الأهالى فى كل تلك الأقاليم ، وعن إعادة الحياة إلى نصابها الطبيعى باستخدام سلطة الدولة صاحبة السيادة .

وشكا عريقى باشا ، وزير الخارجية التركية ، من السياسة التى تقوم بها إنجلترا فى السودان ، وذكر أنها لم تعرض على حكومته الباب العالى قبل تنفيذها ، فقام غردون باعادة تجارة الرقيق فى تلك البلاد ، رغم أن القوانين

(1) JACKSON, H, C. Osman Digna. London, 1926. p. 66.

العثمانية تلغيها طبقا للاتفاقات الدولية . كما أنه قد عهد إليه باخلاء السودان من الإدارة والقوات والأهالى من المصريين . وأخيراً فان تدخل بريطانيا العسكرى على سواحل البحر الأحمر بمفردها قد ظهر واضحا فى حملة الجنرال جراهام . كما أن السفن الحربية البريطانية كانت لا تزال رأسية فى موانى مصوع وزيلع وبربرة ، وأرسلت بعثة إنجليزية إلى يوحنا ملك الحبشة لمفاوضته فى شئون الحدود المصرية الحبشية . ولذلك كان عريقى باشا قد عهد إلى السفير التركى فى لندن بأن يقدم مذكرة إلى اللورد جرانفيل ، يبلغه فيها أن مسئولية المحافظة على النظام فى الأراضى المصرية تقع على كاهل الدولة صاحبة السيادة ، ويطلب منه تفسيرات عن البلاغ الذى أصدره غردون فى الخرطوم بشأن إعادة تجارة الرقيق[1] .

وكانت الدولة العثمانية تهدد بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذا الموقف ، ولكنها لم تقم فى حقيقة الأمر بأى عمل إيجابى ، ولم يكن فى مقدورها القيام به إذ أنها لم تحاول الاستفادة من التنافس الدولى القائم بين الدول العظمى . ولقد إدعت الحكومة البريطانية أن بقاء قواتها على سواحل البحر الأحمر لا يستدعى قلق الباب العالى أكثر من بقاء حاميتها فى الاسكندرية وفى القاهرة نفسها ، وعلاوة على ذلك فان الأقاليم السودانية كانت ملحقات مصرية ، وكانت إنجلترا تعرف أنه يكفى لإرضاء تركيا أن تقوم هى - أى إنجلترا - باصدار تصريح رسمى تعلن فيه أن بقاء القوات البريطانية فى السودان يماثل بقاء قواتها فى مصر ، فهو مؤقت فى الحالتين ، ولا يتعرض للسيادة العثمانية أو يؤثر فيها . وإدعى اللورد جرانفيل أن هذه العمليات هى عمليات دفاعية أمام هجوم الثوار ، وأنها عمليات مؤقتة ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة بمجرد إنتهائها منها لأن تتفاوض مع السلطان للوصول إلى حل أو إتفاق شامل لكل المسائل المصرية ، وأنها لا تهدف بها إلا الإسراع فى نجدة الحاميات والموانى المصرية ، بقصد المحافظة على سلطة الخديو طبقا لفرمانات السلطان ، ومحاصرة

(١) عريقى باشا الى السفير التركى فى لندن فى ١٩ ، ٢٤ من فبراير سنة ١٨٨٤ .
S.P. Vol Lxxxviii, Egypt, No. 12, (1884). (c. 3969). No. 128. and No. 153.

لمنطقة الثائرة ، منعا من إمتداد الثورة إلى الضفة الأخرى للبحر الأحمر

(٣) القتال فى السودان الشرقى

وفى أثناء هذه الفترة جمع الجنرال جراهام قوة تبلغ ٣,٥٠٠ جندى فى ترنكيات بقصد السير إلى طوكر ، وجهزها بالمدافع الرشاشة . وكان عثمان دقنه قد سيطر على كل شرق السودان باستيلائه على طوكر ، وساعده على ذلك على السيطرة على كثير من القبائل . ولقد بلغ عدد الثوار فى التب ٦,٠٠٠ مقاتل تقريبا ، ولكنهم إضطروا إلى ترك ألفين منهم على أرض المعركة ، وذلك أمام قوات جراهام البريطانية ، علاوة على أربعة مدافع كروب وكمية كبيرة من الأسلحة والذخائر . ولم تكن شجاعة الثوار لتعوض كمية النيران التى صبتها عليهم المدافع الرشاشة الانجليزية . وترك جراهام سرية من الجنود فى التب ، ثم تقدم صوب طوكر فى أول مارس[٢] . ولقد ساعد إقترابه الحامية القديمة التى كانت محاصرة منذ ستة أيام على الخروج ، والانضمام للحملة فى ترنكيات .

وتمكن الانجليز من احتلال تماى فى ١٣ مارس ، وخسر عثمان دقنه ألفى مقاتل آخرين . ثم قام جراهام بمظاهرة عسكرية وإبتعد عن سواكن لمسافة ١٢ ميلا ، فبلغ هندوب على طريق بربر ، ولكنه شعر باستحالة التقدم أكثر من ذلك فى مناطق صعبة ومعادية . وعلى أى حال فان الحملة كانت قد انتقمت لهزيمة الجنرال بيكر ، كما يقول الإنجليز ، وكانت فى حقيقة الأمر قد نجحت فى إبعاد الثوار عن الشاطىء لايمنعوهم من العبور إلى بلاد العرب ، ولكن ليمنعوهم من الاتصال بالأجانب ومن شراء الأسلحة .

ولقد بقيت هذه الحملة مدة قصيرة فى سواكن ثم سحبت منها ، وتركتها فى أيدى القوات المصرية والسودانية . أما فى الخرطوم فان غردون كان قد بدأ

(١) جرانفيل الى دافرين فى ٢٩ من فبراير سنة ١٨٨٤ .
S.P. Vol. Lxxxviii, Egypt No, 12. (1884). (c. 3969). No. 164 and 175.
(2) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926 pp. 71-73.

صفحة جديدة من صفحات السياسة البريطانية فى وادى النيل .

(٤) غـردون وطلب الزبير :

بدأ الجنرال غردون مهمته فى الخرطوم دون أن يظهر من بعد النظر مثل ماأظهره مساعده الكولونيل ستيوارت . فاعتقد منذ وصوله إلى الخرطوم أنه جاء إلى السودان محرراً ، ولكن سرعان ماتبلور شعور السودانيين نحوه ، وشعر هو بالاتجاه الطبيعى لهذا التبلور ، فاضطر إلى تغيير إتجاهه بشكل يجعل منه أكثر تطابقا مع أوامره التى استلمها من لندن .

سرعان ماشعر غردون بتلك الحمى التى سادت السودان فى ذلك الوقت . حقيقة أن جنوده كانوا من المصريين والسودانيين ، ولكنه كان أجنبيا قبل كل شيء . وكان غردون يعتبر - بالنسبة لتلك الجماعة من الثوار الذين كانوا يأسفون على الغاء تجارة الرقيق – أكبر عدو قديم ، وأخذ إتجاه الثورة الدينى يزداد وضوحا بعد وصول غردون المسيحى . وشعر غردون إذن بنوع من العزلة النفسية ، وشعر أنه لن يقدر على عمل أى شيء بمفرده ، فأخذ يطلب من الحكومة الانجليزية فى كل يوم طلبا جديداً ويقترح عليها إقتراحا خاصا .

وكان إقتراح غردون الخاص بارسال الزبير هو أكثر الاقتراحات التى ألح عليها ، ولم يكن يهدف من هذا إلا توكيد فصل السودان عن مصر ، وتوكيد سيطرة إنجلترا على شئون السودان . ولقد إستطاع فى هذه المسألة أن يكسب تأييد السير إيفيلين بارنج ، وهو من إعتبرته إنجلترا خبيراً فى الشئون السودانية ، وكان هذا فاتحة لتأييد آخرين من المسئولين البريطانيين فى القاهرة . وهكذا نرى أن ستيوارت الذى كان متردداً فى هذا الموضوع يصبح المنادى بتنفيذ هذه السياسة ، مثله فى هذا مثل نوبار . وسيؤيد السير إيفيلين بارنج غردون فى هذا المشروع كل التأييد ، وسيأسف مر الأسف على رفض الحكومة البريطانية له .

وأبرق غردون يوم وصوله للخرطوم إلى السير إيفيلين بارنج أن مجرد الإخلاء دون تنظيم سلطة مركزية تخلفه سيكون بداية للفوضى العامة فى كل

السودان ، كما أن تعيين حاكم لايتمتع بتأييد الحكومة سيؤدى إلى نفس النتيجة ، ولذلك فان غردون قد أوصى الحكومة البريطانية بأن تعيين حاكما على السودان دون أن تأخذ على نفسها أى مسؤولية بخصوص الرجال أو الأموال . وأصر غردون على ضرورة تعيين الزبير فى هذا المنصب ، لأنه الرجل الوحيد الذى يتمتع بالكفاية ، فضلا عن أنه محبوب فى السودان[1] . وعزز ستيوارت فكرة غردون . أما السير إيفيلين بارنج فقد وافق على هذا الاقتراح ولكنه أصر على ضرورة إعطاء تعليمات كتابية للزبير ، تشرح له أن عليه الاعتماد على موارده وحدها للاحتفاظ بمركزه . وذكر أن فى إستطاعة الحكومة المصرية أن تعطيه مبلغا بسيطا من المال لكى يبدأ به ، ولكنه أصر على أن تكون مراسلاته المقبلة مع الحكومة المصرية عن طريق ممثل انجلترا فى القاهرة[1] وهكذا نرى أن إقتراح غردون كان يهدف إلى إقامة حكومة وطنية فى السودان تحت الحماية البريطانية ، وكان على مصر أن تدفع ميزانية تلك الحكومة الجديدة ، التى يرأسها سودانى ، والتى تشرف انجلترا على علاقاتها الخارجية بما فى ذلك علاقاتها مع مصر نفسها .

وكان غردون يصر على ضرورة إرسال الزبير حتى يضمن نجاح مهمته هو ، لأن وجود هذا الرجل هو الشىء الوحيد الذى يستطيع أن ينهى القطيعة الواضحة بين الرأى العام وبين غردون . ولقد أكد الجنرال أنه ليس هناك أقل سبب للخوف من مصارحة شخصية بينه وبين الزبير طالما كان هذا الأخير يعرف أن المعونة المالية التى تصله تتوقف على سلامة غردون[2] .

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها فى موقف حرج ، وخاصة إزاء الرأى العام البريطانى ، واحتجاجات جمعية منع تجارة الرقيق . وكان غردون قد بدأ باعادة تجارة الرقيق فى السودان ، وأخذ الآن يطالب بارسال الرجل الذى كان

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192, No. 208.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/199. Tél. No. 155.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٤ من مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192. No. 265.

أكبر تاجر الرقيق فى الأقاليم السودانية . ولم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للتفكير فى هذا الأمر ، وكانت ترفض كل مسؤولية تنتج عن إرساله .

ولقد عزز السير إيفيلين بارنج مرة جديدة طلب غردون ، ولكن حكومة لندن أجابت بأن هذه الحجج ليست من القوة التى تسمح لها بمعادلة الاعتراضات القديمة ضد تعيين الزبير ، وعلى أى حال فانها أعلنت قبولها لفكرة إرسال أى مساعد مسلم آخر ، وكذلك إعطاء أى مبلغ معقول من المال ، يراه غردون ضروريا لكى ينفذ أهداف مهمته بنجاح[1] .

وكتب غردون تقريراً جديداً ملحا فيه على إرسال الزبير ، وتحدث فى هذه المرة عن إمكان إرسال جميع الموظفين من الخرطوم إلى بربر مع ستيوارت ، أما هو فسيكتب إستقالته من خدمة الحكومة البريطانية ، ثم يأخذ البواخر والمخازن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال ، ويعتبر أنها تتبع لملك البلجيك . وقد يكون هذا حلا بالنسبة لغردون نفسه ، ولكنه لم يكن معقولا بالنسبة للسودان ولمصر ولتركيا وللامبراطورية البريطانية . ولم يكن من السهل تنفيذ هذه السياسة ، فأمر السير إيفيلين بارنج الجنرال غردون بالبقاء فى الخرطوم طول الوقت اللازم لعرض الأمر على لندن ، وألا يقرر أى شيء بالنسبة لمديريات بحر الغزال وخط الاستواء .

وواصل غردون طلب الزبير ، وطلب إرسال قوات بريطانية إلى بربر ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل أيا من هذه الطلبات . وأما إذا رأى غردون أن الإسراع فى تنفيذ عملية الجلاء سيمنعه من أن يقوم بمهمته ، وأن مكوثه فى الخرطوم لفترة أطول سيساعده على إقامة حكومة ثابتة ، فان الحكومة البريطانية كانت مستعدة لكى تسمح له بحرية البقاء . أما فى حالة صعوبة تنفيذ إقامة الحكومة[2] ، فان على غردون إخلاء الخرطوم وسحب حاميتها وإحضارها بنفسه دون تأخير . وعلى أى حال فان الحكومة البريطانية

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١١ من مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/189. No. 149.

(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/189. No. 155.

كانت تأمل أن لا يستقيل غردون ، وحددت مهمته بالوقت الضرورى لإخلاء السودان بطريق سلمى ، وأخيراً فان فكرة إرسال الزبير إلى الخرطوم قد رفضت نهائيـا .

وكان هذا الرفض البات سببا فى نشوب الخلاف بشكل نهائى بين حكومة لندن ومبعوثها فى الخرطوم . فاعتقد غردون أن حكومته تريد فرض رأيها عليه ، وأن تحرمه من حرية الحركة ، وتقطع عليه خط التراجع . وإعتقد أن رفضها الموافقة على إرسال الزبير لإخلاء الحاميات من السودان يفرض عليها مسؤولية إنقاذه هو فى وقت قريب . وإذا كان على الحكومة البريطانية أن تحدد مسؤوليتها هو ، فلم يكن عليها إلا أن تقبل إستقالته من هذه المهمة . ولكن شيئا من هذا لم يقع . وفقد غردون سيطرته على أعصابه ، ولكنه بقى فى الخرطوم مدعيا أن شرفه الشخصى يحرم عليه التخلى عن من عهد بهم اليه .

(٥) - طلب الامـدادات :

وكانت إنجلترا تتوقع حدوث اضطرابات فى مصر وفى الصعيد بشكل خاص نتيجة لتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولذلك فانها قررت إرسال قوات من جيش الاحتلال البريطانى إلى الصعيد ، لكى تحاول السيطرة على الموقف هناك فى أثناء وقوع عملية الانسحاب من السودان ، مع إحتلال وتحصين كل من وادى حلفا وكروسكو كمحطات للحدود ، بينما تجمع بقية القوات فى أسوان ، وكان على القيادة المحلية أن تقرر المكان الذى تقابل فيه قوات الثوار إذا شرعت الهجوم على مصر[1] . ومعنى هذا أن تضمن إنجلترا بقاء النظام القائم فى مصر وبقاء الانجليز فيها .

وفى خلال ذلك الوقت طلب غردون القيام بمظاهرة عسكرية بريطانية تجاه بربر ، ولكن إنجلترا رأت عدم إمكان تنفيذ ذلك ، نظراً لصعوبة المناخ فى ذلك

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190. No. 211.

الفصل ، ونظراً للأخطار الجسيمة التى قد تتعرض لها الحملة من الناحية العسكرية[1] .

ودفع ذلك القرار السير إيفيلين بارنج إلى طلب إرسال قوات بريطانية وهندية إلى سواكن بعد أن إنسحبت منها حملة الجنرال جراهام ، ولكن رفض حكومة إنجلترا كان نهائيا ، وإدعت أن مهمة غردون مهمة سلمية ، وأن إرسال حملات إلى شرق السودان يتناق مع هذه السياسة . والواقع أن بعد المسافة وطبيعة الأرض ومناخ الإقليم وانتصارات الثوار ، كانت هذه العوامل أكبر مثبط لعزائم الانجليز عن تنفيذ هذه السياسة التى لن تكون إلا مغامرة شديدة الخطورة .

إتسعت الهوة إذن بين الخرطوم والقاهرة من ناحية ، وبين القاهرة ولندن من ناحية أخرى . وشهدت المراسلات بذلك التردد الذى ساد فى لندن فى تلك الفترة بخصوص الخطة اللازم إتخاذها للسودان . ولقد إقترح غردون على السير إيفيلين بارنج فى خلال شهر أبريل إرسال قوة تركية مدعيا أن ٣,٠٠٠ من المشاة وألفاً من الفرسان الأتراك يستطيعون أن ينهوا المسألة ويقضوا على المهدى نهائيا فى أربعة أشهر . فاجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أن إستخدام الأتراك فى السودان يتعارض مع السياسة التى دافع عنها غردون حتى ذلك الوقت . ولم يكن هناك من الوقت مايسمح بتدريب أى قوة من الأتراك وإرسالها إلى غردون بسرعة . وكانت القوات التركية الوحيدة التى تصلح للقيام بهذه المهمة هى وحدات جيش السلطان ، وسيترتب على إرسال مثل هذه القوات للسودان كثير من التعقيدات السياسية[1] . ولقد عززت الحكومة البريطانية رأى سلطاتها فى القاهرة ، وعارضت فى إرسال قوات تركية قائلة : « إن هذا الاجراء سيتسبب فى تعديل تام للسياسة الأصلية لحكومة صاحبة الجلالة ، وهى السياسة التى تهدف إلى فصل السودان عن

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190. No. 182 Secret.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ من أبريل سنة ١٨٨٤ F.O. 141/193. No. 411.

مصر ، وإعادة الاستقلال السابق إلى أهاليه »[٢] لم تكن المسألة إذن من وجهة النظر البريطانية مجرد سحب السلطات المصرية من السودان وترك الباب مفتوحا لعودتها مرة أخرى ، بل كان فصل جنوب الوادى عن شماله ، وقطع كل علاقة بين السودان والإمبراطورية العثمانية .

ولما كان إرسال إمدادات للسودان قد يدفع غردون إلى إطالة مدة بقائه ، فقد رفضت انجلترا إرسال أى قوات بريطانية أو هندية أو تركية . كما أن السير ايفيلين وود سردار الجيش المصرى الجديد قد رفض إرسال أى وحدات من الجيش الموضوع تحت قيادته للسودان مدعيا أنها لا تستطيع أن تنزل المعركة إلا إذا كانت مؤيدة بقوات بريطانية[٣] . وقبل وود بذلك تحمل مسؤولية عدم كفاية تدريب ضباطه الانجليز للجيش المصرى الحديث ، بدلا من أن يتحمل مسؤولية افساد السياسة البريطانية فى السودان بارساله جنود مصر إلى هذا الإقليم .

(٦) حصار الخرطوم :

بدأت قوات الثوار تحاصر مدينة الخرطوم فى خلال شهر أبريل ، وإقترح غردون على الحكومة البريطانية الانسحاب إلى مديرية خط الاستواء ويترك لها مسؤولية إخلاء الحاميات المصرية من سنار وكسلا وبربر ودنقلة ، وأبلغها أنها ستضطر فى يوم من الأيام إلى أن تحارب المهدى وتهزمه ، حتى يتسنى لها البقاء فى مصر نفسها . ولكن حكومة لندن طلبت منه بيانات عما إذا كانت الخرطوم مهددة بالفعل ، وعن نياته المقبلة وتحركاته فى السودان ، وإن كان يرغب فى قوات تساعده على عملية الانسحاب ، على أن تستخدم فى عمليات دفاعية فقط ، وعن عددها ووحداتها والوقت الذى ترسل فيه والطريق الذى تسلكه . لم تكن حكومة لندن إذاً فى عجلة من أمرها ، وإن كان كثير من

(٢) جرانفيل إلى ايجرتون فى أول مايو سنة ١٨٨٤ .
S.P. Vol. Lxxxix, Egypt. No. 20 (1884) No. I.P. 3.
(3) WOOD, Evelyn, Form midshipman to field- marshal, London. 1906. Vol. II. p. 165.

المؤرخين يرون منها ترددا فلا يخفى على الباحث المدقق أنها كانت تنتظر وقوع شيء ما بأعصاب باردة .

(٧) – سقـوط بـربـر :

وبدأت الأحداث تتكاتف على عزل غردون فى الخرطوم ، فأحاط الثوار بالعاصمة السودانية ، واستولوا على بحر الغزال فى شهر أبريل ، وقطعوا مواصلاتها مع العالم الخارجى . وفى ١٩ مايو نجح الثوار فى الاستيلاء على بربر ، التى كانت مفرق طرق كبير الأهمية ، والنقطة الوحيدة التى يمكن الارتكاز عليها لإنقاذ الخرطوم ، سواء عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق النيل وفى ذلك الوقت لم يقبل جلادستون أن يعترف بأن غردون كان محاصراً . وقام المستشار المالى الانجليزى بانذار الحكومة المصرية أنها لن تتمكن من دفع رواتب موظفيها لو دفعت أى مبلغ من المال للسودان ، وقال جرانفيل أن الحكومة البريطانية كانت دائما مستعدة لتزويد الحكومة المصرية بالنصائح الخاصة باخلاء السودان ، وكان هذا هو سبب قبولها لمهمة الجنرال غردون ، ولكن على الحكومة المصرية أن تتذكر جيدا أن وجود الحاميات المصرية فى السودان ومديريات خط الاستواء وبحر الغزال ليست أصلا من أعمال الحكومة الانجليزية التى لا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الاجراءات التى يقوم بها المختصون ، ولا عن نتائج فشل هذه الاجراءات[1] . تبجح ودفع لمصر إلى طريق الهاوية ، وانتظار وترقب للاستفادة من الموقف .

وكان الميجر هنتر فى خلال ذلك الوقت يصر على ضرورة إخلاء موانى البحر الأحمر وسحب القوات المصرية من بربرة وزيلع وتاجورة وهرر ، ونجد أن الاميرال هيويت يتفاوض من ناحية أخرى مع يوحنا الرابع ملك الحبشة فى مسألة الحدود السودانية الحبشية وإقليم البوغوص . ولما طلب الباب العالى من الحكومة البريطانية تفسيرات رسمية عن هذا النشاط ردت وزارة الخارجية البريطانية بأنها لا تستطيع مناقشة المسائل المصرية مادامت المسألة السودانية

(١) جرانفيل إلى ايجرتون فى ٢١ من مايو سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190. No. 270.

باقية بغير تسوية . وكانت انجلترا تريد أن ترث هى والحبشة أملاك مصر والدولة العثمانية على البحر الأحمر ، وطلبت من السلطان أن يوافق على منح ميناء مصوع ليوحنا الرابع . أما بقية الموانى فقد وضعت انجلترا شروطا لعودتها إلى تركيا ، يتنافى قبولها مع إستقلال الدولة العثمانية ،ومع المعاهدات التى تضمن سلامة أراضيها .

وأرسلت السلطات البريطانية فى القاهرة الميجر كتشنر للقيام بأعمال المخابرات فى شمال السودان علاوة على تعيينه « مندوبا للخديو » للمفاوضة مع البشاريين والقبائل الأخرى المحلية ، وكان أول تقرير له فى منتهى الأهمية ، إذ أنه أعلن فى يوم ١٦ يونيو سقوط بربر فى أيدى الثوار منذ تسعة أيام .

وأصبح إتصال غردون مقطوعا تماما بالعالم الخارجى ، وإزداد حصار الثوار للخرطوم نفسها .

وقررت الحكومة البريطانية إرسال اللورد نورثبروك إلى مصر لدراسة الحالة المالية فيها . وخشيت إنجلترا أن يعتقد الخديو أن لهذا المندوب سلطة مناقشة مسائل البحر الأحمر وهرر ، فاسرعت وأبلغت مصر أن إمتداد الحكم المصرى على المناطق البعيدة لا يتمشى مع مصلحة مصر ، ذاكرة « أن مصر لم يكن لها ولن تكون لها السلطة المالية أو القوات العسكرية الكافية لتبرير توسع أراضيها فيما وراء حدودها التى هى الصحراء الكبرى فى الجنوب ، ولذلك فان حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] تؤمن بأن النصيحة التى أعطتها لصاحب السمو [الخديو] بالانسحاب من السودان كانت معقولة وضرورية ، وأنه ليس لديها النية مطلقا فى التفكير فى هذا القرار[1] » . أما سواحل البحر الأحمر وخليج عدن فان بريطانيا كانت حريصة على أن تضع قدمها فى تلك المناطق ، فكان الاميرال هيويت قد وضع معاهدته مع يوحنا ملك الحبشة . وكان الماجور هنتر يجمع التوقيعات على معاهدات الحماية من رجال القبائل المحيطين بزيلع وبربرة ، وكان يرتب الاخلاء الاجبارى لحاميات مصر وسلطاتها من

(١) جرانفيل الى ايجرتون فى ١٥ من أغسطس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/191. No. 379.

سواحل خليج عدن ومن هرر . وأما فيما يخص سودان وادى النيل فان حكومة لندن قد صممت أخيراً على إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلى لانقاذ غردون المحاصر فى الخرطوم .

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب التاسع

بريطانيا والإنقاذ

الفصل السادس والعشرون

حملة الإنقاذ

(١) مناورات الاحزاب البريطانية :

كانت إنجلترا منذ إرسالها غردون إلى السودان تخشى تدخل فرنسا فى الشئون المصرية ، الأمر الذى يهدد الموقف الدولى . ولقد كان من الممكن استغلال أى كارثة عسكرية تقع فى الخرطوم أو غيرها أو أى مذبحة يذهب ضحيتها بعض الأوربيين لمهاجمة السياسة البريطانية فى السودان ، خصوصا بعد قرار الانجليز الخاص بترك هذه البلاد للفوضى ولتجارة الرقيق . ولقد إتهم القنصل الانجليزى فى باريس المسيو بارير قنصل فرنسا العام فى القاهرة بالعمل على حث دولته على إتخاذ موقف إيجابى فى المسألة المصرية ، وبحث المصريين على إتهام انجلترا بكل ما نزل بمصر من مصائب ، ناصحا لهم طلب المعونة من فرنسا مذكراً إياهم فى كل مناسبة بأن انجلترا كانت تجبر مصر على دفع تكاليف جيش الاحتلال حتى تمنعها من المحافظة على مركزها فى السودان . وأخيراً فانه كان قد فسر هزيمة الجنرال بيكر على أنها مظهر من مظاهر ضعف انجلترا الذى يسهل أى تدخل فرنسى فى شئون مصر[1] .

وكان موقف الوزارة البريطانية سيئا فى إنجلترا نفسها ، خصوصا وأن المحافظين قد إستغلوا مسألة غردون لمهاجمة وزارة حزب الأحرار . وكان الموقف من الدقة بمكان ، خصوصا وأن الجناح الراديكالى فى حزب الأحرار

(1) NEWTON; Lord Lyons. London, 1913. p. 323.

نفسه كان معاديا لفكرة تحمل بريطانيا لأية أعباء مالية أو مجهودات عسكرية ورغم ذلك فان وزارة جلادستون كانت هى التى إختارت غردون الذى هددت كل برقية من برقياته سياسية الحكومة ، وأعطت المحافظين أسلحة جديدة يحاربون بها حزب الأحرار . حقيقة إن الوزارة كانت قد أعلنت عند إختيارها لغردون عدم تحمل أى مسؤولية ناتجة عن هذا العمل الجديد ، أو أى كارثة قد تقع أو يتسبب فيها ذلك القائد وهو فى خدمة الحكومة الخديوية . ولكن الواقع هو أن هذه المسؤولية بقيت ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية . وعمل المحافظون على الاستفادة من برقيات غردون لمهاجمة الوزارة ومحاولة إخراجها من الحكم . ولم تحاول المعارضة بحث برقيات غردون ومعرفة ما إذا كانت تتضارب بعضها مع بعض ، ولكنها إدعت أنها تؤيد الجنرال تأييداً تاما ، ونادت باجابة طلباته كاملة بينما إنتقده حزب الأحرار ، لأنه عمل على قلب سياسة الحكومة بعد أن قبل تنفيذ هذه السياسة . وهذا هو السبب الذى جعل المحافظين يدعون أن حزب الأحرار قد ضحى بغردون ، وعملوا بطبيعة الحال على الاستفادة من ذلك فى مناوراتهم البرلمانية ، وأمام الرأى العام .

وما أن تأكد جرانفيل من أن غردون يتصرف بطريقة تتعارض تمام التعارض مع تعليماته ، حتى إقترح على الوزارة إستدعاءه إلى لندن ، وطالب على الأقل إبلاغ غردون أنه سيكون مسؤولا شخصيا عن كل إمتداد لإقامته فى الخرطوم . ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذا الموقف . وكانت الوزارة نفسها تشهد تيارين واتجاهين مختلفين فى داخلها : فكان البعض يعتقد بضرورة إرسال حملة إنقاذ للخرطوم ، خصوصا بعد أن حرموا على غردون ترك السودان بطريق الجنوب ، وكان البعض يشعر بأن غردون لم ينفذ التعليمات الرسمية ، وأن الوزارة لا تستطيع أن تتحمل أى مسئولية تجاهه ، وكان هذا القسم الأخير يقول إن غردون قد أرسل لإخلاء حاميات السودان ، وأنه قد بقى هناك لتنفيذ سياسته الشخصية ، ولا يمكن لحكومة ما أن تضحى بالمال والرجال فى سبيل إنقاذ أى ضابط مهما كان ممتازاً ، من الموقف الناتج من عصيانه هو ، وعن

عدم تنفيذه للأوامر[1] .

وإزداد القلق على غردون فى كل يوم وقام راندولف تشرشل باستجواب الحكومة عن الحالة فى السودان ، وموقف الحكومة من غردون ، وسياستها المقبلة تجاه تلك البلاد ، ثم إنتقد فشل الحكومة فى إقامة المواصلات بين سواكن وبربر ، ولفت النظر إلى موقف غردون الخطير فى السودان ، وسألها إذا كانت ستبقى غير مكترثة أمام مصير الرجل الذى عقدت عليه الآمال لكى يخرجها من مشكلاتها ، وتتخلى عنه دون أن تحاول القيام بأى مجهود فى سبيله . وواصلت صحف المحافظين الهجوم ، وأصبح الهياج شاملا وإزداد التوتر حتى بين صفوف المؤيدين للوزارة .

وأخذت فكرة إنقاذ غردون بحملة عسكرية فى الظهور خلال شهر أبريل سنة ١٨٨٤ ، حينما طلبت الحكومة رأى الخبراء العسكريين فى هذه المسألة . ولقد نصح ولسلى فى ٨ أبريل باتباع طريق النيل ، وأشار إلى وجوب وصول القوات إلى بربر قبل ٢٠ أكتوبر لأن غردون لا يستطيع المقاومة إلا إلى ١٥ نوفمبر . ولكن الجنرال ستيفنسون إقترح فى ٤ مايو طريق سواكن بربر . ولقد فضل الجنرال وود من ناحيته صحراء كروسكو ، ذاكراً أنه لا يمكن إستخدام طريق النيل قبل شهر أكتوبر ، ووافق ولسلى على هذا الرأى مقرراً إمكان السير إلى كروسكو فى شهر أغسطس بينما لا يمكن استخدام طريق سواكن شهر سبتمبر . ولم يمنع هذا الحكومة البريطانية من التفكير فى إستخدام الكبابيش لانقاذ غردون ، ومحاولة بعض الرؤساء المسلمين فى المنفى فى باريس التدخل وإخراجه من الخرطوم ، على شرط ألا يعود للأراضى المصرية قبل عشر سنوات على الأقل .

وعلى أى حال فان الحكومة البريطانية قد طلبت من البرلمان التصويت على مصروفات تسمح لها – إن لزم الأمر – باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ غردون . كان ذلك فى ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، وذكر اللورد هارتنجتون ، وزير الحربية ، أن الحكومة كانت فى سبيل إتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تحمل

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond; The life of Granville. London. 1905. Vol. II. p. 388.

(٢) موقف السلطات العسكرية :

طالت فترة التردد فى لندن سيحة لعدم إتفاق رجال السياسة مع السلطات العسكرية على رأى فى الموضوع ، وتفاهم اللورد هارتنجتون مع اللورد جرانفيل وذكر له أنه من المستحيل الوصول إلى قرار بشأن دنقلة قبل أن تصبح الحكومة سياسة واضحة لارسال حملة تساعد غردون وحامية الخرطوم على الانسحاب إلى مصر . ولم تكن لندن قد إستلمت أى رسالة من غردون منذ ثلاثة أشهر ، وكان من الطبيعى أن يسود الاعتقاد بأن مركز غردون قد أصبح خطيرا ، وأن قوات الثوار المحاصرة للعاصمة السودانية كانت أكثر قوة مما أشيع عنها .

ولم يكن من السهل القيام بعملية حربية على الطريق الموصل من سواكن لبربر لأن إنشاء خط حديدى لا يمكن البدء فيه قبل نهاية فصل الصيف من ناحية ، ولأن قوات عثمان دقنه كانت قد ازدادت عدة وعددا ، بعد سحب قوات الجنرال جراهام من سواكن من ناحية أخرى . ولكن وجود قوة عسكرية فى سواكن سيكون له أثر على الحالة فى جنوب مصر ، وسيساعد على عملية الانقاذ التى ستسير مع النيل . ورغم الصعاب التى كانت تعترض هذا الطريق الأخير فان اللورد ولسلى كان يعتقد أن فى استطاعة قوة تبلغ ٦,٠٠٠ أو ٧,٠٠٠ جندى ترسل إلى وادى حلفا فى أول أكتوبر أن تصل إلى الخرطوم بعد ثلاثة أشهر .

وكان غردون قد شرح فى إحدى برقياته الصادرة فى ٢٨ مارس أن لديه ١,٤٠٠ قذيفة لمدافع الكروب . فكتب ولسلى إلى جرانفيل بمجرد إستلامه لهذه البرقية فى ٢٧ يوليو معلقا بأنه إذا ما أطلق غردون عشرة قذائف فى كل يوم فلن يبقى لديه فى المخازن إلا ٢٠٠ قذيفة فقط ، وهى إحتياطى غير كاف ويمكن أن ينتهى على هذا المنوال فى ١٧ أغسطس . ماذا سيعمل غردون إذن ؟ . كانت داوريات النيل متوقفة على وجود قذائف المدفعية ، وكان أهم

ميزة لغردون على الثوار هو تمكنه من « تنظيف » الجهات المحيطة بالخرطوم بنيران مدفعيته . ولما كان من الصعب على غردون صناعة هذه القذائف محليا فى الخرطوم ، فسيكون من شبه المؤكد أن يقتله الثوار أو يحتفظوا به أسيراً بمجرد انتهاء قذائف مدفعيته . سيضحى بغردون فى الحالة الأولى ، وفى الحالة الثانية ستضطر انجلترا إلى تجهيز حملة مماثلة « لحملة الحبشة » لكى تفك أسره . وعلى العكس من ذلك فان حملة صغيرة ترسل من الآن ستغنى عن كل مصاعب المستقبل .

ولم يكن معنى هذا بأى حال من الأحوال هو مجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل كان هدف الساسة البريطانيين والرجال العسكريين هو الوصول إلى الخرطوم ، ثم إتباع مايترائى لهم بعد ذلك فى هذا الاقليم وفى مديرية دنقلة وشرق السودان ، وكان يلزمهم لتنفيذ سياستهم وصول قواتهم إلى الخرطوم . وسنلاحظ أن إنجلترا ستتدخل بقوات « بريطانية » فقط فى تلك الحملة المقبلة .

وعلى أى حال ، فان الحكومة البريطانية قررت أخيراً إرسال حملة دنقلة ، مع نية السير حتى الخرطوم ووافق البرلمان على الاعتمادات اللازمة[1] . ولكن السلطات العسكرية واصلت مناقشتها ، ووافق هارتنجتون على طريق النيل الذى كان ولسلى قد أوصى به ، وإختار هذا القائد لقيادة الحملة . وكان على هذه الحملة أن تزحف حتى دنقلة ، ثم تتقدم حسبما تقضى الظروف بذلك . وكان كل من كتشنر والجنرال ستيفنسون قد أوصوا بعبور صحراء البيوضة بسرعة وبوحدة صغيرة حسنة التدريب والتنظيم ، ولكن وزارة الحربية رأت أن فرص نجاح هذه الخطة ضعيفة ، وأن أخطارها قد تكون جسيمة ، وأن هزيمتها قد تؤدى إلى نتائج فى منتهى الخطورة . وهكذا تقرر إرسال حملة « البواخر » التى تدل تكاليفها على أنها ليست لمجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل محاولة

(١) مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى – أنظر : S.P. Army Estimates. Vol. XLVIII, (1884). Relief of Gen. Gordon. p. 459.

البقاء فى العاصمة السودانية بعد الوصول اليها .

وجاء قرار الحكومة البريطانية بعد تأخير ، ولكنه كان قرارا هاما جسيم العاقبة ، خصوصا فى وقت توترت فيه العلاقات مع روسيا بشأن آسيا الوسطى ، وظهرت الحرب مع روسيا وكأنها على الأبواب ، وساءت فيه علاقات انجلترا مع المانيا ، وتعقدت المسألة الإيرلندية .

وكان رسال حملة للسودان يشتمل ضمنا على قرار باعادة فتح هذه البلاد ، مع كل مايدل عليه ذلك من مسئولية ، ولم يكن الوقت ملائما لكى ترحب حكومة لندن بهذه المسؤولية الجديدة وفى ذلك الجو من العلاقات الدولية .

(٣) حملة الجنرال ولسلى :

عينت انجلترا الجنرال اللورد ولسلى قائدا عاما فى مصر ، وأصدرت تعليماتها إلى الجنرال ستيفنسون قائد عام جيش الاحتلال البريطانى باعطائه كل معونة ممكنة . ووصل اللورد ولسلى إلى القاهرة فى ٩ سبتمبر ، وكانت معظم القوات المصرية فى ذلك الوقت على الحدود ، عاملة على تحصين أسوان وكروسكو ووادى حلفا . فأصدر ولسلى أمره إلى الجنرال وود سردار الجيش المصرى بالاضطلاع مع رجاله بعبء التشهيلات للحملة الجديدة .

وصل ولسلى إلى وادى حلفا مصحوبا بأركان حربه فى يوم ٥ أكتوبر وقرر البقاء فيها لمدة شهر قبل سفره إلى دنقلة . وفى يوم وصوله استلم تقريرا من الميجر كتشنر ، يذكر فيه أن الكولونيل ستيوارت – مساعد غردون فى الخرطوم – قد ضرب بربر بقنابل مدفعية إحدى بواخره التى كانت تحمل أربعين جنديا ، وأن البواخر الأخرى المصاحبة لها قد إضطرت إلى العودة إلى الخرطوم ، أما هذه الباخرة فانها إصطدمت بالشاطىء على بعد يومين من مروى ، وإضطر راكبوها للنزول منها ، مما نتج عنه قتل ستيوارت وصحبه بعد مهاجمة الأهالى لهم . وكان من نتيجة ذلك أن وصلت تعليمات برقية من لندن بعد ثلاثة أيام إلى ولسلى تشرح له أن هدف حملته الرئيسى هو مساعدة الجنرال

غردون على ترك الخرطوم ، فعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك . ولقد أصرت هذه التعليمات على ضرورة تحديد ولسلى لعملياته إلى أقصى درجة ممكنة . وكان عليه أن يتذكر جيدا أن سياسة الحكومة البريطانية هى العمل على إنهاء سلطة مصر على السودان . كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين – غير الزبير – للمحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحة فى النيل ، والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من الثوار ، وعدم تشجيع تجارة الرقيق[1] .

وأمر ولسلى مدير دنقلة بالسير فى أقرب وقت ممكن صوب مروى ، وبعمل كل مافى وسعه لكى يصل إلى تحرير الأوربيين الذين قد يكونون قد وقعوا أسرى فى أيدى الأهالى هناك . وكان على هذا المدير أن يحاول إغراء رجال القبائل على إفتداء الأسرى الأوربيين بمبلغ من المال . ولكن وقت العمل كان قد إنقضى ، وأبرق ويلسون فى يوم ٢٠ أكتوبر أن الأهالى قد رأوا جثثا تعوم فى النيل منذ ثلاثة أسابيع[2] . وهكذا لم يكن فى إستطاعة أى عملية حربية أن تعيد هؤلاء الأوربيين .

ولقد اعترضت عقبات كثيرة وجسيمة طريق النيل هذا . فكانت الحملة تحتاج إلى ٨٠٠ سفينة ذات غاطس مسطح لنقل الجنود حتى مروى ، وكانت تحتاج إلى عدد كبير من الجمال للنقل ولمهمات الاستطلاع فى الصحراء صوب الخرطوم ، ثم كان على الرجال (المصريين) أن يقوموا بجرها فوق الشلال . وبدأ ركوب الجند فى السفن فى أول نوفمبر[3] ولكن سرعان ماظهرت مصاعب جديدة ، وهى نقص كمية الفحم اللازم لتسيير هذه السفن ، مما تسبب فى تعطيل جديد لمدة ثلاثة أسابيع .

وفى أثناء ذلك الوقت وصل الجنرال ولسلى إلى دنقلة فى يوم ٣ نوفمبر ، وقرأ فى إجتماع رسمى فرمانا صادراً من الخديو وموجها إلى المديرين والعلماء

(1) MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954. p. 46.
F.O. 141/200. Tél. No. 647.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٢١ من أكتوبر سنة ١٨٨٤

(3) COLVILLE, Official history of the Soudan Campaign. Vol. I.p.182.

والقضاة والوجهاء والتجار وشيوخ القبائل فى السودان يعلنهم فيه أنه قد عين قائدا عاما للقوات البريطانية المرسلة للسودان ، وأنه قد حصل على تعليمات من الخديو ، وصار من الواجب عليهم إطاعة أوامره[1] .

ووصلت القوات متتابعة إلى كورتى ثم أصدر ولسلى أمره إلى الجنرال ستيوارت فى يوم ٣٠ ديسمبر بالتقدم فى الصحراء صوب شندى ثم صوب المتمة على النيل حيث كان يأمل أن يصل بعد أسبوع . ولكنه إشتبك وهو على بعد ٢٣ ميلا من هذه القرية فى قتال مع قوة من الثوار من بربر والمتمة وأم درمان تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ رجل . ولكن هذه المعركة المسماة أبو طليح لم تمنع الانجليز من التقدم صوب الخرطوم .

وتسلم الكولونيل ويلسون قيادة هذه القوة البريطانية المتجمعة قرب النيل وشاهد فى يوم ٢١ يناير سفن غردون الأربعة التى كانت قد حضرت لطلب الانقاذ والنجدة . ولكن الانجليز أضاعو ثلاثة أيام فى سحب هذه السفن فوق الصخور فى الشلال السادس ، وماأن وصلوا إلى قرب جزيرة توتى حتى تأكدوا من عدم وجود أى علم يرفرف على سراى الحاكم العام فى الخرطوم . وبعد قليل هاجمت نيران مدفعية الثوار السفن المصاحبة للقوة الانجليزية . كانت الخرطوم قد سقطت فى أيدى الثوار فى يوم ٢٦ يناير ، ووصلت النجدة متأخرة .

أما الجنرال السير إيفيلين وود الذى كان قد استلم أوامر ولسلى – بعد قتل ستيوارت وقبل وصول أنباء سقوط الخرطوم – لتنظيم إنسحاب الجنود ، فانه قابل القوة الانجليزية فى منتصف الطريق عائدة من الخرطوم مؤكدة سقوطها فى أيدى السودانيين . ولم يكن هناك أى مجال للقيام بأى عملية هجومية ، خصوصا وأنه لم يبق للانجليز إلا ٣٠ جملا من ٢,٢٠٠ . وكان على الجنرال وود أن يعتنى بالجرحى وبمخازن الامداد والتموين بين رجال منهوكى القوى وفى حالة لايحسدون عليها من الروح المعنوية .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ وملحقاتها :
F.O. 141/195. No. 1047.

سقـوط الخـرطـوم

إزدادت حماسة الثوار أثناء محاصرتهم للخرطوم عندما بلغتهم أنباء غزو شرق السودان فى شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، وتقدم حملة الانقاذ صوب الخرطوم فى نهاية ذلك العام . وكان هذا الهجوم المضاد من جانب القوات البريطانية فى شرق السودان وشماله ، علاوة على تأثير إعدادات حملة الانقاذ مما ساعد على تقوية روح الكفاح عند أنصار المهدى ، ومما أدى إلى سقوط الخرطوم فى أيديهم ، كمرحلة نهائية فى انتصارات الثورة .

(١) – ثبات الحامية المحصورة :

ولقد كان الثوار يعرفون أخبار مصر وحالتها ، وأخبار تحركات القوات البريطانية والتغيرات فى الموقف الدولى ، عن طريق وكلائهم الخصوصيين . وكان هؤلاء الوكلاء يراسلون الثوار بانتظام من مصر ومن فرنسا وإنجلترا ، وذلك عن طريق القاهرة وبنغازى . كما أن عدداً من شيوخ السودان الذين أعطوا معلومات وبيانات عن « العصاة » إلى الميجر كتشنر لم يكونوا أكثر من وكلاء معتمدين من زعيم الثورة السودانية ، وكانوا يقومون بذلك لضمان وصول معلومات معينة إلى السلطات البريطانية . وكان شيوخ شمال السودان قد تسلموا توجيهات معينة لمواصلة اللعب على الطرفين ، فكان عليهم أن يتركوا قوات ولسلى تتقدم فى داخلية البلاد ، حيث أنهم كانوا يرغبون فى أن يوقعوا بها نفس المصير الذى أوقعوه بحملة هيكس . ويذكر أحد الخطابات التى كتبها أحد هؤلاء الوكلاء أن عرب طرابلس والبحيرة والشرقية كانوا كلهم مع المهدية ، وأن رياض باشا وشريف باشا ومصطفى فهمى باشا وسليمان أباظة باشا وعدداً كبيراً من رجال الدولة كانوا متفقين على خلق المصاعب أمام الانجليز ، ولم يكونوا ينتظرون إلا اللحظة المواتية لكى يعلنوا تأييدهم للثورة

السودانية . وأخيرا فان الموقف الدولى فى ذلك الوقت لم يكن على خير ما تشتهى انجلترا[1] .

وتنتهى مذكرات غردون فى يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، ولذلك فان المصدر الوحيد الذى نملكه عن الأيام الأخيرة للحصار وعن سقوط الخرطوم هو الكتاب الأزرق الذى نشرته إنجلترا فى عام ١٨٨٦ والذى قام الميجر كتشنر بجمع معظم مادته ، مما لا يعطى كبير الثقة فى نقط معينة . أما دقائق المقاومة التى قامت بها الحامية فاننا نستطيع أن نعرفها من محاضر جلسات محاكمة الكولونيل حسن بك بهنساوى .

إن تقرير الميجر كتشنر رغم صدقه فى المجموع مخطىء فى دقائق وتفاصيل كثيرة ، ويرجع ذلك إلى إنه قائم على شهادات تتفاوت درجة معرفة القائمين بها أو درجة حيادهم . ولم يكن فى مقدور كتشنر إلا أن يكتب ما سمع أو ما أراد هو أن يكتبه ، وكانت وسائل إستعلامه ضحلة وغير متينة بشكل يلفت النظر . وعلاوة على ذلك فان شخصية كاتبه تظهر فيه بوضوح ، فلا نجد فيه مثلا أى كلمة ثناء أو شكر أو كلمة مخلصة للمدافعين عن الخرطوم ، سواء من المصريين أو السودانيين ، والذى كان ولاؤهم وإخلاصهم يشهدان لهم بالبطولة . وعلى العكس من ذلك نجد كتشنر يكتب فى نهاية تقريره بفصاحة (بريطانية) ظاهرة أن حصار الخرطوم الشهير قد دام ثلاثمائة وسبعة عشر يوما ، وكانت هذه المقاومة النبيلة نتيجة ثبات أحد الانجليز وقوة شخصيته[1] .

أما المصدر الآخر عن سقوط الخرطوم فهو عبارة عن الوثائق المجموعة لمحاكمات الضباط الذين نجوا من عاصمة السودان . فكان على هؤلاء الضباط والجنود بمجرد وصولهم إلى القاهرة أن يمروا بوزارة المالية لتسوية معاشاتهم ، أو

(١) أنظر محفوظات عابدين : السودان ٦/١ - ٢ خطاب مفصل فى غاية الأهمية وقع عفوا فى أيدى السلطات المصرية الانجليزية على الحدود ، ولا يعرف كاتبه . ويظهر أنه صادر من شخصية مسلمة فى إحدى دول الغرب .

(1) DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudon Paris, 1901.p.158

لدفع رواتبهم المتأخرة « وهناك أنشئت إدارة لبؤساء السودان ، وكان على كل فرد أن يمر بها .. وكان على كل منهم قبل تسوية حالته أن يذكر كل مايعرف عن سقوط الخرطوم ، وعن سلوك الواحد والآخر ، وعن خيانة فرج باشا أو حسن بك .. وكان كل من هذين الضابطين يقود نصف خط الدفاع المقام إلى الجنوب من الخرطوم ، والذى كان استيلاء الثوار عليه فجأة قد تسبب فى سقوط المدينة[٢] » . كتبت هذه الادارة ١٩٥ تقريرا . ولم يصل بك بهنساوى إلى القاهرة إلا بعد فترة ، وذلك فى أبريل سنة ١٨٨٧ . وكان هذا الضابط قائدا للالاى الخامس المصرى فى الخرطوم ، وحضر إلى مصر بعد أن أمضى ٢٤ سنة فى السودان ، وعشرين شهرا أسيرا لدى الثوار . فوجد نفسه بمجرد وصوله يقدم إلى المحكمة العسكرية متهما بالخيانة . إتهموه بتسليم مدينة الخرطوم للمهدى . وكانت هذه المحاكمة[٣] مجالا للادلاء بشهادات متفرقة عن سقوط الخرطوم . وأظهرت أنه بينما كانت الحامية المريضة العليلة باقية على ولائها ، ولم يكن لديها ماتقتات به الا الصمغ العربى ، كان المهدى يفتح معسكره ومخازن تموينه للهاربين من الحامية . ورغم أنه كان يجبرهم على إعلان إعتقادهم من المهدية فانه كان يتركهم أحياء . وبالرغم من ذلك لم يقبل على الهرب منهم إلا القليل . ولقد كان فى استطاعة الميجر كتشنر أن يعترف لهم بذلك ، خصوصا وأن مسألة الواجب هنا كانت مسألة معقدة لأنها كانت تجبر الجندى على إطلاق النار على قريب أو زميل له ، وتجبره على تنفيذ أمر قائد أجنبى لايتورع عن إهانة مصر والمصريين . وأخيرا فلم يكن هناك أى أمل فعلى فى جدوى المقاومة التى أصبحت فى ذلك الوقت نوعا من الانتحار ليس له أى داع .

وعلى أى حال فقد اشترك عدد من كبار الضباط الانجليز فى تلك المحاكمة ، ثم حكموا بأنه إذا كانت قد وقعت حوادث إخلال فردية داخل حوائط

(٢) المرجع السابق – ص ١٦١ .

(3) BORELLI, Octave Bey, La chute de Khartoum, 26 Janvier, 1885; procès du Colonel Hassan Bey Benhassaoui Juin- Juillet 1887; Paris 1893.

الخرطوم فانه لم تكن هناك أى خيانة ، وأن رجال غردون البسطاء من المصريين والسودانيين الموالين لمصر قد قاسوا معه أشد أنواع المقاساة دون أن يثوروا . « وسواء منهم الأحياء أو الأموات فكلهم جدير بالانتساب اليه[1] » . وإنا لنتساءل هنا صراحة عما إذا كان هو جديراً بالانتساب اليهم .

(٢) - سقوط المدينة :

كانت وسائل الدفاع الطبيعية عن مدينة الخرطوم هى النيلين الأبيض والأزرق من الشمال الغربى والشمال الشرق . أما الجبهة الجنوبية فكانت مغطاة ، فيما بين هذين النهرين ولمسافة تسعة أميال تقريبا ، بخط دفاع يتألف من خندق ثم جسر إلى الداخل منه ، عمل بالأتربة التى إستخرجت من الخندق الذى وصل بين فرعى النيل ، وأصبح مملوءاً بالمياه والأوحال . وكان مجموع هذا الخط الدفاعى يلتف حول المدينة فى شكل نصف قوس ينبعج نحو الجنوب . وكانت تحيط بالمدينة أربع طوابى على الخط الدفاعى . ولم يكن من بين الـ ٥,٢٤٠ رجلا الذين يكونون قوة الحامية فى آخر أيام الحصار إلا أربعة آلاف من الجنود النظاميين ، وكان هناك أربعة آلاف رجل على خط الدفاع الجنوبى وحده ، بما فى ذلك الف من الاهالى المتطوعين . « كان الجميع منهوكى القوى من التعب والجوع والأمراض ، إذ لم يكن هناك ما يصلح للأكل فى الخرطوم منذ أسابيع عديدة » . ولقد أعلن أحد الضباط أنهم كانوا يأكلون الماشية التى أخذوها من أعمالها فى الزراعة ، وذلك قبل سقوط المدينة بشهرين ، ثم أخذوا يأكلون الجلد والصمغ . وكان هذا الصمغ يتسبب فى الإمساك للبعض ، وأصاب البعض الآخر بمرض الدوسنتاريا . وانتهى الأمر بغليه قبل الأكل . وقد إعترف هذا الظابط أن نصيبه كان الدوسنتاريا . وكانت السلطات توهم الرجال أن الجيش الانجليزى سيصل من يوم إلى آخر ، وكان الضباط ينشرون هذه الأخبار كى يرفعوا الروح المعنوية بين الجنود . وكان غردون نفسه يبذل كل مجهود ممكن حتى يقنع رجاله بذلك . فكثيراً ما تحدث

(1) DUJARRIC, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.p159

الرجال عن برقيات تعلن قرب وصول الانجليز ، وفى بعض الاحيان كان البعض يدعى أنه قد رأى دخان البواخر التى تقلهم[1] .

وكتب غردون فى هذا الجو الغريب إلى السير إيفيلين بارنج مذكراً إياه أن وزير الخارجية البريطانية قد أرسله للخرطوم لكى يكتب تقريراً عن الحالة السائدة فى السودان ، طبقا لتعليمات ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأنه قد عهد للكولونيل ستيوارت بحمل هذا التقرير بعد أن إنتهى من كتابته . وذكر أن علاقته مع كل من وزير الخارجية البريطانية ومع القنصل العام فى القاهرة قد أصبحت منتهية ، فلن يعتبر نفسه خاضعا لهما بعد الآن ، وأظهر رغبته فى إعادة المبالغ التى استلمها من وزارة الخارجية البريطانية ، وأخلى نفسه من كل مسئولية فى حالة ضياع التقرير ذاكرا أنه ليس لديه صورة منه . وأبحر ستيوارت وباور فى الباخرة « عباس » حاملين تقرير غردون . وكان نصيب المندوبين أن قتلهما الثوار وأتلفوا باخرتهم . وكان وقوع تقرير غردون وأوراقه التى تعطى تفاصيل عن حالة الحكومة والامداد والذخائر بالخرطوم فى أيدى الثوار أكبر مساعد لهم على حساب الفترة التى تستطيع العاصمة أن تقاوم فيها .

ولقد نشر غردون بلاغا فى ٦ يناير يسمح فيه لكل من يرغب فى ترك الخرطوم من الأهالى بحرية الخروج منها . فقرر كثير من الأهالى رغبتهم فى الخروج وكتب غردون خطابا للمهدى يطلب منه فيه رعاية هؤلاء الأهالى وإطعامهم ولم يبق فى العاصمة السودانية إلا ١٤,٠٠٠ نسمة ، وكان قد خرج منها ١٥,٠٠٠ ومات ٥,٠٠٠ من الجوع والمرض .

ولم يكن الجوع وحده هو الذى قضى على قوة رجال الحامية ، إذ أنهم كانوا منهكين من التعب . وكان عددهم ٨,٦٦٥ فى شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ بما فى ذلك الأهالى المتطوعون والقوات غير النظامية ، ولكن عددهم أخذ فى التناقص حتى وصل إلى ٥,٢٤٠ فى شهر يناير سنة ١٨٨٥ . وكانت الأمراض قد قضت على الكثيرين منهم . أما رجال حامية أم درمان فانهم كانوا قد إضطروا للتسليم للثوار . وكان إستمرار ضرب المدينة والطوابى بالمدفعية مما أسهم فى

(١) شهادة السيد أفندى أمين – بكباشى – أنظر :
BORELLI, Octnve; La chute de khartoum Paris. 1893. p. 45 et 58.

زعزعة الروح المعنوية فى ظل الجوع والتعب . أما الثوار فكانوا يعسكرون فى ثلاث نقط حول المدينة ، وكان لديهم سبع بطاريات ، وكانت وحدات مدفعيتهم المقامة إلى الغرب وإلى الجنوب من المدينة تشتمل على ١٦ مدفعا على الأقل ، بينها عدد من مدافع الكروب . وأصبح ضرب المدينة بقنابل المدفعية أمراً يتكرر يوميا فى خلال شهرى ديسمبر ويناير . ورغم ذلك فان الضباط كانوا يواصلون التفتيش على الخط الدفاعى ليلا ونهاراً لأنه كان مهددا تهديداً واضحاً . ولكن القوة التى أخذت تعوز الرجال من جنود ومتطوعين للذهاب إلى مواقعهم ، وكان من الطبيعى ألا تستمر المقاومة بهذا الشكل لمدة طويلة .

وأخذت هجمات الثوار تزداد شدة وبأسا فى نفس الوقت الذى وهنت فيه قوى الحامية . وكان المهدى يعرف سوء الحالة فى الخرطوم ، فعرض على غردون شروط التسليم . ولكن الجنرال رفض هذا العرض لاعتقاده بقرب وصول حملة الإنقاذ البريطانية . وأخيرا نجد أن عددا كبيرا من الرجال قد وهنت قواهم فى ليلة ٢٥ يناير ، ولم يستطيعوا الذهاب إلى مواقعهم مما إضطر بعض الأهالى إلى حمل السلاح ، وأخذ أماكنهم على الاستحكامات . وكانت هذه هى حال العاصمة السودانية وحاميتها وأهاليها عندما هجم عليها الثوار فى يوم ٢٦ يناير قبيل شروق الشمس . وكان الهجوم شديدا ومركزا على خط الدفاع الجنوبى ، وخصوصا على طرفيه غير المحصنين وعلى نقطة ثالثة كان الثوار قد ردموا الخندق فيها وألقوا عليها السقالات ؛ وكانت تواجه الباب الوحيد الذى يمكن الدخول منه من هذه الناحية[1] . وعندما دقت نوبة « كبسة » قام من كان فى قدرته القيام ، أما الباقون فقد بقوا فى أماكنهم ممددين[2] .

(1) DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. pp. 166-168.

(٢) شهادة اسماعيل أغا حسن الطوبجى - باشبوزق باشنجى الاى - أنظر :
BORELLI, Octave; La chute de kharyoum Paris, 1893. p. 132

وأسرع الثوار وهم يصرخون مارين فوق الجنود الذين كانوا يحرسون النيل الأبيض ، ثم طوقوا الآلاى الخامس من الخلف وكان جنود هذا الآلاى يطلقون النار فى أول الأمر إلى ناحية النيل الأبيض على يمينهم ولكن سرعان ماوجدوا أن العدو الذى كان يسير مع هذا الخط قد أخذ فى مهاجمتهم من الخلف ، فاضطرت السريتان الثالثة والرابعة إلى تشكيل مربع « وقاوموا حتى النهاية » ، أى إلى أن دخل الثوار بين جنود هذا المربع ، فتجمع الجنود وأخذوا يتقهقرون صوب مكان الآلاى الرابع . وعلى أى حال ، فان ذلك لم يستغرق وقتا طويلا ، لأنه سرعان ماانديج الثوار بين الجنود والأهالى ، وسادت الفوضى ثم تلتها مذبحة ، وقبض الثوار على من بقى حيا[1] .

وقام الثوار بقتل غردون مع عدد كبير من رجال الحامية . وتحدث الانجليز عن غردون ووصفوه بأنه ، « شهيد » ! وذلك تمهيداً للثأر له من السودانيين ، ولم تكن هذه الحركة إلا لتهيئة الرأى العام لكى يسمح للحكومة فى يوم من الأيام بارسال جنودها البريطانيين الى الخرطوم ، والاستيلاء على السودان .

(٣) - رد الفعل فى بريطانيا :

خشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يتسبب عن سقوط الخرطوم زعزعة سلطة الخديو فى مصر ، فطلبت من قنصلها العام فى القاهرة أن يبلغ الخديو أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة البريطانية له ، وأن هذه الحكومة قد منحت اللورد ولسلى جميع السلطات اللازمة لمواصلة العمليات الحربية ، وأنها سترسل اليه كل مايطلبه من مدد ، سواء أكان ذلك لإرسال قوات عسكرية إلى سواكن وبربر ، أو لأى غرض آخر يطلبه . وأعلنت حكومة لندن كذلك أنها لن تدخر وسعا لإنقاذ غردون فى حالة ماإذا كان حيا . وما كان من الخديو إلا أن قدم شكره إلى الحكومة البريطانية على تأييدها له فى تلك الأزمة الوطنية التى كانت تدل على قرب وقوع كارثة .

(١) شهادة سيد أحمد أفندى عبد الرازق ملازم أول ٤ حى بلوك - باشنجى الاى المرجع سابق ص ١٠٥ .

أما فى لندن فان مسئولية الوزارة قد ظهرت بشكل واضح بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم ، وبدأ رجل الشارع يحتقر المسؤولين ويتهم الحكومة ، وخصوصا جلادستون الذى لم تكن مسؤوليته فى حقيقة الأمر أكبر من مسؤولية غيره . ولقد فقد جلادستون جزء كبيرا من حب الجمور له بسبب سقوط الخرطوم ، وانتهزت الملكة فكتوريا التى كانت تتهمه بالإسراع فى تفريق إمبراطوريتها هذه الفرصة وإتهمته علنا بأنه قد قتل غردون .

وحاول جلادستون الدفاع عن نفسه وإبعاد مسؤولية سقوط الخرطوم عن كاهل الوزارة ، فذكر أن سير جزء من قوات ولسلى بجوار النيل لكى تحتل بربر حسب توجيهات غردون نفسه قد تسبب فى تأخير وصولها . ولقد كان من المستحيل – حتى إذا سارت بسرعة أكبر – معرفة تاريخ محدد قاطع لوصولها للخرطوم ، وذلك بسبب الأحوال المحلية للملاحة فى النيل . وهكذا نرى أن جلادستون قد وضع مسؤولية سقوط الخرطوم على « المستشارين العسكريين » للملكة ، وهم الذين كانوا قد فشلوا فى الاتفاق على إختيار طريق تسير فيه الحملة سواء مع النيل أو من سواكن إلى بربر ، مما تسبب فى تأخير إتخاذ قرار فى الأمر بشكل واضح . وعلى أى حال فان ظروف السودان المناخية فى تلك الفترة من فترات السنة كانت ستعمل حتما على تأخير تنفيذ المشروع . وبالرغم من كل ذلك فان القوات البريطانية قد قامت بتنفيذ الأوامر الصادرة إليها .

أما فى مسألة سقوط مدينة الخرطوم بالذات فان جلادستون قد رفض أن ينسب ذلك إلى إنتهاء وسائل الدفاع ، ورجع فى تلك المسألة إلى ماأشيع عن وقوع خيانة بين رجال الحامية المصرية هادفا بذلك إلى رفع المسؤولية عن كاهل القوات والسلطات البريطانية . وأخيراً فان جلادستون قد أعلن أن المسئولية البريطانية الوحيدة الحقيقية هى حماية مصر نفسها عند الحدود مع عدم التدخل فيما وراء الصحراء الجنوبية[1] .

(1) MORLEY, Sir John; The life of Gladstone. London, 1903. Vol. III. pp. 167-168.

ولقد حاول جلادستون فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥ أن يخلى الحكومة من مسؤوليتها أمام البرلمان ، ولكنه لم ينجح فى دفع مشروع القرار الذى تقدم به المحافظون إلا بـ ٣٠٢ صوتا ضد ٢٧٣ ، أى أن الأغلبية الحكومية قد نقصت إلى ٢٩ صوتا فقط . وعلى أى حال فان سقوط الخرطوم كان هو السبب الأساسى والرئيسى لسقوط وزارة جلادستون الثانية ، وأكبر ممهد لحزب المحافظين الذى تولى الحكم ، للبقاء فى الوزارة مدى عشرين عاما مستمرة تقريبا .

obeikandl.com

محاولة الاحتفاظ بدنقلة

بينما كان اللورد ولسلى فى طريقه لنجدة غردون سنحت فرصة للسير إيفيلين بارنج لكى يظهر هذه الحملة أمام كل من المصريين والانجليز على إنها تخدم مصالح الخديو قبل كل شىء ، ولكى يحاول إحياء مشروع غردون الخاص باقامة « محمية » بريطانية فى الخرطوم وشمال السودان ، أو على الأقل فى مديرية دنقلة ، وخاصة بعد أن رفضت وزارة الخارجية البريطانية الاستفادة من الزبير فى هذا الشأن . فلقد زاره الأمير حسن أخو الخديو فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وعرض عليه أمر تعيينه حاكما عاما فى الخرطوم . ومعنى هذا أن الخديو ووزارته كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بسلطتهم على الخرطوم بعد أن قبلوا تنفيذ النصيحة الإجبارية الانجليزية . وكانت هناك حجج كثيرة ومتضاربة بشأن هذا التعيين ، ولكن السير إيفيلين بارنج لم يجد مانعا من تنفيذ هذه الفكرة ، خصوصا وأن العثور على من يصلح لمثل هذا المنصب لم يكن أمراً هينا . أى أن القنصل العام البريطانى فى القاهرة كان يوافق على أن يكون لمصر إمتداد فى الأقاليم السودانية ، تستطيع بريطانيا أن تستفيد منه مثل إستفادتها من إحتلالها لمصر .

(١) مهمة الامير حسن :

ولقد سألت الحكومة البريطانية اللورد ولسلى رأيه فى هذا الشأن ، ولكن رد القائد العام البريطانى لم يصل إلى لندن إلا بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار . وأجاب ولسلى فى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ معدداً المزايا التى تعود على انجلترا من هذه الفكرة وتنفيذها ، خاصة وأن الأمير كان قد تعلم فى انجلترا . ولقد ذكر ولسلى أنه إذا ماأرسله الخديو لكى يبقى مع مدير دنقلة لمدة شهر فان هذا العمل سيكون له نتيجة طيبة جدا ، إقترح تعيين الأمير

حسن « مندوبا ساميا للخديو لدى القوات البريطانية » ، وهو مايعطيه سلطات جميع المديرين والسلطات المدنية فى السودان ، على أن « يتعهد بتنفيذ جميع الرغبات البريطانية قبل تعيينه فى هذا المنصب »[1] .

وهكذا كان هذا القائد البريطانى فى شمال السودان يرغب فى أن تظل السلطات مركزة فى يديه ، على أن يستفيد من البقاء الشكلى لممثل الخديو معه .

ولم يجد اللورد جرانفيل مانعا من إرسال الأمير حسن إلى دنقلة حسب الشروط التى وضعها كل من السير إيفيلين بارنج واللورد ولسلى ، ولكنه أضاف أنه من اللازم أن يشرح له جيداً ألا يعمل على تقييد الحكومة البريطانية بأى خطة تسعى إلى إعادة السيادة المصرية على السودان[2] . وكان من نتيجة ذلك أن طالب اللورد ولسلى - وهو الذى كان على اتصال دائم بالأمير وبالخديو - بسرعة « إرسال الأمير للسودان لأسباب عسكرية »[3] .

أما الخديو فقد تظاهر فى بداية الأمر بعدائه للفكرة دون أن يعلن أسباب ذلك ، فربما كان يخشى من أن تتهمه أسرته بارساله للسودان للتخلص منه . ولكن الأمر إنتهى بأن وافق الخديو على الفكرة ، وكذلك فعل نوبار . وأما الأمير فانه قد رغب فى فرض شروطه ، فصرح للسير إيفيلين بارنج بأنه لن يسافر إلى السودان قبل أن يصدر أمر تعيينه لمنصب الحاكم العام أو حكمدار السودان . وبالاختصار فانه طالب بأن تركز فى يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية ، وذلك فى كل المديريات والأقاليم السودانية ، مع مايتضمنه ذلك من معنى بقاء السودان تحت حكم مصر . ولكنه أراد أن يترك الباب مفتوحا ، فذكر للسير إيفيلين بارنج فى نهاية مقابلته معه أنه سيسافر على أى حال إلى السودان ، ولكن تعيينه لذلك المنصب سيجعل مهمته أكثر نفعا . ولم تخف

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١١ و ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥
F.O. 141/213. No. 136 and 139.
(٢) جرانفيل إلى بارنج فى ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/220. Tél. No.50 Chiffré
(٣) بارنج إلى جرانفيل فى ١٣ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél. No. 81.

هذه المساومة عن أعين البريطانيين ، وأرادوا الاستفادة منها لبلادهم قبل أى شيء آخر . فشرح القنصل العام البريطانى فى القاهرة للأمير حسن أن جمع السلطات المدنية والعسكرية فى يد اللورد ولسلى أمر ضرورى فى تلك الظروف . وكان ولسلى قد أبرق من شمال السودان يعرب عن أمله فى أن يقبل الأمير حسن منصب « مندوب سمو الخديو » لدى قيادته العامة ، إذ أنه يعتقد أن وجود الأمير فى هذا المنصب سيكون كثير النفع . وأخيراً قبل الأمير رغبة البريطانيين فى الاحتفاظ بحرية العمل فى موضوع سياستهم السودانية ، وتعهد بأن يتبع تعليمات اللورد ولسلى فى جميع الشئون ، خصوصا وأن السير إيفيلين بارنج كان يشك فى حكمة إرساله مالم يذهب بوصفه مندوبا ساميا فقط ، ومالم يعلن رسميا أنه خاضع لأوامره القائد العام البريطانى[1] .

قبل الأمير حسن إذن هذه المهمة بالشكل والشروط التى عرضها اللورد ولسلى ، فترك القاهرة إلى أسيوط يوم ٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، ثم وصل إلى الحدود بعد عشرة أيام .

والحقيقة هى أن هذه المهمة كانت قليلة القيمة ، فلم يكن فى إستطاعة الأمير أن يفعل أى شيء فى السودان ، ولم يسمع أحد عنه حتى فى أقل الأمور أهمية . ذلك أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت بعد قتل غردون تنفيذ توصية اللورد ولسلى الخاصة بالاحتفاظ بالنفوذ البريطانى فى السودان ، وكانت هذه التوصية تقوم على أساس إستمرار إحتلال مديرية دنقلة وشمال السودان ، وإرسال حملة عسكرية إلى سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام ، وذلك للاحتفاظ بهذا الميناء ومحاولة فتح الطريق الموصل منه إلى بربر تمهيدا للاتصال مع حملة اللورد ولسلى فى سيرها نحو الخرطوم . ولكن مصاعب جمة كانت تعترض هذه العملية المركبة ، كما أن تهديد روسيا للأفغان والهند كان واضحا مما عمل على سحب هذه الحملة من سواكن وسحب حملة ولسلى نفسها من دنقلة ، وإنتهى الأمر باخلاء هذه المديرية الأخيرة وتركها للثوار ، مما ألغى كل مبرر للابقاء على مهمة الأمير حسن .

(١) بارنج الى جرانفيل فى ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/218. No. 151. Secret.

(٢) - اقتراح الزبير باشا :

وكان الانجليز قد إتهموا الزبير باشا رحمت بالسعى لإحداث انقلاب فى مصر وفى السودان ، وذلك عن طريق قواته التى أرسلت للخدمة مع الجنرال بيكر فى سواكن ، فنفوه إلى جبل طارق كما ذكرنا . ولكن الزبير كان رجلا يضع نفسه فى خدمة بلاده ، فاقترح من منفاه أن يذهب لزيارة المهدى فى أم درمان ، وأن يعمل معه لمعرفة آرائه ونياته[1] . وكان يعتقد أن مثل هذه المحاولة للمفاوضة مع المهدى قد تؤدى على الأقل إلى نتيجة لا بأس بها ، وهى منع الأنصار من الهجوم على مصر . وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تكون هذه المحاولة نافعة « للمخابرات » وخصوصا إذا ماقام بها أحد الاخصائيين فى شئون السودان .

ولكن كلا من حكومتى لندن والقاهرة كانت ترفض الاعتراف باستيلاء الثوار على مقاليد الأمور فى السودان . وسيسود شعور بالعداء والحقد بينهما وبين السودانيين فى خلال السنوات التالية . وعلى أى حال فان استمرار هذا الموقف كان فى صالح انجلترا ، إذ أنه كان يعطيها حججا لكى تبقى فى مصر بدعوى حمايتها للخديو ، خاصة وأن الثوار السودانيين كانوا يتهمونه بالعمل ضد عرابى ، وباحضار « الكفار » إلى بلاد إسلامية والاحتفاظ بهم فيها . وكان تهديد ثوار السودان للنظام القائم فى مصر فى حقيقة الأمر تهديدا فعليا . وهكذا أخذت الأمور تدور فى حلقة مفرغة ، وعمل البريطانيون على الاحتفاظ بها فى هذا الشكل ، لأنها كانت تخدم مصالحهم . فما أن تسلم السير إيفيلين بارنج إقتراح الزبير حتى أحاله على ولسلى ، عدو الزبير الأول . ولقد رفض ولسلى بطبيعة الحال هذا الاقتراح بشكل يمنع إعادة فتح الموضوع ، فوصف هذه الفكرة بأنها « جنوق مطبق » ، وإدعى أن جماعة الزبير قد فعلت أكثر من غيرها للوصول بالحالة فى السودان إلى ماوصلت إليه[1] .

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٥ مارس سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél, No. 134.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ٦ من مارس سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél. No. 136 Secret.

وانتهت اذن تلك المحاولة للاستعانة بأحد كبار المصريين أو الزعماء المسلمين فى الاحتفاظ بالنفوذ المصرى فى الخرطوم أو شمال السودان ، وإنتهى معها ضمنا ذلك المشروع البريطانى الخاص بإقامة محمية بريطانية فى ذلك الإقليم . وكان السبب المباشر لهذا هو سقوط الخرطوم فى أيدى الثوار ، ومحاولة اللورد ولسلى الاحتفاظ بحرية العمل العسكرية فى ذلك الاقليم ، وماقد يهيىء له ذلك من فرص جديدة للاستفادة منها فى النواحى السياسية فيما بعد .

(٣) - تأمين سواكن :

فى الوقت الذى سقطت فيه الخرطوم كان السودان الشرقى بأكمله ، فيما عدا ميناء سواكن ، تحت سيطرة الثوار بقيادة عثمان دقنه . وكان الطريق من سواكن إلى بربر مقطوعا ومغلقا أمام السلطات والقوات المصرية — الانجليزية .

وكانت أنباء حملة اللورد ولسلى قد وصلت إلى الثوار منذ شهر نوفمبر ، فعمل عثمان دقنه على الاحتفاظ بمعظم قواته حول سواكن ، ولكى يمنع القوات المصرية من الخروج من هذه المدينة ، والاتجاه صوب بربر . وكذلك أرسل بعض قطع المدفعية إلى قائد الثوار فى بربر ، لكى يحاول منع ولسلى من الوصول إلى الخرطوم . وكانت هذه هى المدافع التى أطلق منها الثوار القنابل على بواخر غردون عند وصولها لبربر بقيادة ستيوارت . وقبل نهاية العام صدمت قوات سواكن بموت على بك بخيت وعلى شوجالى رؤساء قبائل بنى عامر والحلاليجة . كانت هاتان القبيلتان قد أدتا خدمات فائقة فى الدفاع عن كسلا ، وكان وجودهما على جانب هذه المدينة وعلى طريق عقيق قد منع الثوار من احتلال أى من هذين المركزين الاستراتيجيين . وكان موت شيخيهما أكبر عامل على حرمان رجال القبيلتين من قيادتهما العسكرية ، وستصبح قواتهما الخارجة قليلة الأهمية بعد ذلك[1] . ومن ناحية أخرى نجد أن سقوط الخرطوم قد وفر كثيراً

(1) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926. pp. 86-87.

من الثوار ووجههم صوب شرق السودان حول سواكن ، وصوب الشمال حول دنقلة ، لمحاولة وقف القوات الأجنبية الزاحفة .

ولم يبق فى إستطاعة اللورد ولسلى أن يبدأ أى عملية عسكرية قبل نهاية فصل الصيف ، ولكنه أراد أن يكسر قوات عثمان دقنه فى شرق السودان قبل أن يقوم بأى هجوم على دنقلة . وكان هذا تأمينا لجناحه الأيسر عند تقدمه جنوبا ، وقد يعادل إنتصار الانجليز فى شرق السودان إستيلاء المهدى على الخرطوم ويخفف من حدة وقعه . وكانت سواكن مفتوحة للقوات البريطانية من جانب البحر ، كما أن إحتلال مواقع طوكر وسنكات كان أمرا سهلا وبضمنه بناء الخط الحديدى فى إتجاه بربر . حقيقة أن ولسلى لم يكن يفكر فى بناء سكة حديدية طولها ٢٥٠ ميلا قبل قيامه بعملية حربية فى الخريف صوب الخرطوم ، ولكنه كان يأمل فى أن يكون البدء فى إنشاء هذا الخط كافيا لكى يقدم للثوار الدليل على أن انجلترا لاترغب فى ترك السودان قبل أن تعيد النظام ، وتقيم حكومة ثابتة فى الخرطوم .

وكانت السيطرة على بلاد الهدندوه تضمن للبريطانيين مواقع تتمتع بمناخ لطيف نوعا ، ويمكن ترك الخيول والجمال فيها لتمضية فصل الصيف .

كما أن هذا الخط الحديدى سيكون له نفوذ سياسى وأهمية إستراتيجية كبيرة ، علاوة على أهميته التجارية . فقد كان من الصعب جدا ومما يكلف كثيرا إرسال قوات للسودان لكى تساعد أى حاكم يقيمه الانجليز فى الخرطوم فى حالة احتياجه إلى معونة خارجية مباشرة ، وذلك لأن الصحراوات كانت تفصل السودان عن العالم الخارجى ، ولذلك فان إنشاء خط للسكة الحديدية سينهى عزلة السودان . وإذا كانت سواكن قد إتصلت مع بربر بخط حديدى منذ بدء الثورة السودانية لما تمكن المهدى من الوصول إلى ماوصل إليه أو لو وصل إليه ولكن فى وقت أطول . هكذا فكر ولسلى الذى كان يرى فى إنشاء هذا الخط ضرورة لإرسال الإمدادات ولسحب المرضى والجرحى عند اللزوم . وستكون سواكن وهى نهاية الخط ، والقاعدة البحرية تحت سيطرة الأسطول البريطانى . وأخيراً فان هذه الفكرة كانت تهدف إلى إظهار العملية الحربية

البريطانية على أنها متينة قوية ، ولايمكن مقاومتها ، أكثر مما لو كانت هذه العمليات لاتستند إلا إلى خط مواصلات واحد يسير مع النيل جنوبا . والحقيقة هى أن ولسلى لم يفعل شيئا أكثر من إقتباس فكرة غردون القديمة الخاصة بالقضاء على المهدية مستندا إلى دنقلة وسواكن ، والقاضية بتجميع القوات فى بربر قبل الهجوم ، ولكنه أظهرها فى ثوب جديد .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الفكرة الموجهة قبل أى شيء ضد قوات عثمان دقنه فى نفس الوقت الذى ستقوم فيه الحملة الأخرى بالهجوم إبتداء من دنقلة . وإتخذت الوزارة البريطانية هذا القرار بعد ١٥ يوما من نزول القوات الإيطالية فى مصوع (٥ فبراير سنة ١٨٨٥) وبعد ١٣ يوما من وصول أنباء سقوط الخرطوم . وكان من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت علاوة على رغبتها فى الانتقام لمقتل غردون - لاترغب فى ترك حرية العمل التامة للايطاليين على سواحل البحر الأحمر ، وإن كانت دور المحفوظات لاتشمل على مايظهر خوف البريطانيين من الأطماع الايطالية فى سواكن بنوع خاص .

وعلى أى حال فقد وقع اللورد هارتنجتون وزير الحربية البريطانية إتفاقا مع شركة لوكاس وأبراد Lucas & Aird فى ١٧ فبراير سنة ١٨٨٥ لبناء خط سكة حديدية من سواكن وفى إتجاه بربر ، وذلك على مراحل تحدد فيما بعد ، وخط آخر فى داخل سواكن نفسها . وفى نفس اليوم أصدر وزير الحربية أمرا بتجميع ١٢,٣٢٠ جنديا بريطانيا فى سواكن ، وذلك فى الفترة بين ٦ و ١٠ من مارس ، وعهد بالقيادة إلى الجنرال السير جيرالد جراهام[1] . وهكذا ظهر جليا أن إنجلترا كانت ترغب فى القيام بعملية مشتركة من النيل ومن سواكن صوب الخرطوم ، مرتكنة فى ذلك على خط سكة حديدية لمداومة الاتصال بالحاكم الجديد الذى ستنصبه فى الخرطوم . ولم يكن فى استطاعة جلادستون أن يذكر فى هذا الوقت أن هذه العملية تنسجم مع كفاح الشعب السودانى

(١) اللورد هارتنجتون إلى الجنرال السير ج . جراهام فى ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ - أنظر :
S.P. Vol. Lxxxix Egypt No. 9. 1885. (c. 4345). No. 9. p. 3.

للحصول على حريته ، كما إدعى من قبل ! ذلك أن العناصر العسكرية فى الوزارة البريطانية كانت قد نجحت فى فرض سياستها على الحكومة ، ولهذا فأنا لانجد أى فرق بين سياسة حزب الأحرار ، سياسة حزب المحافظين فى هذه المسألة . وأصبح الهدف هو الوصول للخرطوم وكانت إنجلترا قد تركت الثورة تقضى على الادارة الخديوية ، ثم فكرت إنجلترا فى مهاجمة الثورة قبل أن تضمد جراحها .

(٤) - الجنرال جراهام فى سواكن :

ماأن وصل الجنرال جراهام إلى سواكن لقيادة القوات البريطانية فى تلك المنطقة حتى تسلم تعليمات وزارة الحربية البريطانية توجهه فيها إلى تنظيم القوات الموضوعة تحت قيادته للعمليات قبل أن يبدأ فصل الصيف الشديد الحرارة ، وأن يعمل على توفير وسائل النقل اللازمة لتحقيق الهدف الأول للحملة ، وهو القضاء على قوات عثمان دقنه . ثم كان على الجنرال بعد ذلك ألا يضيع الوقت فى مهاجمة جميع النقط التى تحتلها قوات الثوار فى شرق السودان وكان عليه أيضا أن يهتم إهتماما جديا بمسألة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر . وفى حالة عدم تمكن اللورد ولسلى من احتلال بربر فى ذلك الصيف ، فلم يكن من الحكمة مد السكة الحديدية من سواكن إلى أبعد من أرياب ، بل كان على الجنرال جراهام أن يخزن فى أرياب جميع المواد اللازمة لبناء الجزء الآخر من الخط الحديدى بين أرياب وبربر وتبلغ مائة ميل وذلك فى إنتظار إستئناف الأشغال بمجرد بدء الفصل المعتدل المناخ وبمجرد استيلاء قوات اللورد ولسلى على بربر . وأخيراً فقد كان الجنرال جراهام تحت قيادة وأوامر الجنرال اللورد ولسلى ، القائد العام ، وعليه أن يتصل به برقيا بطريق مباشر[1] .

وتسلم الجنرال جراهام قيادته فى سواكن فى يوم ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

(١) هارتنجتون إلى جراهام فى ٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق وثيقة رقم ١٦ ص ٩

وكان معسكر الحملة من الاتساع بشكل يساعد الثوار على مهاجمته كل ليلة ، وفى مناطق متعددة منه ، مما منع الرجال من الراحة وتذوق طعم النوم . وكانت قوات عثمان دقنه تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ مقاتل منها ألف فى هاشين . و ٧,٠٠٠ فى تماى ، وهو مركز القيادة ، بينما بقيت وحدة أخرى فى طوكر للدفاع عنها . وهكذا نرى أن قوات الثوار كانت مركزة على طول خط يمتد من هندوب إلى هاشين إلى تماى . ولما كانت القوات الموجودة فى هاشين تهدد تقدم البريطانيين صوب تماى ، وهى هدف الحملة ، فان الجنرال جراهام قد صمم على أن يقوم بعملية استكشاف صوب هاشين . ولقد تحركت القوات البريطانية من سواكن فى صبيحة يوم ٢٠ مارس مما إضطر قوات الثوار إلى التقهقر أمام تقدمها ، محافظة بذلك على مسافة كيلو مترين بينها وبين البريطانيين . ولقد تمكن البريطانيون من بناء زريبة ، وتركوا فيها إحدى الكتائب وأربعة مدافع ، بينما عادت بقية القوات إلى سواكن ، وكانت هذه الزريبة تتحكم فى وادى هاشين ، مما يساعد على حماية الجناح الأيمن لقوات جراهام وخط المواصلات اللازم للعمليات المقبلة مع تماى . وفى صبيحة يوم ١٢ مارس خرج البريطانيون فى قوة تبلغ لوائين تؤيدهما مدافع « جاردنر » الرشاشة وذلك لبناء ثلاث زرائب ، إحداها تكفى لحماية ألفى جمل ، والآخرين إلى جانبيها وكل منها لأجل كتيبة . وبدأ العمل عند توفريك ، على بعد ستة أميال من الزريبة الأولى ، وقام به أحد اللواءات بينما قام الآخر بحماية الجمال ودواب الحمل . ولقد هاجم الثوار إحدى الزرائب فى وقت العصر وقبل أن يتم العمل ثم بدءوا فى مهاجمة الزريبة الثانية ، ولكن نيران المدافع الرشاشة كانت قد أعدت لاستقبالهم ، وإضطرتهم إلى الانسحاب[1] . ولم تستمر هذه المعركة فى حقيقة الأمر أكثر من عشرين دقيقة إنتهت بتكبيد الثوار خسارة تصل إلى ألف قتيل ، بينما كانت خسارة البريطانيين جسيمة جدا فى الجمال والخيول ودواب النقل . ولقد أثبتت هذه المعركة أهمية إستخدام المدافع الرشاشة فى العمليات الحربية فى السودان ، وكانت هى أهم معركة يخوضها

JACKSON, H.C; Osman Digna. London. 1926. pp. 94-97.

بريطانيون فى شرق السودان . ولقد تمكن الانجليز من بناء الزرائب ، ولم يقم الثوار بمهاجمتها بل إنهم إضطروا إلى سحب قبائلهم من تماى

وحاولت القوات البريطانية الاستيلاء على تماى فى أول إبريل ، ولكن الثوار قاوموها مقاومة باسلة ، وإضطروها إلى الرجوع إلى زرائبها ، فأصدر جراهام أمره بوقف العمل فى إنشاء السكة الحديدية حتى يضع كل قوته فى المعركة . وفى اليوم التالى خرجت القوة البريطانية فى شكل مربع ، وصعد الجنرال جراهام فى أحد المناطيد للاستكشاف ، ولم يكن عدد الثوار كبيراً ، مما سمح لتلك القوة البريطانية (٦,٣٠٠ جندى) باحتلال القرية والسيطرة على الخور المجاور دون أن تلقى مقاومة تذكر . وتقهقر الثوار إلى داخل التلال ، وأرادوا استدراج البريطانيين وراءهم فى هذه الأرض الصعبة وإبعادهم عن قاعدة عملياتهم ولكن جراهام رأى خطورة إبتعاده كثيراً عن قاعدته . وعلى أى حال فان جراهام قد احتل « هدوب » فى يوم ٨ أبريل حتى يهيمن منها على الطريق الذى قد يستخدمه الثوار فى الرجوع لمهاجمة سواكن نفسها .

ولقد إبتعد كل خطر عن سواكن بعد معركة توفريك واحتلال تماى وهدوب ، وأصبح فى مقدور جراهام أن يبدأ فى تنفيذ الجزء الثانى من تعليماته ، وهو بناء الخط الحديدى فى إتجاه بربر ، فبدأ محادثاته مع رجال القبائل المجاورة لكى يكسب ودهم ومعاونتهم اللازمة لضمان سلامة الخط بعد بنائه وكان هؤلاء الأهالى فى حالة بؤس إقتصادى لا يحسدون عليه فاقترح عليهم جراهام إعطاءهم بعض الإعانات لكى يكسبهم إلى جانب السلطات المصرية « البريطانية » . ثم اقترح على لندن بعد ذلك فى ١٢ إبريل أن يؤكد لهؤلاء الأهالى أنهم يستطيعون دائما أن يطلبوا المعونة البريطانية التى ستضمنها بقاء القوات البريطانية بشكل دائم فى سواكن . ولكن اللورد ولسلى تسلم بعد ثلاثة أيام أمراً بوقف إنشاء خط السكة الحديدية . ولقد كان من الضرورى لبريطانيا أن تحتفظ بسواكن ولكن الوزارة لم تسمح لجراهام بأن يعطى مثل هذا التعهد لرجال القبائل بشكل قد يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية .

الإخـــلاء التـام

كان السير إيفيلين بارنج قد كتب خطابا شخصيا إلى اللورد جرانفيل فى أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨٥ يطلب فيه من الحكومة البريطانية تقرير سياسة خاصة محددة فى السودان ، وينصح فيه بعدم إقامة أى نوع من الحكومة فى السودان فى ذلك الوقت . ولقد ساعد هذا الخطاب على أن تفكر الوزارة البريطانية فى المسألة السودانية فى داخل محيط السياسة العامة البريطانية .

(١) – انسحاب حملة جراهام :

كان الموقف على حدود الهند ينذر بالحرب ، ولم يخف الروس نيتهم فى الهجوم على أفغانستان . وإن هجوما روسيا على الهند ، مصحوبا بثورة القوات المسلحة فى هذه البلاد الأخيرة ، سينتهى بلا شك إلى أن تفقد بريطانيا سيطرتها على تلك الإمبراطورية . ولذلك فقد كان من الصواب أن تتخلى بريطانيا عن مواصلة حملتها ضد الخرطوم ، وأن تعمل على سحب قواتها إلى مصر نفسها . وكان هذا هو السبب الذى دفع اللورد هارتنجتون إلى إرسال برقيته إلى اللورد ولسلى فى ١٣ إبريل ، يطلب منه فيها بحث الإجراءات اللازمة لسحب القوات من السودان فى أقرب وقت ممكن . وكان من الطبيعى أن يوقف تقدم القوات البريطانية الزاحفة من سواكن فى نفس الوقت .

ولكن ولسلى طلب إلى حكومته أن تحيطه علما بنياتها ، وخصوصا فى مسألة دنقلة ووادى حلفا وكروسكو وأسوان ، مدعيا أنه لا يعرف أى واحدة من هذه النقط الاستراتيجية ستصبح نقطة الحدود فى حالة سحب جميع القوات من السودان ، وطلب الاذن بالاحتفاظ بوادى حلفا وكروسكو بصفتها نقط أمامية ، وطلب وضع لواء من الجنود كحامية فى أسوان ، وأوصى بمراقبة النيل ببواخر مسلحة ومجهزة برجال من البحرية البريطانية أمام الشلال

الأول وخلفه ، وبضرورة نشر بلاغ رسمى من لندن يشرح أن الحكومة البريطانية مصممة كل التصميم على إبقاء حامياتها فى مصر ، وذلك فى نفس الوقت الذى يذاع فيه خبر الانسحاب ، ولضمان سلامة القوات التى ستنسحب لمصر[1] .

ولم يكن لدى ولسلى إلى الجنوب من أسوان إلا ٧,٥٠٠ جندى بريطانى محارب ، وكان من الضرورى أن يحتفظ فى حالة الاخلاء بـ ٢,٥٠٠ جندى على الحدود ، مما لا يوفر للإمبراطورية إلا ٥,٠٠٠ جندى فقط للخدمة فى الميادين الأخرى . ثم إن الانسحاب من دنقلة سيعطى هذا الإقليم للثوار ، ويضمن لهم إنضمام العبابدة والقبائل الأخرى التى كانت تسكن بالقرب من الحدود ، والتى كانت لا تزال تتردد بين الولاء للمهدى وكان بقاء البريطانيين فى دنقلة يهدد الثوار لدرجة ما ، ويحول بينهم وبين التوسع فى ناحية الشمال ، ويشجع خصومهم على الاستمرار فى مناوأتهم . وكان وجود البريطانيين فى دنقلة يسهل عليهم أمر الزحف فى السودان ، خصوصا إذا ما سنحت الفرصة ، أو فى حالة إختفاء المهدى من مسرح السياسة . ولذلك فان ولسلى أوصى بالاحتفاظ بدنقلة لأنها تتفق مع « الكرامة الوطنية » البريطانية ، وتتمشى مع السياسة البريطانية فى مصر ، وان كان قد قبل جلاء قوات جراهام عن سواكن إذا لزم الأمر . وشدد فى توصيته بالاحتفاظ بمديرية دنقلة لكى يمنع الثورة من الوصول لمصر ، ولكى يضمن ولاء القبائل المجاورة للحدود ، ويمنع قيام الاضطرابات والثورات المحلية المتفرقة ، التى قد تنتج عن إخلاء السودان ، وتضطر بريطانيا إلى زيادة حامياتها البريطانية فى مصر ، وإلى إحتلال المدن الكبيرة فى الصعيد إحتلالا عسكريا[1] .

شرح ولسلى لحكومته أنه من وجهة النظر المالية والعسكرية وفيما يتعلق برفاهية مصر نفسها ، يجب حصر إزدياد قوى المهدى بهزيمته عند الخرطوم ،

---

(١) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٤ من ابريل سنة ١٨٨٥ .
S.P. Vol, Lxxxix. Egypt. No. 13. (1885) (c. 4392). No. 29. p. 22.

(١) ولسلى الى هارتنجتون فى ١٥ من ابريل سنة ١٨٨٥ المرجع السابق - وثيقة رقم ٣٢ ص ٢٣

وليس بمجرد إتباع سياسة دفاعية بحتة عند الحدود فى أسوان أو وادى حلفا . وكانت معظم الاستعدادات لهذا الزحف قد تمت ، ومعظم المصاريف اللازمة قد أنفقت بالفعل . وأرسل ولسلى من مصر بهذا التحذير إلى لندن : « إذا تركنا دنقلة فان أحوال هذه المنطقة ستصبح مماثلة لأحوال الخرطوم الحاضرة . سيكون هذا هو ما جلبناه على حليفنا الخديو فى إحدى مديرياته الرئيسية ، وكل ما جلبناه على هذه المديرية نفسها . لقد وجدناها فى حالة سلم وأمن – نسبيا – وسنتركها فريسة للنهب والقتل »[٢] .

ولكن حكومة لندن لم تكن تفكر إلا فى تجميع جميع الموارد العسكرية للامبراطورية ووضعها فى خدمة استعمارها فى الهند . وكانت ترغب فى أن تتحاشى كل عمل قد يؤدى حتى إلى رد فعل معاد ، مثل تنظيم أسطول من السفن الصغيرة على النيل ، أو بناء خط السكة الحديدية فى وادى حلفا . وبطبيعة الحال كانت حكومة لندن تحتفظ لنفسها بكل حرية للعمل فى المستقبل . أما فيما يخص سواكن فان البرقية التالية تلخص موقف هذه الحكومة تلخيصا عاما : « يجب وقف مد خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر مع وقف العمليات الفعلية على النيل ولكن نظراً لضرورة الاحتفاظ بسواكن فى الوقت الحاضر فقد يكون من الضرورى إحتلال محطة أو محطات قريبة منها ، ويجب إستشارة السلطات العسكرية فى هذا الشأن ، وكذلك فى أمر إختيار نقطة معينة تصبح نهاية خط السكة الحديدية . وستبحث فيما بعد مسألة الخط الحديدى الذى سيبنى فى المستقبل . وستحتفظ الحكومة بحامياتها فى مصر للدفاع عن الحدود[١] » . وهكذا نرى أو وزارة جلادستون قد عادت وقررت الانسحاب من السودان وتحديد الحدود الجنوبية لمصر عند خط ستقف عنده لمدة إثنى عشر عاما . وفى يوم ٢١ من أبريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية رسميا فى كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات أنه ليس لديها أى نية

---

(٢) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٦ من أبريل سنة ١٨٨٥ – المرجع السابق – وثيقة رقم ٥٢ ص ٣٥

(١) هارتنجتون الى ولسلى فى ٢٠ من أبريل سنة ١٨٨٥ – المرجع السابق – وثيقة رقم ٤٠ ص ٢٥

للزحف على الخرطوم أو للقيام بأية عملية هجومية أخرى فى السودان وأن اللورد ولسلى قد تسلم الأوامر الخاصة بذلك فى أسرع وقت ممكن

وذهب ولسلى إلى سواكن لدراسة الحالة ، وحاول الاحتفاظ بقواته فى دنقلة إلى أطول وقت ممكن . وكان الجنرال جراهام يطالب من سواكن بضرورة السماح له بالقضاء على قوات عثمان دقنه قبل إنسحاب حملته من شرق السودان . ولقد تلكأ الجنرال بولر Buller الذى خلف ولسلى فى قيادة قوات دنقلة بعد سفره إلى سواكن ، فى ترحيل الجنود للشمال ، وإنتهزت السلطات البريطانية هذا التلكؤ وإدعت أن النية كانت متجهة إلى الاحتفاظ باحتلال دنقلة. وكان السير إيفيلين بارنج يتفق فى هذه المسألة مع الجنرال تشالز ويلسون والميجر كتشنر ، فادعى أن إخلاء دنقلة لن يوفر الا عددا بسيطا من الجنود البريطانيين ، وذلك بسبب ضرورة الاحتفاظ بقوة للدفاع عن الحدود بشكل دائم ، وبسبب ضرورة زيادة عدد جنود الحاميات البريطانية فى مصر . وأشار إلى أن التقارير الآتية من الصعيد مثيرة للقلق ، وطلب إلى حكومة لندن أن تعيد النظر فى هذا الجزء الخاص من سياستها ، وأوصاها بترك القوات البريطانية فى دنقلة لمدة ستة أشهر أو حتى إلى نهاية العام . ولقد عزز السير إيفيلين بارنج فكرة ويلسون الخاصة باعطاء إقليم دنقلة لعبد القادر حلمى باشا والإسراع فى تنظيم قوات من الجنود السود وسحب القوات المصرية منه فى أقرب وقت ممكن[1] . وهكذا كانت هذه الفكرة تهدف إلى إخراج الجنود المصريين ، وإبدالهم بجنود سودانيين ، تحت إمرة عبد القادر حلمى الذى سيحكم هذا الاقليم باسم الخديو ، ولكن تحت الرقابة المباشرة للسلطات البريطانية فى القاهرة ، فكرة فى ثوب جديد ، وإن كانت تدور فى رأس السلطات البريطانية فى القاهرة منذ زمن .

وعلى أى حال فان أمر جلاء قوات جراهام عن سواكن قد أصبح مقرراً ، وترك معظم الجنود البريطانيين هذا الميناء قبل نهاية شهر مايو تاركين فيها الوحدات الهندية . وهكذا تركت الحملة البريطانية الثانية فى شرق السودان

---

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٣ من مايو سنة ١٨٨٥ F.O. 141/214. No. 378.

هذا الاقليم بعد أن بلغت تكاليفها أكثر من ٧٥٠ ألف جنيه إسترليني أنفقت دون الحصول على أية نتيجة ، وكان البريطانيون قد نجحوا فى قتل بضعة مئات من الثوار فى هذا الاقليم ، ولكنهم لم ينجحوا فى القضاء على قوات عثمان دقنه ، وظل الطريق إلى بربر مقطوعا ومقفلا ، وأوقف العمل فى إنشاء الخط الحديدى . ولقد عاد عثمان دقنه إلى تمای وبعد أن ترك حامية صغيرة على هاشين رجع إلى كسلا قرب نهاية العام ، وأصبح يسيطر على كل السودان الشرق ، فيما عدا ميناء سواكن .

(٢) - اخلاء دنقلة :

بينما كان اللورد ولسلى فى سواكن طلبت وزارة الخارجية البريطانية وهى التى كانت ترغب دائما فى الاحتفاظ بالجزء الذى تم إنشاؤه من السكة الحديدية من سواكن لعملية أخرى مقبلة - من السير إيفيلين بارنج أن يسأل حكومة القاهرة عن « إمكان إقامة إدارة فى جزء من مديرية دنقلة »[1] . ولكن بارنج لم يكن يرغب فى إدخال مصر فى هذه المسألة بطريق مباشر ، فذكر أن أمله فى إنشاء إدارة ثابتة الأركان فى هذه المنطقة ضعيفا ، مادامت الحكومة البريطانية ترفض ترك القوات اللازمة فيها ريثما يتم إنشاء قوات وطنية تقوم بالدفاع عن هذه الادارة وأصر السير إيفيلين بارنج على أن مسألة إقامة إدارة فى منطقة دنقلة هى مسألة عسكرية ، أى أنه كان يسعى إلى ترك هذه المنطقة تحت سلطة القوات العسكرية البريطانية حتى يبعد إحتمال العود بها إلى مصر أو حتى الاستعانة باحدى الشخصيات المصرية فى هذا المشروع ، مالم تكن هذه الشخصية ستارا تعمل تحت إمرة السلطات العسكرية البريطانية المباشرة ، وبطريقة مستقلة عن الحكومة الخديوية فى مصر نفسها . ولقد أظهر ولسلى أنه يمكن الاحتفاظ بمديرية دنقلة عن طريق مد السكة الحديدية حتى حنك ، وإقامة قوة عسكرية بريطانية فيها مؤيدة بقوات مصرية فى وادى حلفا ، وتعتمد على أربع بواخر مسلحة فى النيل ، ووحدات من الجنود السود .

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ٩ من مايو سنة ١٨٨٥ F.O. 141/220. Tél. No. 135.

ثم تشاور السير إيفيلين بارنج مع نوبار وعبد القادر حلمى والكولونيل واطسون ثم كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية « إننا متفقون فى الرأى على أن محاولة إقامة حكومة فى دنقلة ستكون عديمة القيمة فى حالة ما إذا حلت القوات البريطانية فى الحال » وأشار إلى أن السلطات المصرية لم تكن قد وافقت على قرار انجلترا الخاص بسحب قواتها من دنقلة . ذلك أن نوبار باشا كان قد طلب من السير إيفيلين بارنج أن يرسل نداء أخيرا باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية ، وذلك لكى تؤجل جلاء القوات البريطانية عن دنقلة لمدة ستة أشهر ، وأن تترك لها بهذه الطريقة الوقت اللازم لإقامة حكومة محلية . وكان نوبار باشا يخشى من أن يؤثر جلاء القوات البريطانية عن دنقلة فى الحالة فى مصر نفسها ، وخصوصا فى مديريات الصعيد . وكان يعرف أنه سيضطر فى حالة اضطراب الأمن والنظام إلى أن يستنجد بالحكومة البريطانية .

ولكن وزارة حزب الأحرار كانت تعيش آخر أيامها فى الحكم فأصدرت أمرها باخلاء دنقلة . ثم جاءت وزارة المحافظين وأعلنت أن أحداً لن يتحدث عن الجلاء عن مصر قبل أن تقوم بريطانيا بالمهمة الموكول بها اليها هناك . وأراد اللورد ولسلى الاستفادة من وصول المحافظين إلى الحكم للاحتفاظ باحتلال مديرية دنقلة ، بل وبرسم سياسة الهجوم على الخرطوم من جديد . فذكر فى ٢٧ يونيو أنه ليست هناك قوة حدود تستطيع وقف المهدية خارج حدود مصر ، وأن على بريطانيا أن تقضى على المهدى إذا كانت لا تريد أن يقضى هو على قوتها فى مصر . وكان يرى أن الزحف فى وقت الخريف على الخرطوم وإذاقة قوات المهديين طعم الهزيمة فى بلادهم ، سيعمل على تقصير عمر إمبراطوريتهم . وكانت هذه العملية بسيطة ونتيجتها مضمونة فى رأى ولسلى[1] .

ولكن الوزارة البريطانية الجديدة لم تشارك ولسلى فى قبول هذه الفكرة ، وإرسال حملة ضد الخرطوم ، ولكنها أظهرت رغبتها فى الاحتفاظ بمديرية دنقلة

---

(١) ولسلى إلى وزير الحربية فى ٢٧ من يونيو سنة ١٨٨٥
S.P. Vol, XLVI (84-85). ARMY. (c. 4472). No. 3. pp. 3-4.

واستمرار إحتلالها ، فطلبت من ولسلى إبقاء جنوده هناك وإرسال تقرير عن القوات اللازمة لمثل هذا الاحتلال . ولكن بولر كتب من الحدود يظهر خوفه من عدم تمكنه من العثور على القمح والمواد الغذائية للجنود فى دنقلة ، وطلب السماح له بالانسحاب إلى عكاشة والعودة إلى إحتلال دنقلة بعد وصول التموينات اللازمة . وكان إعادة إحتلال دنقلة أمراً سهلا ولكنه كان يتطلب حملة جديدة على أى حال . ولذلك فإن ولسلى قد إقترح إرسال كتائب جديدة لاحتلال دنقلة ، تأخذ مكان الكتائب الموجودة فيها والتى ستحضر إلى مصر للراحة . ولكن الجنرال بولر أشار إلى عدم إمكان الاحتفاظ بدنقلة بالجنود الوطنيين الموجودين هناك ، مما إضطر وزارة المحافظين إلى تقرير وتأكيد أمر الانسحاب ، الذى أعطته الوزارة السابقة لها . وأصبح من الضرورى أن يستمر هذا الانسحاب إلى النقطة التى يحكم اللورد ولسلى بأنها الأصلح للدفاع عن مصر . ولكن حكومة لندن رفضت التخلى عن خط السكة الحديدية ، وأظهرت رغبتها فى مده .

وهكذا نرى أن آخر القوات البريطانية فى دنقلة قد أخلتها فى يوم ٥ من يوليو سنة ١٨٨٥ ، وعادت بكل ما إستطاعت أن تعود به من سفن وتموين . وتمت هذه الخطة الخاصة بالتقهقر طبقا لترتيبات الحكومة البريطانية حتى المواقع الدفاعية القريبة من السكة الحديدية عند وادى حلفا . وكان على اللورد ولسلى نفسه أن يترك مصر إلى انجلترا .

ولقد إنتشرت الأخبار فى منتصف شهر يوليو عن موت الإمام المهدى ، ثم تأكدت ، وخلفه عبد الله التعايشى ، وكان مشهورا بنشاطه ، ورأى البريطانيون أنه سيتمكن من المحافظة على الدولة المهدية . وكانت فرصة موت الإمام المهدى تشجع بريطانيا على التفكير فى معاودة الهجوم . ولكن جلاء قواتها عن السودان من ناحية ، والخوف من مهاجمة الثورة من ناحية أخرى ، أجبرا بريطانيا على التريث .

(٣) - فقد كسلا :

بقيت تسوية مسألة الحاميات المصرية الموجودة بين مصوع والخرطوم ، بعد جلاء القوات البريطانية عن سواكن وعن دنقلة .

وكانت الحكومة البريطانية قد وقعت فى بداية شهر يونيو سنة ١٨٨٤ على معاهدة مع ملك الحبشة تسمح له فيها بحرية المرور من مصوع ، وتعطيه إقليم بوغوص ، ولقد وعد ملك الحبشة فى نظير ذلك بنجدة الحاميات المصرية الموجودة فى إقليم كسلا وإنقاذها[١] . وكانت الأوامر التى أصدرتها سلطات القاهرة لقائد الحدود الحبشية مطابقة للمعاهدة ، فكان على المصريين قبل ترك معسكراتهم أن يسلموا الأبنية الحكومية للاحباش ، أو ينسفوها فى حالة عدم وجود قوات حبشية ، منعا من وقوعها فى أيدى الثوار . وكانت سلطات القاهرة تخشى من أن يقوم عدد من جنودها ، وخصوصا من كان منهم من أبناء الإقليم أو من المتزوجين بنساء من الاقليم ، برفض الانسحاب أو رفض إعطاء أسلحتهم للأحباش ، فاختارت ماسون بك - وكيل محافظة مصوع - وأعطته كل السلطات اللازمة لإغراء الجنود على الانسحاب ، وتنفيذ الأمر الخاص بتسليم أسلحتهم للاحباش ، حتى ولو إقتضى الأمر الاتفاق مع رؤساء الأحباش بهذا الخصوص[٢] .

ولقد أظهر يوحنا الرابع ملك الحبشة رغبته فى خلال شهر نوفمبر فى إرسال حملة كسلا ، وفى إنقاذ القلابات ، وطلب حضور أحد الضباط المصريين للتفاوض معه ، وجاءت الأخبار تدل على أن حامية كسلا قد أصبحت فى موقف يأس ، ورغما عن ذلك فان ملك الحبشة لم يفعل أى شىء أكثر من إعلان نيته لانقاذ هذه الحاميات ، ولكنه بقى ساكتا منتظرا سير الحوادث وتطورها فى السودان .

وسقطت الخرطوم كما نعرف فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ فى أيدى الثوار ،

---

(١) أنظر الفصل الثانى والثلاثون . ص ص . ٥١٤ - ٥١٨

(٢) انجرتون إلى جرانفيل فى ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤ F.O. 141/194. No. 708.

وفى أول فبراير حضرت السفن الايطالية محملة بالجنود أمام مصوع . ولقد إعتقد الكولونيل شير مسيد ، حاكم سواحل البحر الأحمر ، أن الاحتلال الإيطالى لمصوع سيعطى فرصا جديدة لكل من العرب والأحباش فى شرق السودان ، ولكن السير إيفيلين بارنج أبلغه بأن جزءاً من قوات ولسلى قد تصل إلى سواكن ، ولكن ليست هناك أى حملة مصرية أو إنجليزية ذاهبة إلى كسلا ، التى كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين .

ثم بدأ تموين كسلا فى النقصان وحاول بعض الانجليز الاستفادة من وجود الايطاليين فى مصوع لإنقاذ حامية كسلا ، ولكنها لم تكن سياسة رشيدة أو فى صالح انجلترا . وعلى أى حال ، فقد تمكنت حامية أماديب من الانسحاب ، وسافر بعض جنودها إلى السويس وصار رفت الباقين محليا ، وتم إخلاء القلابات فى ظروف حسنة ، إذ أن الصاغ سعد أفندى قد تمكن بالخروج بجنوده وأحضر معه ألف شخص من الأهالى ، علاوة على النساء والأطفال ، وإتجه بهم صوب البحر . ولكن النفوس كانت قلقة بالنسبة لما يحدث فى كسلا .

ولقد إقترح شيرمسيد إعطاء مساعدات للحبشة ، تشجيعا لها على إنقاذ حامية كسلا ، وأوصى باعطائها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وكمية من الأسلحة لحضها على القيام بهذه العملية[1] . ثم وصل ماركو بولو بك ، وكيل محافظة مصوع ، فى يوم ١١ أغسطس إلى سمره لكى يطلب من الرأس علولا نجدة حامية كسلا طبقا للمعاهدة المعقودة فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مع مصر وإنجلترا ، وذكر له أن الحكومة الخديوية مستعدة لإعطائه أى مساعدة يطلبها فى هذا السبيل ، ثم أعطاه مبلغا من المال ، وطلب من عزت بك محافظ مصوع إرسال ألف بندقية رمنجتون و ٤٠,٠٠٠ ريال للرأس الحبشى[2] ولكن ماأن وصل هذا الموظف

(١) ايجرتون إلى سالسبرى فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél, No. 376.

(٢) خطاب ماركو بولو بك الى الكولونيل شيرمسيد - أسمرة فى ١٢ أغسطس ١٨٨٥ ملحق بتقرير ايجرتون الى سالسبرى فى أول سبتمبر سنة ١٨٨٥ F.O. 141/215 No. 621.

إلى سواكن حتى أعلن سقوط كسلا فى أيدى الثوار .

وكان الأهالى قد أتوا فى أثناء فترة الحصار على مالديهم من مواد التموين ومن الحيوانات ، حتى الكلاب ، وأكلوا العشب فى الأيام الأخيرة . ثم وصل بعض مشايخ من الخرطوم وأخذوا يتفاوضون مع المدير ولقد قطع المدير هذه المفاوضات نتيجة وصول أخبار عن قرب وصول الرأس علولا . ولكن سرعان ماإنتشرت أخبار إبتعاد الأحباش عن كسلا ، فاضطر المدير إلى تسليم المدينة للثوار .

ودخل عثمان دقنه مدينة كسلا وحيته المدفعية بوصفه الحاكم العام وقائد قوات الثوار فى شرق السودان . ولكنه ترك المدينة بعد أيام على رأس رجاله متجها صوب كوفيت حيث وقعت موقعة حاسمة بينهم وبين الأحباش . وأخبار هذه الموقعة وتفصيلاتها غير ثابتة ومتضاربة . والحقيقة هى أن الخسارة كانت فادحة على الطرفين ، ولكن المعركة قد إنتهت على أى حال برجوع الرأس علولا إلى أسمرة ، وهكذا أصبح شرق السودان كله تحت سيطرة عثمان دقنه[1] .

وهكذا انتهت صفحة خاصة من تاريخ السودان الذى أصبح مهديا بينما ظلت مصر – رغم كونها جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية – تئن تحت الاحتلال البريطانى وستكون المهدية هى الحجة الأولى التى ستتذرع بها انجلترا أمام الدول العظمى لتبرير مد إقامة حامياتها على ضفاف النيل . ولكن وجود البريطانيين فى مصر كان لا يستند إلى أى سند قانونى وكان يتعارض مع مبدأ سلامة أراضى الدولة العثمانية ، ومع المعاهدات الدولية التى كفلته . وأخيراً فان وصول المحافظين إلى الحكم مع اللورد سالسبرى فى يونيو سنة ١٨٨٥ لم يغير شيئا من عناصر السياسة البريطانية فى السودان ، فواصلوا إدعاءاتهم كسابقيهم من رجال حزب الأحرار بأنهم يدافعون عن إمبراطورية السلطان المهددة .

---

١١) مذكرة شرمسيد ملحقة بتقرير ايجرتون الى سالسبرى فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٥
F.O. 141/219. No. 793.

ولكنهم سيسعون إلى الحصول على إعتراف رسمى من الدول باقامتهم فى مصر ، وبدخول السودان فى منطقة نفوذهم ، وهى صفحة أخرى من تاريخ السودان وتاريخ مصر الافريقيـــة .

تم بحمد الله

obeikandl.com

obeikandl.com

ثبت المصادر والمراجع

اولا – المصادر

١ – محفوظات وزارة الخارجية البريطانية F. O.

٢ – محفوظات وزارة الحربية البريطانية W. O.

٣ – محفوظات الأميرالية البريطانية .

وكلها موجودة فى دار المحفوظات العامة فى لندن .

٤ – محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية A. E.

٥ – محفوظات وزارة فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) F. O. M.

٦ – محفوظات وزارة إفريقية الإيطالية (المستعمرات سابقا) A. I.

٧ – المحفوظات التاريخية المصرية – عابدين .

ثانيا – المطبوعات الرسمية

S. P. State papers. (C.....) الكتب الزرقاء الانجليزية .

الكتب الخضراء الإيطالية .

محاضر مجلس النواب الإيطالى .

الكتب الصفراء الفرنسية .

ثالثا كتب مراجع هامة عن السودان

HILL, R. L. ; A Bibliography of the Anglo-Egyptian Sudan from the earliest times to 1937. London, 1939.

IBRAHIM HILMY (Prince) ; The literature of Egypt and the Soudan from the earliest times to the year 1885 inclusive. London, 1886-1888. (2 Vols).

MAUNIER, René; Bibliog aphie économique, juridique, et sociale de l'Egypte moderne (1798-1916). Le Cairo, 1918.

رابعا – بعض المراجع العامة

إبراهيم فورى : السودان بين يدى غردون وكتشنر . جزءان . (١٣١٩ هـ)

أحمد عرابى . كشف الستار عن سر الأسرار .. الجزء الأول (١٩٣٢)
إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ثلاث أجزاء (١٣١٢ هـ)
أمين سامى : تقويم النيل . الجزء الثالث . فى ثلاث مجلدات (١٩٣٦)
بنولا بك : كتاب مصر والجغرافيا .. تعريب أحمد زكى (١٨٩٢)
توفيق أحمد البكرى : مهدى الله . (١٩٤٤)
جبرائيل حداد : تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨) .
د . جلال يحيى : الثورة المهدية وأصول السياسة البريطانية فى السودان . النهضة (المكتبة التاريخية) ١٩٥٩ .
د . جلال يحيى : التنافس الدولى فى بلاد الصومال . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
د . جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
د . جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية . القاهرة ، المكتبة الإفريقية ، ١٩٦٠ .
سعد الدين الزبير : الزبير رجل السودان (١٩٥٢) .
عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على .
عصر إسماعيل (جزءان) .
الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى .
مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال .
عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية فى حرب المكسيك (١٩٣٣) .
الجيش المصرى فى الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (١٩٣٦) .
تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ - ١٨٨٩) ثلاث أجزاء (١٩٣٧) .
محمد أحمد الجابرى : فى شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . ١٩٤٧ .
د . محمد صبرى : مصر فى إفريقية الشرقية - هرر ، زيلع وبربرة . ١٩٣٩
الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . ١٩٤٨ .
د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان . ١٩٤٧ .

مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر (١٨٢٠ - ١٨٩٩) - القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .

محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه . ١٩٤٧ .

محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر (١٣١٢ هـ) .

مكى شبيكه : السودان فى قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ . (١٩٤٧) .

نعوم شقير : تاريخ السودان الحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء (١٩٠٣) .

obeikandl.com

خامسا بعض المراجع الأوربية

ALFORD, HENRY S.L. and SWCRD, W. Dennistoun, the Egyptian Soudan, its loss and recovery. London, 1898.

ALLEN, B. M. Gordon and the Sudan. London, 1931.

ALTIMARE, Arnoldo Nicoletti, Da Assab a Cassala. (Riv. Mil. ital) Roma, 1895.

BIOVES, Achille, Français et Anglais en Egypte 1881-1882. Paris, 1910.

BLUNT, W. S., Secret history of the British occupation of Egypt. London, 1907.

BONOLA, F., Les Explorations Italiennes dans les pays des Somalis. (Bull. de ... Géographie). Le Caire, 1896.

BORELLI, Octave Bey, Le chute de khartoum, 26 Janvier 1885. Paris, 1893.

BORELLI, Octave Bey, Choses politiques d'Egypte. 1883-1895. Paris, (s.d).

BRITISH Somaliland and Socotra. London, 1920.

BURNS, Elinor, British Imperialism in Egypt. London, 1928.

BURTON, Cap. Sir Richard F., First footsteps in East Africa, or an exploration of Harrar. London, 1894. (2 Vols).

CAGNASSI, E., I nostri erroni, tredici anni in Eritrea. Torine, 1898.

CAROSELLI, Francesco Saverio, Ferro e fuocco in Somalia. Roma, 1931.

CECCHI, Antonio, Spedizione italiano nell'Africa Equatoriale de Zeila alle frontiere del Caffa.
Roma, 1886-87. (3 Vols).

CESARI, Cesari, Come e perche andemmo a Massaua.
Torino, 1888.

CHIALA, Luigi, Da Assab al Mareb, storia documentata sulla politica italiana nell'Eritrea. Roma, 1891.

CHIESI, Gustavo, La colonizione Europa nell'Est Africa. Roma, 1909.

CHURCHILL, Winston S., The River War. London, 1949.

COLVIN, Sir Auckland, The making of modern Egypt. London, 1906.

CONFERENZA MESSEDAGLIA, «L'Esploratore». Milano, 1885.

CRABITES, P., Gordon, the Sudan and slavery. London, 1931.

CROMER, Modern Egypt. London, 1908. (2. Vols).

DECHAMPS, Hubert, Cote des Somalis. Paris, 1948.

DEI EBECQUE, Jacques, Gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1935.

DELLA VEDOVA G., La spedizione Bianchi. (Bull. Soc. Géo. ital). Roma, 1885.

DE RIVOIRE, Denis, Les Français à Obock. Paris, 1904.

DRAKE BROCKMAN, Ralf E., British Somaliland. London, 1912.

DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.

DYE, Afrique Française. (Bull. Com. Afr. Fr.) Janv. 1903.

ESME, Jean d', La cote française de Somalis. (La Domaine Coloniale Française. Vol. VIII.) Paris, 1930.

FERRAND, Gabriel, Les Somalis. Paris, 1913.

FITZMAURICE, Lord Edmond, The life of Granville, 1815-1892. London, 1950. (2 Vols.).

FULLER, F. W., Egypt and the hinterland, London, 1903.

GAIBI, A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane, Roma, 1928.

GAFFAREL, Paul, Note expansion coloniale en Afrique, de 1870 à nos Jours. Paris, 1918.

GEORGES-BARTHELEMY, Les colonies Françaises. 1928.

GHIKA, N. D., Cinq mois au pays au pays des Somalis. Geneva, 1898.

GIANNI, Angelo, Italia e Inghilterra alle porte del Sudan, La Spedizione di Massaua 1885. Pisa, 1940.

GLEICHEN, (Lieut.-col. Count.) Ed., The Anglo-Egyptian Soudan. London H.M.S.O., 1950. (2 Vols).

GORDON, Journal, siege de Khartoum. Paris, 1886.

GUILLOTEAUX, Erique, Madagascar et la cote des Somalis. Paris, 1922.

HOLYNSKI, Alexandre, Nubar Pacha devant l'histoire. Paris, 1885.

JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926.

JARDINE, Douglas J., The Mad Mullah of Somaliland. London, 1923.

JAMES, F. L., The unknown horn of Africa. London, 1888.

KAMMERER, A., La Mer Rouge à travers les ages. (Revue de Paris). 1er Mars, 1925.

LA JONQUIERE, C. de, Les italiens en Erythrée, Quinze ans de politique coloniale. Paris, 1896.

LE ROUX, Hugues, Ménélik et nous, les carrefour d'Aden. Paris, 1901.

MACMICHAEL, Sir Harold, The Anglo-Egyptian soudan. London, 1934.

MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954.

MONTEGAZZA, Vico. Da Massaua à Saati. Milano, 1888.

Martineau, alfred, La cote des Somalis. (Hist. Col. Fr. Tome IV.). Paris, 1931.

Melli, B., La colonia eritrea della Sua origine al 1 maggio 1899. Torino, 1899.

MESSEDAGLIA, G. B., L'Italia in Egitto. (La Riforma). 30 Jan . 1887.

MILNER, Viscount, England in Egypt. London, 1904.

Ministere de La France d'Outre-Mer, La Cote Française des Somalis Paris. 1950.

MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Beilul, Zula, Massaua Sudan. Roma, 1885.

MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Motizie sulla provincie egiziane del Sudan, Mar Rosso ed Equatoria. Roma, 1885.

MINISTERO DELLA GUERRA, Commando del Capo di Stato Maggiore. Ufficio storico, Somalia. Roma, 1938.

MINISTERO DELLA GUERRA, Storia militare della colonia Eritrea. Rome, 1935.

MORLEY, Sir John, The life of William Ewart Gladstone. London, 1903 (3 Vols).

PAIOLA, Ulderigo, La spedizione italiana nel Mar Rosso. (Rivista Militare italiana). Roma, Juin, 1885.

PENVAZZI, Luigi, Dal Po ai due Nili, Massaua, Keren, Cassala, Ghedaref, Kartum. Suakin. Modena, 1887. (2 Vols).

REVOIL, La vallée du Darror, Voyage au pays des Somalis. 1882.

SABRY, M., Les Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947.

SOLEILLET, Paul., Voyage en Ethiopie, Janv. 1882-Oct. 1884. Rouen, 1886.

SOLEILLET, Paul., Obock, Le Choa et le Kaffa. Paris, 1885.

THEOBALD, A. B., The Mahdiya, a history of the Anglo Egyptian Soudan 1881 1899. London, 1951.

WILSON. Sir Charles, From Korti to Khartoum. Edinburgh. 1886.

WINGATE, Francis R., Madhisme and the Egyptian Soudan. London, 1891.

WOOD, Evelyn, Form midshipman to field-marshal. London, 1906. (2 Vols).

ZAGHI, Carlo, L' ultima spedizioni africana di G. Bianchi. Milano, 1930.

ZAGHI, Carlo, Le origini della colonia Eritrea. Bologna, 1934.

ZAGHI, Carlo, Nuovi documenti sul massacro cella spediziono Bianchi. 1936.

ZAHI, Carlo, Italia, Francia e Inghilterra nel Mar Rosso dal 1880. al 1888, in una memoria inidita di C. Nerazzini à F. Crispi. in (Annali dell' Africa Italiana) 1940. Tol.I V, pp. 379-400.

ZETLAND, The Marquess of, Lord Cromer. London, 1931.

obeikandl.com